معهد التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٧٨)

مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الإستراتيجية وإمكانيات ، وسياسات وأدوات مواجهتها

يوليو ٢٠٠٤

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٧٨)

مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الإستراتيجية وإمكانيات ، وسياسات وأدوات مواجهتها

يوليو ٢٠٠٤

الموضوع	الصفحة
٤- فرص إستصلاح الأراضى الجديدة وزراعة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية	٨١
(١/٤) المساحات المخطط إستصلاحها وإستزراعها	٨١
(٢/٤) المحاصيل الملائمة للزراعة	٨٢
(٣/٤) إستخدامات الأراضى المستهدف إستصلاحها وإستزراعها	٨٢
٥- النتائج المتوقعة لتعديل إستخدامات الأراضى ، وإستصلاح الأراضى الجديدة	٨٦
٦- السياسات والأدوات المساعدة	٩٢
(١/٦) فى حالة الأراضى المنزرعة حالياً	٩٢
(٢/٦) فى حالة الأراضى المستهدف إستصلاحها وإستزراعها	٩٨
(٣/٦) التسويق ، والتوزيع	١٠١
(٤/٦) الإستهلاك	١٠٣
(٥/٦) التعامل فى الأسواق الدولية	١٠٣
٤- ملخص	١٠٥
٥- مرفقات	
٦- مراجع وهوامش	

"فهرس الجداول"

الصفحة

جدول (١/١) الميزان التجارى السلعى ، والزراعى والغذائى مع العالم الخارجى فى السنوات ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ . ٥

جدول (٢/١) الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠١ . ١٠

جدول (١/٢) مساحة الأراضى الزراعية والمساحة المنزرعة بالمحاصيل المعمرة عام ٢٠٠٢ . ٥٠،٥١

جدول (٢/٢) مساحة الأراضى الزراعية المخصصة للمحاصيل الموسمية وتوزيعها النسبى بين المحاصيل الموسمية الشتوية خلال عام ٢٠٠٢ . ٥٥،٥٦

جدول (٣/٢) التوزيع النسبى للأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية فيما بين المحاصيل الصيفية والنيلية خلال عام ٢٠٠٢ . ٥٩،٦٠

جدول (٤/٢) الإضافات والمساحة الإجمالية للقمح ، والبرسيم فى ظل دورة ثلاثية لزراعة المحاصيل البقولية . ٧٧،٧٨

جدول (٥/٢) تصور إستخدامات الأراضى المستهدف إستصلاحها وإستزراعها بإستراتيجية وزارة الزراعة حتى عام ٢٠١٧ . ٨٥

جدول (٦/٢) النتائج الإجمالية لتعديل إستخدامات الأراضى الزراعية وإستصلاح الأراضى الجديدة . ٩١

مقدمة

إن الإعتماد علي الذات في إنتاج الإحتياجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية يعد من الأهداف الأساسية التى تأمل أي من الدول في الوصول اليه ، إلا أنه وفي غالب الأحوال تقف محدودية الطاقة الإنتاجية للقطاع الزراعي (بسبب محدودية الموارد الزراعية أو ضعف الإنتاجية أو كلاهما) حائلاً أمام الوصول الى هذا الهدف . وفي ظل هذا الموقف تلجأ الدول إلى تعظيم الإستفادة من مواردها الزراعية المتاحة من خلال الإستفادة من مزايا التجارة مع الدول الخارجية في السلع الزراعية والغذائية حيث تصدير السلع الزراعية والغذائية التى تتميز في إنتاجها بوجود الميزة النسبية والتنافسية في الأسواق الخارجية ، وإستيراد غيرها من السلع التى تتميز في إنتاجها بميزة نسبية أقل أو غياب مثل هذه الميزة . ويغلب الإتجاه حالياً إلى مثل هذا التوجه في عالم اليوم مع التوجه الى تحرير التجارة الدولية والإندماج الإقتصادي العالمي ، ومع التسليم بثمار هذا التوجه إلا أن المواقف العملية لكثير من الدول وخاصة المتقدمة منها تكشف عن وجود الكثير من الإحتمالات التى تضعف من فرص إستفادة الدول النامية من جني ثمار تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية والغذائية ، بل هناك من المواقف الأخري لمثل هذه الدول التى قد ينشأ عنها الوجود الفعلي لبعض الأخطار التى تهدد الأمن الغذائي بمجتمعات الدول النامية ، والتي قد لا تستطيع معها مثل هذه الدول الأخيرة توفير إحتياجاتها الغذائية الضرورية يضاف إلي ذلك أيضا المخاطر التى يمكن أن تنشأ عن التغيرات فى الظروف الطبيعية في مناطق الإنتاج بالأسواق العالمية أو التغيرات في شروط التبادل الدولي .

وقد يضاف الى الأخطار الخارجية البعض الآخر من الأخطار الداخلية والتي قد تنشأ عن الضعف المتنامي في أحد الجوانب الإقتصادية ، ومن ثم مواجهة المجتمع بإحتمالات ضعف القدرة علي تأمين الإحتياجات الغذائية للمجتمع .

ويشير التاريخ المعاصر إلى وجود بعض الدول النامية التى واجهت هذه الأخطار ، ومن ثم وجود الأزمات الناشئة عنها ومايترتب عليها من نتائج إقتصادية وإجتماعية تعايشت معها لسنوات طويلة ، بسبب غياب المقومات والعوامل المساعدة التى تمكنها من التغلب على النتائج السلبية لهذه الأزمات فى أوقات قصيرة . ومن هنا فإن الإستعداد لمواجهة إحتمالات وجود هذه الأخطار والأزمات بتوفير مثل هذه المقومات والعوامل قد يساعد وإلى حد كبير من التخفيف من حدة النتائج الإقتصادية والإجتماعية المترتبة عليها فى وقت سريع ، ومن هنا أيضاً تأتى أهداف

الدراسة الحالية حيث تهدف إلى تحديد المخاطر الخارجية التى يحتمل أن تواجه أى من الدول النامية ثم تحديد المقومات والعوامل اللازمة للإستعداد لمواجهة مثل هذه الإحتمالات بالنسبة للمجتمع المصرى .

إن تحديد هذه المخاطر ومايتطلب لمواجهتها لابد أن يكون له إنعكاساته على سياسات وبرامج ومشروعات التنمية الزراعية المستقبلية ليس فقط من حيث تخطيط هذه المشروعات وتحديد أهدافها الإنتاجية ومايرتبط بذلك من سياسات إقتصادية بل أيضاً من حيث حجم ونوعية هذه المشروعات ، وحيث يشمل ذلك أيضاً البرامج والمشروعات غير الزراعية ذات الصلة بإنتاج وتوفير الغذاء .

ولتحقيق أهداف الدراسة قسم البحث إلى فصلين أساسيين يتناول الفصل الأول منها مناقشة الأخطار المحتملة للأسواق الدولية للسلع الغذائية الإستراتيجية بالنسبة للدول المستوردة لها ، وإحتمالاتها بالنسبة لمصر ، بعد تحديد ماهية السلع الغذائية الإستراتيجية . أما الفصل الثانى فيتناول دراسة الفرص المتاحة بالزراعة المصرية لزيادة الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الإستراتيجية فى ضوء القيود أو المحددات القائمة ثم طرح السياسات والأدوات المساعدة على ذلك ، وتلك التى تساهم فى مواجهة أخطار الأسواق الدولية لهذه السلع .

ولقد شارك فى إعـداد هذه الدراسـة أ.د. عبد القـادر دياب (باحث رئيسى ، وكل من أ.د. ممدوح الشرقاوى ، أ.د. أحمد عبد الوهاب برانية ، أ.د. سيد حسين ، أ.د. بركات الفرا ، أ.د. هدى صالح النمر ، د. نجوان سعد الدين .

الباحث الرئيسى

(أ.د. عبد القادر دياب)

الفصل الأول : "مخاطر التجارة الدولية فى السلع الغذائية الإستراتيجية"

١- تمهيد :

من الحقائق المؤكدة المتعارف عليها وجود النفع المتبادل بين الأطراف الدولية المتعاملة فى الأسواق الدولية السلعية حيث تعمل كل من هذه الأطراف لتحقيق وفورات إقتصادية عبر ماتصدره من سلع تتميز فى إنتاجها بميزة نسبية كبيرة ، وإستيراد ماقد لاتتوافر لديها الميزة النسبية فى إنتاجه ، وهو ماينعكس فى النهاية لإشباعها لقدر أكبر من إحتياجاتها من مواردها المحدودة . وفى المقابل فإن للتعامل فى الأسواق الدولية مخاطره التى قد تفقد معه بعض الأطراف المكاسب المنتظرة منها أو جانباً منها ليس من المنظور الإقتصادى فقط بل قد يشمل ذلك أيضاً المنظور الإجتماعى والسياسى . وإذا كان من أهداف الدراسة الحالية تحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للتعامل فى السلع الزراعية الغذائية الإستراتيجية بالأسواق الدولية ، وإذا كان حجم أى من هذه المخاطر يتوقف بالتبعية على حجم التعاملات فى هذه الأسواق ، وعلى طبيعة السوق الدولية لأى من السلع الغذائية الإستراتيجية ، لذلك كان هدف الفصل الحالى من الدراسة هو التعريف أولاً بالسلع الزراعية الغذائية أو تحديدها ، ثم تحديد الأهمية النسبية لكل منها فى إجمالى التجارة الخارجية الزراعية والغذائية ، ويلى ذلك التعريف بالأسواق الدولية لكل من هذه السلع تمهيداً لمناقشة وتحديد المخاطرالمحتملة فى كل من هذه الأسواق .

٢- السلع الغذائية الإستراتيجية :

قد يعبر تعريف سلعة ما بأنها سلعة إستراتيجية عن الأهمية الحيوية لهذه السلعة ، ومن ثم أهمية تأمين الإحتياجات الوطنية منها والسعى إلى تحقيق ذلك . وفى هذا السياق قد تبدو السلع الغذائية فى مجموعها سلعاً إستراتيجية بإعتبارها تمثل المقومات الأساسية لحياة الإنسان وإستمرارية نشاطه ، وحيث يعد تأمين الإحتياجات منها غاية أساسية لأى من المجتمعات . إلا أن محدودية الموارد والطاقة الإنتاجية لكثير من المجتمعات وعدم قدرتها على تأمين إحتياجاتها من جميع السلع الغذائية قد فرض ترتيب هذه السلع فى سلم أولويات تبعاً لمعايير وأهداف محددة ، والتى قد تتباين بدورها بين المجتمعات المختلفة بتباين ظروفها الإقتصادية والإجتماعية وعاداتها الإستهلاكية . ومع ذلك قد يتواجد الإجماع بين المجتمعات المختلفة (خاصة فى الدول النامية) على إحتلال مجموعة محاصيل الحبوب المرتبة الأولى فى سلم هذه الأولويات ، وإعتبارها الممثل الرئيسى للإحتياجات الأساسية للفرد واللازمة للإبقاء على حياته ونشاطه . وقد تبدو هذه الأولوية مبنية على أساس مايولده الإستهلاك البشرى لهذه المجموعة من المحاصيل من سعرات حرارية مرتفعة (والتى تمثل العنصر الأساسى لحياة الإنسان ونشاطه) بالقياس إلى غيرها من السلع الغذائية الأخرى (بإستثناء السلع السكرية وزيوت الطعام) إلى جانب ماتشتمل عليه من مكونات

بروتينية ، ودهنية بنسب مرتفعة نسبياً بالقياس إلى غيرها من السلع الغذائية النباتية (بإستثناء السلع البقولية) ، وفى هذا الإطار أيضا تبدو محاصيل الحبوب هى الأقل تكلفة بالنسبة للمستهلك الفرد لتوفير إحتياجاته الأساسية من الغذاء ، حيث تشير التقديرات إلى أن إستهلاك المائة جرام من الحبوب يتولد عنها سعرات حرارية تتراوح مابين ٣٥٠ كالورى (فى حالة القمح) إلى ٣٧٤ كالورى فى حالة (الأذرة الرفيعة) ، كما تبلغ نسبة البروتين بها مابين ٩% (فى حالة الأذرة الشامى ، والرفيعة) إلى ١٢% (فى حالة القمح) ، أما نسبة الدهون فتتراوح مابين ١,٥% (فى حالة القمح) إلى ٤,٢% (فى حالة الأذرة الشامى).

هذا ، ومن منظور الإحتياجات الغذائية الأساسية للإنسان أيضاً قد تأتى زيوت الطعام فى المرتبة التالية للحبوب فى سلم الأولويات ، حيث تعد مدخلاً أساسياً فى تجهيز الطعام فضلاً عن إرتفاع كمية السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاكها (٨٨٠ كالورى/١٠٠جم من الزيوت) إلى جانب كونها تعد مكون دهنى وبنسبة ١٠٠% فى الطعام المجهز . ومن هذا المنظور أيضاً ينظر الكثير من المجتمعات إلى السلع الغذائية البقولية على أنها من الإحتياجات الأساسية للإنسان ذات الأولوية المتقدمة حيث إرتفاع نسبة البروتين بها إلى مايقرب ضعف النسبة المتواجد بها فى مجموعة الحبوب مع تقارب السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاكها مع السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاك الحبوب . فإستهلاك مائة جرام من السلع البقولية يتولد عنها سعرات حرارية تتراوح مابين ٣٥٣ كالورى فى حالة الفول البلدى إلى ٣٤١ كالورى فى حالة السلع البقولية الأخرى ، كما تبلغ نسبة البروتين بها مابين ٢٥,١% فى حالة الفول البلدى ، ٢٢,٠% فى حالة السلع البقولية الأخرى ، أما مكون الدهون بها فيبلغ مابين ١,٨% فى حالة الفول البلدى ، ٢,٢% فى حالة السلع البقولية الأخرى ، حيث تشير هذه المؤشرات إلى تفوق مجموعة السلع البقولية عن مجموعة اللحوم الحيوانية من حيث المكون البروتينى والذى تتراوح نسبته فى المجموعة الأخيرة مابين ١٦% (فى حالة لحوم الضأن) إلى ١٩% تقريباً (فى حالة النوعيات الأخرى من اللحوم الحيوانية والداجنة) ، وإن كانت هذه المجموعة (اللحوم) تتفوق عن مجموعة البقوليات من حيث إرتفاع نسبة الدهون بها والتى تصل فى حدها الأدنى إلى نحو ٧,٧% فى حالة لحوم الدجاج ، وإلى نحو ٢٢,٤% فى حالة اللحم البقرى الكبير كحد أقصى . كما تتفوق مجموعة السلع البقولية عن مجموعة اللحوم الحيوانية والداجنة من حيث السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاكها ، حيث تبلغ السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاك مائة جرام من اللحوم مابين ١٤٧,٤ كالورى فى حالة لحوم الدجاج إلى مايقرب من ٢٨٠ كالورى كحد أقصى فى حالة لحوم الشأن . وإذا كانت السلع الغذائية البقولية تتفوق على مجموعة اللحوم من حيث

السعرات الحرارية المتولدة عنها ، ولإرتفاع نسبة المكون البروتينى بها فهى تتفوق بدرجة أكبر عن الألبان ، وبيض المائدة والأسماك والتى تنخفض نسبة المكون البروتينى ، والدهون بها عنه فى حالة مجموعة اللحوم إلى جانب إنخفاض السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاكها . وتصل السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاك الغذاء ونسبة المكون البروتينى ، والدهون به إلى مستويات أقل وبدرجات كبيرة فى حالة مجموعات الفاكهة والخضروات مع وجود التباينات الواضحة من سلعة إلى أخرى منها). حيث تبلغ السعرات الحرارية المتولده عن إستهلاك مائة جرام مايقرب من ٨١ ، ٦٧ ، ١٢٧ ، ٢٥ ، ٤٦ كالورى فى حالة كل من البطاطس، والقلقاس ، والبطاطا ، والطماطم ، والخضروات الأخرى على الترتيب . كما تبلغ نسبة المكون البروتينى فى كل من هذه الحالات وعلى الترتيب نحو ١,٧% ، ٣,٣% ، ١,٨% ، ٠,٨% ، ٢,٢% . أما نسبة الدهون بها فتبلغ نحو ٠,٢% ، ٠,٠% ، ٠,٠% ، ٠,٣% ، ٠,٣% على الترتيب [١].

هذا وإذا كان ماسبق الإشارة إليه يأتى بمحاصيل الحبوب ، وزيوت الطعام ، والمحاصيل البقولية وعلى الترتيب فى سلم الأولويات بالنسبة لتأمين الإحتياجات الأساسية للمواطن الفرد واللازمة للإبقاء على حياته ونشاطه خاصة فى الدول النامية ذات الدخول الفردية المنخفضة ، إلا أن ذلك لاينفى وبالتأكيد أهمية مجموعات السلع الغذائية الأخرى فى توفير الغذاء الصحى للأنسان والتى قد تأتى فى مقدمة أولويات المجتمعات المتقدمة ذات الدخول الفردية المرتفعة والتى وصلت إلى مرحلة متقدمة فى تأمين الإحتياجات الأساسية من الغذاء للمواطن الفرد من المجموعات السلعية الثلاث المشار إليها من قبل .

هذا وإذا كانت المجموعات الثلاث الأولى المشار إليها توصف على أنها سلعاً إستراتيجية بإعتبارها تمثل الإحتياجات الأساسية للمواطن الفرد ، ومن ثم تاتى غاية تأمين الإحتياجات منها (سواء من خلال الإنتاج المحلى أو السوق الدولية) من أولى الأولويات ، إلا أن هناك من العوامل الأخرى التى قد تدعو إلى أهمية تأمين هذه الإحتياجات من خلال إنتاجها محليا ، كما قد تضيف هذه العوامل سلعاً غذائية أخرى إلى قائمة هذه الأولويات وهو ماستحاول الدراسة الإشارة إليه فى النقاط التالية من الفصل الحالى .

٣- التجارة الخارجية المصرية فى السلع الزراعية والغذائية :

تتوقف نوعية وحجم مخاطر التجارة الدولية فى السلع الغذائية الإستراتيجية والتى يحتمل أن يواجهها المجتمع المصرى فى جانب منها على حجم التعاملات المصرية فى هذه السلع

بالأسواق الدولية، وعلى ماتمثله هذه التعاملات من ضغوط (أو وفورات) على مواردها الإقتصادية، وهو ماتكشف عنه قائمة الصادرات، والواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية فى السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ والمبينة بالجدول رقم (١/١) ، والتى تشير إلى المؤشرات التالية :

- تزايد العجز فى الميزان التجارى السلعى خـــلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ ، حيث إزداد من ٦٧٨٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٥ ليصل إلى نحو ١٢٥٢٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٩ ، وإن إنخفض إلى نحو ٩٣١٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ ، وهو مايعزى أساساً إلى إنخفاض الواردات السلعية غير الزراعية خلال هذا العام الأخير . حيث بلغ متوسط العجز السنوى فى الميزان التجارى السلعى خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ نحو ١٠,٠١٩ مليار دولار .
- وجود عجز فى الميزان التجارة للسلع الزراعية بلغ نحو ٣٠١٠,٤ مليون دولار فى المتوسط سنوياً خلال نفس الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ ، وحيث يمثل بذلك مانسبته ٣٠,٠% من العجز السنوى فى الميزان التجارى السلعى . أما العجز السنوى فى الميزان التجارى للسلع الغذائية (بدون الأسماك ومنتجاتها) فبلغ نحو ٢٥٣٦,٩ مليون دولار فى المتوسط سنوياً خلال نفس الفترة ، وحيث يمثل بذلك نحو ٨٤,٣% من إجمالى العجز السنوى فى الميزان التجارى للسلع الزراعية ، ومانسبته ٢٥,٣% من إجمالى العجز السنوى فى الميزان التجارى السلعى .
- إن الصادرات الزراعية (بدون الأسماك ومنتجاتها) السنوية بلغت فى المتوسط نحو ٥٢٦,٤ مليون دولار خلال السنوات ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ ، حيث تمثل بذلك مايقرب من ١٤,٩% من متوسط الواردات السنوية من السلع الزراعية خلال هذه الفترة ، والذى بلغ نحو ٣٥٣٦,٩ مليون دولار . أما الصادرات السنوية من السلع الغذائية خلال نفس الفترة فبلغت فى المتوسط مايقرب من ٣١٥,١ مليون دولار تمثل مانسبته ١١,٠% من متوسط الواردات السنوية من السلع الغذائية والتى بلغت نحو ٢٨٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة .

هذا وإذا كانت المؤشرات السابقة تشير إلى أن الميزان التجارى للسلع الغذائية والزراعية تشكل أحد المصادر الأساسية فى الضغط على موارد الإقتصاد المصرى من النقد الأجنبى وبنسبة ٣٠% خلال الفترة المشار إليها ، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه هو : ماهى السلع والمجموعات السلعية ذات النصيب الأكبر فى ذلك ؟ ... إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن فى المؤشرات التى يمكن إستخلاصها من الجدول رقم (١) بمرفقات الدراسة والتى يمكن إيجازها فيمايلى:

جدول رقم (١/١) الميزان التجاري السلعي ، والزرعي ، والغذائى مع العالم الخارجي
فى السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

(مليون دولار)

البيـــــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
إجمالى التجارة السلعية :						
أ- الصادرات	٤٩٥٧	٤٦٠٩	٥٣٤٥	٥١٢٨	٤٤٤٥	٤٦٩١
ب- الواردات	١١٧٣٩	١٤١٠٧	١٥٥٦٥	١٦٨٩٩	١٦٩٦٩	١٤٠١٠
الميزان التجاري	-٦٧٨٢	-٩٤٩٨	-١٠٢٢٠	-١١٧٧١	-١٢٥٢٤	-٩٣١٩
السلع الزرعية :						
أ- الصادرات (مليون دولار)	٥٣٦,١	٥٢١,١	٤٤٢,٣	٥٧٥	٥٨٥,٢	٤٩٨,٨
(%)	١٠,٨	١١,٣	٨,٣	١١,٢	١٣,٢	١٠,٦
ب- الواردات (مليون دولار)	٣٣٦٤,٤	٣٨٦١,٩	٣٤٣٧,٦	٣٤٣٨,١	٣٥٠٨,١	٣٦١١
(%)	٢٨,٧	٢٧,٤	٢٢,١	٢٠,٣	٢٠,٧	٢٥,٨
ج- الميزان التجاري (مليون دولار)	٢٨٢٨,٣	٣٣٤٠,٨	٢٩٩٥,٣	٢٨٦٣,١	٢٩٢٢,٩	٣١١٢,٢
(%)	٤١,٧	٣٥,٢	٢٩,٣	٢٤,٣	٢٣,٣	٣٣,٤
السلع الغذائية * :						
أ- الصادرات (مليون دولار)	٣٢٠,٢	٣٥٩,٦	٢٦٨,٥	٣٧١,٥	٢٧٧,٨	٢٩٢,٩
(%)	٦,٥	٧,٨	٥	٧,٢	٦,٢	٦,٢
ب- الواردات (مليون دولار)	٢٧٨٩,٦	٣٢٠١	٢٧٧٦,٧	٢٧٠٥,٤	٢٨١٩,٤	٢٨١٩,٩
(%)	٢٣,٨	٢٢,٧	١٧,٨	١٦	١٦,٦	٢٠,١
ج- الميزان التجاري (مليون دولار)	٢٤٦٩,٤	٢٨٤١,٤	٢٥٠٨,٢	٢٣٣٣,٩	٢٥٤١,٦	٢٥٢٧
(%)	٣٦,٤	٢٩,٩	٢٤,٥	١٩,٨	٢٠,٣	٢٧,١

المصدر: F0A0o, Trade year book,voe 050+ ,Roma , 2000.

* لا تشمل الاسماك ، ومنتجاتها

- تأتى مجموعة الحبوب فى المرتبة الأولى فى قائمة السلع الزراعية والغذائية التى تشكل ضغطا على موارد الإقتصاد المصرى من النقد الأجنبى حيث حقق ميزانها التجارى عجزاً صافياً بلغ نحو ١٠٣٦,٠ مليون دولار سنوياً فى المتوسط خلال السنوات ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ ، وتعد حبوب القمح ، والأذرة ، والشعير هى المصدر الأساسى وعلى الترتيب لهذا العجز ، والذى يخفف من أثاره وبقدر محدود مايصدره الإقتصاد المصرى من حبوب الأرز .
- تحتل مجموعة المنتجات الحيوانية والممثلة فى اللحوم والألبان ، ومنتجاتها، والمنتجات الحيوانية الأخرى فى المرتبة الثانية بعد الحبوب من حيث صافى العجز السنوى فى ميزانها التجارى ، والذى بلغ نحو ٥٧٢,١ مليون دولار سنوياً فى المتوسط خلال فترة الثلاث سنوات المشار إليها .
- وبالنسبة للمركز الثالث فى هذه القائمة فتحتله زيوت الطعام ، ومجموعة بذور زيت الطعام حيث بلغ متوسط صافى العجز السنوى فى ميزانها التجارى خلال السنوات ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ مايقرب من ٤٥٧,٥ مليون دولار .
- أما المراكز الثلاث الأخيرة من الرابع إلى السادس فى هذه القائمة فيمثلها وعلى الترتيب كل من السكر ، والأسماك ، والبقوليات حيث بلغ المتوسط السنوى فى العجز الصافى للميزان التجارى لكل منها مايقرب من ٢٥٣,٠ ، ١٥٥,٧ ، ٩٣,٧٦ مليون دولار على الترتيب خلال السنوات ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ .
- قد يعاد ترتيب أولوية زيوت الطعام وبذور زيت الطعام فى هذه القائمة لتحتل المركز الثانى بعد الحبوب ثم يليها فى ذلك مجموعة المنتجات الحيوانية لتحتل المركز الثالث إذا ما أخذ فى الحسبان صافى العجز السنوى فى الميزان التجارى للمنتجات الثانوية الناتجة عن تصنيع بذور زيت الطعام والممثلة فى الكسب ، والكسب المطحون ، والذى بلغ نحو ١٦٥,٥٠ مليون دولار خلال نفس الفترة المشار إليها ، وليصبح بذلك إجمالى صافى العجز السنوى فى هذه المجموعة مايقرب من ٦٢٣,٠ مليون دولار فى المتوسط خلال هذه الفترة .

وفى إطار الترتيب السابق للمجموعات السلعية الغذائية ، وفقا لحجم إستنزافها لموارد النقد الأجنبى بالإقتصاد المصرى ، وإذ ماجاز القول بأن تجنب مصادر مثل

هذا الإستنزاف يعد هو المعيار لتحديد السلع الغذائية الإستراتيجية والغاية من تأمين الإحتياجات منها من خلال الإنتاج المحلى ، لكان معنى ذلك وجود مجموعة الحبوب (من قمح وأذرة) فى المركز الأول بقائمة السلع الغذائية الإستراتيجية ، ثم يليها فى ذلك مجموعة زيوت ، وبذور زيوت الطعام ، حيث تأتى بالمركز الثانى فى هذه القائمة ، كما تأتى مجموعة المنتجات الحيوانية بالمركز الثالث ، ثم المجموعات السلعية الغذائية الأخرى على النحو المشار إليه من قبل ، وحيث يلاحظ من ذلك تماثل مركز كل من مجموعتى الحبوب ، وزيوت الطعام وفقا لهذا المعيار ، مع أولوية كل منهما وفقا لمعيار تأمين الإحتياجات الأساسية من الغذاء للمواطن الفرد فى المجتمع المصرى ، والمشار إليها من قبل . أما المجموعات السلعية الغذائية الأخرى فقد تتباين أولوياتها فيما بين المعيارين ، حيث يبدو ذلك واضحاً على الأقل بالنسبة لمجموعة البقوليات التى تأتى فى الأولوية الأخيرة وفقاً للمعيار الأخير ، على حين تأتى فى المرتبة الثالثة وفقا لمعيار الإحتياجات الأساسية من الغذاء . ومن ثم فإن التحديد النهائى لأولويات مثل هذه المجموعات من قائمة السلع الغذائية الإستراتيجية قد يصبح رهناً بعوامل ومتغيرات أخرى قد يكشف عن جانباً منها طبيعة المخاطر المحتملة التى يمكن أن تواجه تأمين الإحتياجات منها عبر التجارة الدولية ، أو تلك المرتبطة بتأمين الإحتياجات منها عبر الإنتاج المحلى أو سلوكيات المستهلك ذاته .

٤- الأسواق الدولية للسلع الغذائية ومخاطرها :

من أولى التساؤلات التى يمكن أن تطرح حول مخاطر الإعتماد على الأسواق الدولية في تأمين إحتياجات الغذاء لأي من المجتمعات هو ما يمكن صياغته في التساؤل التالى : هل يمكن أن تنشأ هذه المخاطر عن إحتمالات نقص الإنتاج العالمي من الغذاء أو نموه بمعدلات أقل عن معدلات النمو في السكان ، ومن ثم يتناقص نصيب الفرد منه في أي من الفترات ؟ ... إن مثل هذه الإحتمالات تعد قائمة لأسباب متنوعة قد تختلف من فترة إلى أخري ، ومـــن منطقة إلى أخري ، ومن أهم هذه الأسباب : (١) تغير الظروف المناخية والبيئية في إتجاه معاكس للظروف المناسبة لإنتاج الغذاء فى بعض الفترات ، (٢) تحول جانب من الموارد الزراعية المخصصة لإنتاج الغذاء إلى إنتاج محاصيل زراعية غير غذائية لأسباب إقتصادية ،(٣) وجود الكوارث الطبيعية التى قد تؤثر سلبيا على إنتاج الغذاء فى بعض المناطق من العالم . إن إحتمالات وجود هذه الأسباب في منطقة أو أكثر من المناطق ذات النصيب الأكبر في المساهمة في الإنتاج العالمي من الغذاء ، يجعل من إحتمالات نقص نصيب الفرد منه على المستوي العالمي من الإحتمالات

القائمة أو المؤكدة . وفى وجود مثل هذه الإحتمالات هناك من المخاطر التى يمكن أن تنشأ عن ذلك ، والتى يمكن إجمالها بإيجاز في : (١) الحاجة إلى السحب من المخزون الإستراتيجي من الغذاء بغرض تلبية إحتياجات سكان العالم من الغذاء ، وقد تبدو خطورة ذلك إذا ما أستمرت الأسباب المسئولة عن ذلك لفترة طويلة نسبيا . (٢) إرتفاع قيمة فاتورة توفير الغذاء بالمجتمعات التى تعتمد على الأسواق الخارجية في توفير جانباً كبيراً من إحتياجاتها من الغذاء ، بسبب إنخفاض المعروض منه بالسوق العالمية وإحتمالات إرتفاع الأسعار . ، (٣) إحتمالات تعرض البلدان المستوردة للغذاء إلى أثار إقتصادية وإجتماعية غير مباشرة (مع إرتفاع تكلفة فاتورة توفير الغذاء من الخارج) ممثلة فى إنخفاض الدخل الحقيقي الفـــــردي (أو زيادة دعم الغذاء) وإعادة توزيع الدخل العائلى لغير صالح الكثير من الجوانب الإجتماعية.

إن إحتمالات تناقص نصيب الفرد من الغذاء على المستوي العالمي وما يترتب على ذلك من مخاطر للأسباب المشار إليها قد تبدو من الإحتمالات الضعيفة على المستوي الكلي لمجموعة السلع الغذائية ، أو على المستوي الكلي للسوق العالمية للغذاء ، إلا أنها قد تبدو أكثر وضوحاً إذا ما نظر إليها على مستوي المجموعات والسلع الغذائية الفردية أو على مستوي مجموعات الدول المنتجة للغذاء . وفى هذا الشأن تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة للأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الإنتاج السنوي للغذاء على المستوي العالمي خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠١ (جدول رقم ٢/١) إلى وجود هذه الإحتمالات بالنسبة لمجموعة السلع الغذائية الكلية بنسبة بلغت نحو ١٦,٧% على المستوي العالمي ، وإن إختلفت نسبة هذه الإحتمالات بين المجموعات الدولية المختلفة ، حيث وصلت هذه النسبة أعلى حدودها فى مجموعة الدول الأفريقية بنسبة بلغت نحو ٤١,٧% ، بينما وجدت هذه الإحتمالات بنسبة بلغت نحو ١٦,٧% في مجموعة دول أمريكا الشمالية ، ٨,٣% في مجموعة دول أمريكا الجنوبية ، ٨,٣% في مجموعة دول أوسيانيا ، هذا في نفس الوقت الذي وجدت فيه هذه الإحتمالات بنسبة ١٠٠% في مجموعة الدول الأوربية . وقد يفسر وجود هذه الإحتمالات وبهذه النسبة في مجموعة الدول الأوربية بإستغلالها لكامل مواردها الزراعية المتاحة أو تحول جانبا منها لإنتاج السلع الزراعية غير الغذائية ، ومن ثم إحتمالات تأثر إنتاجها من الغذاء بالعوامل المناخية والبيئية غير الملائمة التى تؤثر على إنتاجية الموارد المستغلة في إنتاج الغذاء . وفى المقابل هناك مجموعة الدول الآسيوية التى غاب عنها وجود مثل هذه الإحتمالات بل يمكن القول بتحقيقها لطفرة تذكر ، حيث إرتفاع متوسط نصيب الفرد بها من إنتاجها من الغذاء وعلى نحو

مضطرد ، وهو ما يمكن تفسيرة بوجود الموارد الزراعية والتوسع في إستخدامها في إنتاج الغذاء مع وجود برامج التنمية الجادة التى شهدتها كثيراً من بلدان هذه المجموعة في العقود الأخيرة .

هذا ويتأكد وجود هذه الإحتمالات بدرجة أكبر في حالة مجموعة محاصيل الحبوب حيث وجدت هذه الإحتمالات خلال الفترة المشار إليها بنسبة بلغت نحـو ٨٣,٣% على المستوي العالمي ، وإن إختلفت هذه النسبة بين المجموعات الدولية المختلفة ، وحيث وجدت هذه الإحتمالات بنسبة ٧٥% في مجموعة الدول الأفريقية ، وبنسبة ٣٣,٣% فى مجموعـة دول أمريكا الشمالية ، وبنسبة ١٦,٧% في مجموعة دول أمريكا الجنوبية ، وبنسبة بلغت نحو ٤١,٧% ، ٧٥,٠% ، ١٦,٧% في كل من مجموعة دول أسيا ، ومجموعة الدول الأوروبية ، ومجموعة دول أوسيانيا على الترتيب ، وحيث يعزي وجود التباين فيما بين هذه المجموعات من الدول إلى التباين في الأسباب ، والعوامل سابقة الذكر إلى جانب التباين في معدلات النمو السكاني فيما بينها . وتبدو مجموعة السلع الغذائية من المنتجات الحيوانية أقل درجة من حيث وجود هذه الإحتمالات على المستوي العالمي ، حيث وجدت إحتمالات نقص متوسط نصيب الفرد من الإنتاج منها بنسبة بلغت نحو ٣٣,٣% خلال نفس الفترة مع تباين هذه النسبة بين المجموعات الدولية المختلفة ، حيث بلغت هذه النسبة ما يقرب من ٩١,٨% في كل من مجموعة الدول الأفريقية ، ومجموعة الدول الأوروبية، كما بلغت نحو ٦٦,٧% في مجموعة دول أوسيانيا ، وتصل إلى أدني مستوياتها وبنسبة بلغت نحو ٨,٣% في كل من مجموعة دول أمريكا الشمالية ، مجموعة الدول الآسيوية في نفس الوقت الذي غاب فيه تواجد هذه الإحتمالات في مجموعة دول أمريكا الجنوبية.

أما بالنسبة لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخري ، والتى تضم البقوليات ، وبذور زيوت الطعام ، والمحاصيل السكرية ، والخضروات ، والفاكهة فإن المقارنة فيما بين الأرقام القياسية لنصب الفرد من إنتاج مجموعة الحبوب من ناحية ، ومتوسط نصيبه من مجموعة المحاصيل الزراعية مجتمعة من ناحية أخري (بسبب غياب الأرقام القياسية لنصيب الفرد من هذه المجموعات السلعية) تشير ضمنياً إلى تواجد إحتمالات تناقص نصيب الفرد من الإنتاج منها خلال نفس الفترة سابقة الذكر بنسب أقل عنه فى حالة محاصيل الحبوب سواء على المستوي العالمي أو على مستوي المجموعات الدولية المختلفة بإستثناء مجموعة الدول الأوروبية ، ومجموعة أمريكا الجنوبية والتى تواجدت بها إحتمالات تناقص نصيب الفرد من إنتاج المحاصيل بها بنسب أكبر عنه فى حالة مجموعـة محاصيل الحبوب ، وذلك على نحو ما يشير إلـيه ضمنيا الجدول رقم (٢/١) .

جدول رقم (٢/١) الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠١ -١٩٨٩ - ١٩٩١ = ١٠٠

السنوات / المجموعات الدولية	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الغذاء :	١٠٠,٨	٩٩,٣	١٠٠,٦	٩٩,٩	١٠١,٦	١٠٢,١	١٠٥,١	١٠٦,٢	١٠٦,٨	١٠٨,٦	١٠٨,٤	١٠٧,٤
افريقيا	٩٩,٢	١٠٢,٤	٩٧,٥	٩٨,٤	٩٨,٨	٩٧	١٠٤,٩	١٠٠,٦	١٠٢,٣	١٠٣,٢	١٠١,٨	١٠٠
امريكا الشمالية	١٠١,٤	٩٩,٥	١٠٥,١	٩٦,٨	١٠٧,٦	١٠٢,٥	١٠٥,٣	١٠٧,٢	١٠٧,٩	١٠٨,٦	١٠٩,٢	١٠٦,١
امريكا الجنوبية	٩٩,٤	١٠٠,٧	١٠٢,٤	١٠٢,١	١٠٧,٤	١١٢,٥	١١٢,٤	١١٥,٢	١١٥,٣	١٢١,٢	١٢١	١٢٣,٤
اسيا	١٠١	١٠١	١٠٤,٧	١٠٨,٨	١١٢	١١٥,٣	١١٩,١	١٢١,٦	١٢٤,٢	١٢٦,٥	١٢٦,٩	١٢٥,٤
اوروبا	٩٩,٨	٩٩,٦	٩٧,٢	٩٥,١	٩٢,٦	٩٣	٩٦,٤	٩٦,٥	٩٦,٧	٩٨	٩٦,٦	٩٦
اوسيانيا	١٠٠,٦	٩٩,٣	١٠٤,٧	١٠٦,٩	١٠٠,١	١٠٨,٤	١١٥,٢	١١٤,٨	١١٧,٨	١٢١,٣	١١٩,٩	١١٩,٦
حبوب :	١٠٢,٤	٩٧,٨	١٠٠,٢	٩٥,٦	٩٦,٥	٩٣	٩٩,٨	٩٩,٩	٩٨,٢	٩٧,٨	٩٥,٦	٩٤,٦
افريقيا	٩٣,٨	١٠٣,٦	٨٦,٥	٩٣,٧	١٠٠,٧	٨٧,٧	١٠٩,٣	٩٥,٢	٩٧	٩٣	٩١,٥	٩١,٥
امريكا الشمالية	١٠٧,٥	٩٥,٦	١١٣,٣	٨٧,٩	١١٠	٨٩,٨	١٠٥,٧	١٠٢,٣	١٠٤,٨	١٠٠,٥	١٠٠,٥	٩٣,٨
امريكا الجنوبية	٩٢	٩٨,٤	١١	١٠٨,٢	١١١,٤	١١٤,٣	١١٣,٩	١١٨,٥	١١٢,٤	١١٩,٤	١٢٠,٩	١٣٠
اسيا	١٠١,٦	٩٩,٤	١٠٠,٧	١٠٠,٤	٩٨,٣	٩٩,٥	١٠٣,٣	١٠١,٩	١٠٢,٨	١٠٣,٣	٩٨,٦	٩٥,٣
اوروبا	٩٦,٩	١٠٣,٤	٨٦,١	٨٧,٢	٨٨	٩١,١	٩٦,٦	١٠٢,٤	١٠٢	٩٧,٢	٩٦,٥	٩٨,٧
اوسيانيا	١٠٩,٤	٨٥,٤	١١٢,٦	١١٨,٦	٦٨,٧	١١٧	١٤٩	١٣١,٢	١٣٦,١	١٤٦,١	١٥١,٣	١٢٥,٣
منتجات حيوانية :	١٠٠,٦	٩٩,٩	٩٨,٤	٩٨,٦	٩٩,٩	١٠١,١	١٠١,٢	١٠٢,٣	١٠٣,٧	١٠٤,٨	١٠٥	١٠٥
افريقيا	١٠٠,٥	٩٩,٦	٩٨,٤	٩٦,٦	٩٥,٥	٩٦,٤	٩٥,٦	٩٦,٥	٩٧,١	٩٧,٨	٩٧,٧	٩٦,١
امريكا الشمالية	٩٩,٩	١٠٠,٣	١٠١,٩	١٠١,٤	١٠٤,٢	١٠٥,٧	١٠٥,١	١٠٥,٥	١٠٦,٦	١٠٩,٤	١١٠,٢	١٠٨,٩
امريكا الجنوبية	١٠٠,١	١٠٢,٢	١٠٢,٩	١٠٤,٧	١٠٧,٦	١١٢,٦	١١٥,٦	١١٥,٣	١١٤	١١٩,٥	١٢٠,٦	١٢١,٦
اسيا	٩٩,٩	١٠٤	١٠٨,٨	١١٥,٤	١٢٢,٧	١٢٨,٢	١٣١	١٣٨,١	١٤٢,٩	١٤٥	١٤٧	١٤٨,٤
اوروبا	١٠٠,٧	٩٩,٥	٩٦,٤	٩٤,٧	٩٣,٢	٩٤,٢	٩٤,٨	٩٤,٣	٩٥,٨	٩٥,٨	٩٤,٣	٩٣,٣
اوسيانيا	١٠٠,٣	١٠١,٣	٩٨	٩٧,٧	٩٨,٧	٩٧	٩٦,٧	٩٩,٧	١٠٠,٢	٩٩,٣	٩٩,٨	١٠١
محاصيل :	١٠١	٩٩	١٠٠,٦	٩٩,٢	١٠٠,٥	١٠٠,٤	١٠٥,٢	١٠٥,٥	١٠٤,٩	١٠٦,٣	١٠٦,٣	١٠٥
افريقيا	٩٧,١	١٠٣,٣	٩٦,٧	٩٨,٤	٩٨,٩	٩٦,٤	١٠٨	١٠٢	١٠٣,٥	١٠٤	١٠٢,٢	١٠٠,٥
امريكا الشمالية	١٠٣,٥	٩٩,٥	١٠٧,٢	٩٣,٥	١١١	٩٧,٤	١٠٦	١٠٧,٧	١٠٧	١٠٦	١٠٦	١٠١,٦
امريكا الجنوبية	٩٨,٦	٩٩,٢	١٠٢,١	٩٨,٩	١٠٤,٧	١٠٧,٨	١٠٤,٩	١٠٨,٤	١١٠,٤	١١٥	١١٤,٩	١١٢,٤
اسيا	١٠٠,٩	١٠٠,٥	١٠٢,٤	١٠٤,٦	١٠٥,٢	١٠٨,٩	١١٣	١١٢,٦	١١٣,٦	١١٥	١١٤,٩	١١٢,٤
اوروبا	٩٨,٨	٩٩	٩٥,٣	٩٤,١	٩١,١	٩٢,١	٩٨,٤	٩٩,٩	٩٩,٢	١٠٠,٦	٩٩,٣	٩٨,٧
اوسيانيا	١٠٢,٢	٩٦	١١٠,١	١١٢,٥	٩٨	١١٣,٩	١٣٢,٢	١٢٦,٨	١٣٣,٤	١٤٣,٨	١٤٢,٨	١٣٢,٦

المصدر : F 0A0O , Productian year Book , val- 55, Roma,2001

هذا وبغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء تباين درجة إحتمالات تناقص نصيب الفرد من الغذاء بين المجموعات الدولية المختلفة ، أو فيما بين المجموعات السلعية المختلفة ، فإن في المؤشرات السابقة ما يشير إلى تواجد هذه الإحتمالات بحدودها القصوي في حالة محاصيل الحبوب ومن ثم تأتي هذه المجموعة في المركز الأول من حيث إحتمالات تواجد المخاطر الناشئة عن تناقص نصيب الفرد من الإنتاج منها والمشار إليها من قبل . كما أن تباين درجة هذه الإحتمالات بين المجموعات الدولية المختلفة قد يكون له مدلوله من حيث درجة المخاطر التى يمكن أن تتواجد في السوق الدولية للسلع الغذائية الفرديـــة ، والتي تتضمن الدراسة توصيفها فيما يلى : [٢] ، [٣]

(١/٤) السوق الدولية للقمح :

يمكن توصيف السمات العامة للسوق الدولية للقمح من خلال التعاملات الدولية فى هذه السوق خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ ، بما تعكسه مجموعة المؤشرات التالية :

(أ) الدول المتعاملة فى السوق الدولية للقمح :

* بلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق إستيراداً وتصديراً خلال هذه الفترة ٢٠٤ دولة منها ٢٠ دولة (وبنسبة٩,٨%) تعد فى حكم المصدر الصافى للقمح ، أما الدول الأخرى (وبنسبة ٩٠,٢%) فتعد فى حكم المستورد الصافى لهذه السلعة .
* بلغ الإنتاج السنوى لمجموعة الدول المصدرة للقمح (٢٠ دولة) نحو ٢٦٤,٦ مليون طن فى المتوسط وبما نسبته ٤٥,٢٠% تقريباً من متوسط الإنتاج السنوى العالمى من القمح خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠١ ، والذى بلغ نحو ٥٨٥,٤ مليون طن . كما بلغت الصادرات السنوية لهذه المجموعة من الدول (خلال الفترة ١٩٨٨ – ٢٠٠٠) مايقرب من ١٠٦,٩ مليون طن فى المتوسط ، وبنسبة تبلغ نحو ٤٠,٤% من إنتاجها السنوى من القمح .
* بلغ عدد الدول الأفريقية المتعاملة فى السوق الدولية للقمح خلال هذه الفترة ٥٤ دولة ، حيث تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى لهذه السلعة ، وبمتوسط سنوى بلغ ٢٤,٥٢١ مليون طن تمثل نحو ١٥٢,٩% من متوسط إنتاجها السنوى منها والذى بلغ حوالى ١٦,٠٣ مليون طن .
* وبالنسبة لمجموعة الدول الآسيوية المتعاملة فى هذه السوق فقد بلغ عددها ٤٩ دولة منها ٣ دول تعد فى حكم المصدر الصافى للقمح ، وهى كازخستان ، وسوريا ، وتركيا ،

حيث بلغ صافى صادرات الأولى مايقرب من ٣,٩ مليون طن فى المتوسط سنوياً تمثل نحو ٣٥% من إنتاجها السنوى من القمح ، كما بلغ صافى صادرات سوريا نحو ٠,١٦ مليون طن سنوياً فى المتوسط وبنسبة ٤,٦% من متوسط إنتاجها السنوى ، أما تركيا فقد بلغ صافى صادراتها السنوية من القمح مايقرب من ٠,٦٠٧ مليون طن فى المتوسط وبنسبة ٣,٣% من إنتاجها السنوى منه خلال هذه الفترة . أما باقى الدول الآسيوية المتعاملة فى هذه السوق والبالغ عددها ٤٦ دولة فتعد فى حكم المستورد الصافى للقمح . وتعد مجموعة الدول الآسيوية فى مجموعها فى حكم المستورد الصافى للقمح ، وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٣٨,٣ مليون طن وبمانسبته ١٥,٢% من إنتاجها السنوى من القمح ، والذى بلغ نحو ٢٥١,١ مليون طن فى المتوسط .

* أما مجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى هذه السوق فقد بلغ عددها ١٢ دولة يوجد من بينها دولتان فى حكم المصدر الصافى للقمح ، وهما الأرجنتين ، وأوروجاوى ، حيث بلغ المتوسط السنوى لصافى صادرات الأرجنتين منه نحو ١٠,٦٣ مليون طن وبنسبة ٦٤,٦% من إنتاجها السنوى منه ، كما بلغ المتوسط السنوى لصافى صادرات أوروجاوى مايقرب من ٠,١١ مليون طن وبنسبة ٣١,٥% من متوسط إنتاجها السنوى منه . أما الدول العشر الأخرى المتعاملة فى هذه السوق فتعد فى حكم المستورد الصافى للقمح . ومع ذلك فإن مجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى هذه السوق (١٢ دولة) تعد فى مجموعها فى حكم المستورد الصافى للقمح وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٤,٥ مليون طن فى المتوسط وبما نسبته ٢١,١% من متوسط إنتاجها السنوى منه .

* إن مجموعة دول أمركيا الشمالية المتعاملة فى السوق الدولية للقمح بلغ عددها ٣٠ دولة تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى للقمح بإستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا حيث يعد كل منهما مصدراً صافياً للقمح ، حيث بلغ المتوسط السنوى لصافى صادرات الدولة الأولى نحو ٢٦,٦ مليون طن تمثل نحو ٤٥,٢% من إنتاجها السنوى منه والذى بلغ نحو ٥٨,٩ مليون طن فى المتوسط ، كما بلغ المتوسط السنوى لصافى صادرات كندا مايقرب من ١٧,٧ مليون طن ، وبنسبة ٧٠,٧% من متوسط إنتاجها السنوى منه والذى بلغ نحو ٢٥,٠١ مليون طن . ومع ذلك فإن مجموعة دول أمريكا الشمالية المتعاملة فى هذه السوق تعد فى مجموعها فى حكم المصدر الصافى للقمح وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٣٨,٧ مليون طن تمثل نحو ٤٤,٤% من إجمالى إنتاجها السنوى من القمح والذى بلغ نحو ٨٧,٢ مليون طن ، وبما يشير إلى أن صافى الصادرات السنوية لكل من كندا ، والولايات المتحدة الأمريكية يفى بتلبية إحتياجات الدول

المستوردة (٢٨ دولة) للقمح داخل هذه المجموعة مع وجود فائض للتصدير إلى خارج مجموعة دول أمريكا الشمالية يعادل هذا القدر .

وبالنسبة لمجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى هذه السوق فقد بلغ عددها ٤٠ دولة منها ١٢ دولة تعد فى حكم المصدر الصافى للقمح ، وتشمل هذه الدول كل من :

(١) فرنسا : والذى بلغ صافى صادراتها السنوية نحو ١٧,٦ مليون طن فى المتوسط وبنسبة ٤٩,٨% من إنتاجها السنوى منه .

(٢) ألمانيا : والذى بلغ صافى صادراتها السنوية منه نحو ٤,٤٤ مليون طن فى المتوسط تمثل نحو ٢٠,٧% من إنتاجها السنوى من القمح .

(٣) أوكرانيا : والتى بلغ صافى صادراتها السنوية من القمح نحو ٢,٢٧ مليون طن فى المتوسط وبنسبة ١٥,١% من إنتاجها السنوى منه .

(٤) إنجلترا : والتى بلغ صافى صادراتها السنوية من القمح نحو ٢,٣٧ مليون طن فى المتوسط وبنسبة ١٦,٥% من إنتاجها السنوى منه .

(٥) المجـــر : والتى بلغ صافى صادراتها السنوية منه نحو ١,٢٠٤ مليون طن فى المتوسط تمثل نحو ٣١,٤% من إنتاجها السنوى من القمح .

(٦) بلغاريا : والتى بلغ صافى صادراتها السنوية من القمح نحو ٠,٦٥٠ مليون طن فى المتوسط وبنسبة ٢١,١% من إنتاجها السنوى منه .

(٧) الدنمارك : والتى بلغ صافى صادراتها السنوية من القمح نحو ٠,٦٠٨ مليون طن فى المتوسط وبنسبة ١٣,٣% من متوسط إنتاجها السنوى منه .

(٨) تشيك : والتى بلغ صافى صادراتها السنوية من القمح نحو ٠,٥٢٠مليون طن فى المتوسط وبنسبة ١٢,١% من إنتاجها السنوى منه .

(٩) النمسا : والتى بلغ صافى صادراتها السنوية من القمح نحو ٠,٣٢٨ مليون طن فى المتوسط وبنسبة ٢٣,٢% من إنتاجها السنوى منه .

(١٠) ليتوانيا : والتى بلغ صافى صادراتها السنوية من القمح نحو ٠,١٧٦ مليون طن فى المتوسط تمثل نحو ١٨,٢% من إنتاجها السنوى منه .

(١١) يوغسلافيا : والتى بلغ صافى صادراتها السنوية من القمح نحو ٠,١٣٣ مليون طن فى المتوسط وبنسبة ٥,٧% من إنتاجها السنوى منه .

(١٢) كرواتيا : والتى بلغ صافى صادراتها السنوية من القمح نحو ٠,١٠٩ مليون طن فى المتوسط وبنسبة ١٣,٦% من إنتاجها السنوى منه .

أما باقى الدول الأوروبية (٢٨ دولة) المتعاملة فى السوق الدولية للقمح فتعد فى حكم المستورد الصافى للقمح . ومع ذلك فإن مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى هذه السوق (٤٠ دولة) تعد فى مجموعها فى حكم المصدر الصافى للقمح وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٢,٨٦ مليون طن فى المتوسط تمثل نحو ٦,٩% من إنتاجها السنوى منه والذى بلغ نحو ١٨٥,٨ مليون طن فى المتوسط ، وحيث يشير ذلك إلى أن صافى الصادرات السنوية لمجموعة الدول المصدرة القمح داخل هذه المجموعة يفى بإحتياجات الدول المستوردة للقمح داخل نفس المجموعة مع وجود فائض للتصدير إلى خارج مجموعة الدول الأوربية وبالقدر المشار إليه .

- أما مجموعة دول أوسيانيا المتعاملة فى السوق الدولية للقمح فقد بلغ عددها ١٩ دولة تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى للقمح بإستثناء أستراليا التى تعد مصدراً صافياً للقمح وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٦,٨ مليون طن وبما نسبته ٧١,٠% من إنتاجها السنوى منه .

(ب) <u>المخاطر المحتملة بالنسبة للدول المستوردة</u> :

إذا كانت قائمة الدول المصدرة للقمح تضم ٢٠ دولة تمثل مانسبته ٩,٨% من مجموع الدول المتعاملة فى السوق الدولية للقمح ، إلا أن هذه القائمة تضم فيما بينها مجموعة من الدول <u>الهامشية</u> إما بسبب صغر حجم صادراتها السنوية من القمح بسبب قلة إنتاجها منه أو لإحتمالات خروجها من قائمة الدول المصدرة إذا ماواجهت ظروفاً طبيعيـــة غير ملائمة لإنتاج القمح ، حيث تشكل صادراتها السنوية من القمح نسبة هامشية فى إجمالى إنتاجها منه . وتضم مجموعة الدول الهامشية كل من أوروجاوى ، وسوريا ، وتركيا ، وكرواتيا ، وليتوانيا ، ويوغسلافيا ، وليصبح بذلك تعداد الدول المصدرة للقمح ١٤ دولة تمثل مانسبته ٦,٩% من مجموع الدول المتعاملة فى هذه السوق . وهى تضم باقى مجموعة الدول المشار إليهـــا من قبل بالبند (أ) ، والتى تتصف بكبر حجم صادراتها السنوية من القمح ، وإرتفاع نسبة تمثيلها فى إنتاجها السنوى منه ، وحيث تعد بذلك هى المؤثر الحقيقى فى السوق الدولية للقمح ، وإن تباينت فيما بينها من حيث وزنها النسبى ودرجة تأثيرها فى هذه السوق تبعا لحجم صادراتها السنوية ووزنها النسبى فى إنتاجها السنوى منه . وقد يبدو هذا الوضع مفيداً بالنسبة للدول المستوردة للقمح (إما بسبب غياب الميزة النسبية لها فى إنتاجه أو بسبب محدودية مواردها الزراعية) حيث إمكانية تحقيقها لمكاسب إقتصادية فى حالة وفرة إنتاج هذه الدول من القمح ووجود المنافسة الكاملة فيما بينها لتصريف الفائض

منه خارج أسواقها . إلا أنه وفى المقابل قد تواجه الدول المستوردة للقمح أو البعض منها بعض المخاطر مع اعتمادها على توفير جانبا من احتياجاتها من القمح على الأسواق الخارجية المصدرة .

ويمكن إيجاز المخاطر التى يحتمل أن تواجهها الدول المستوردة للقمح فى النقاط التالية :

• انخفاض المعروض ، وارتفاع الأسعار : أن السوق الدولية للقمح كغيرها من الأسواق يمكن أن تواجه بارتفاع الأسعار اما بسبب التغير في ظروف العرض أو الطلب علي القمح أو كليهما معا ولاى من الأسباب التالية أو جميعها :

ـ الظروف الطبيعية غير الملائمة وانخفاض الإنتاجية أو الإنتاج : قد يواجه نشاط إنتاج القمح فى أي من الدول المصدرة للقمح بظروف طبيعية غير ملائمة يتبعها إنخفاض الإنتاجية ، والإنتاج كما أن احتمالات انخفاض المساحات المخصصة لزراعة القمح (وفقا لتوقعات مجتمع المنتجين الزراعيين) فى اى من هذه الدول يعد احتمالا واردا يمكن ان يتبعه انخفاض إنتاجها من القمح ، ومن ثم انخفاض الفائض المتاح لديها للتصدير الى الاسواق الخارجية . ففي ظل فرضية احتمالات إنخفاض الإنتاجية فى أى من دول المجموعة المصدرة للقمح بنسبة ١٠% بسبب الظروف الطبيعية غير الملائمة يصبح من المؤكد خروج أى من الدول الهامشية (التى تواجه مثل هذه الظروف) المشار إليها من قبل من قائمة الدول المصدرة . وقد تزداد حدة النقص فى المعروض من القمح بالسوق الدولية ومن ثم ارتفاع أسعاره إذا ما واجه نشاط إنتاج القمح فى الدول ذات الوزن النسبي الكبير فى الصادرات منه خاصة الولايات المتحدة ، وكندا ، وفرنسا ، واستراليا ظروف طبيعية غير ملائمة . وقد يواجه السوق العالمي للقمح بارتفاع أسعاره أيضا اذا ما واجه نشاط إنتاج القمح بالدول المستوردة او اى منها خاصة مجموعة الدول الآسيويه ظروفا طبيعية غير ملائمة ومن ثم ازدياد طلبها على القمح بالسوق الدولية ، ومن ثم ارتفاع أسعاره خاصة إذا لم يقابل ذلك زيادة فى إنتاج الدول المصدره .

ـ النقص فى الإنتاج واولويات الدول المستوردة : قد تزداد حدة المخاطرة الناشئة عن انخفاض المعروض من القمح وارتفاع أسعاره بالنسبة لبعض الدول المستوردة خاصة الدول خارج دائرة التكتلات أو التجمعات الاقتصادية للدول المصدرة للقمح ، اذا ما ارتبط تصدير القمح بهذه الدول الأخيرة وقت أزمات الإنتاج يمنح الأولوية للدول المستوردة داخل نفس التكتل أو التجمع الاقتصادي . فالدول الأوربية فى مجموعها والتي تعد فى حكم المصدر الصافي للقمح إلى الدول المستوردة خارج هذه المجموعة (وعلى نحو ما سبق ذكره) قد تصبح فى مجموعها مستوردة للقمح فى ظل فرضية احتمالات انخفاض انتاجية وانتاج القمح

بها أو بالدول الرئيسية المصدرة للقمح داخل هذه المجموعة بنسبة ١٠% . وفى مثل هذه الإحتمالات قد تزداد حدة النقص فى المعروض وأرتفاع أسعار القمح أمام الدول المستوردة خارج هذه المجموعة إذا ما منحت الدول المصدرة للقمح داخل هذه المجموعة الأولوية فى التصدير إلى الدول الأخري المستوردة والمنتمية لهذا التجمع . وما يقال عن مجموعة الدول الأوروبية يمكن أن يقال أيضاً عن مجموعة دول أمريكا الجنوبية ، وأمريكا الشمالية . هذا وقد تفرض هذه الأولويات نفسها داخل التجمعات الجغرافية للدول من خلال آليات السوق وتنافس الدول المستوردة للحصول على إحتياجاتها من القمح ، حيث تكون الفرص متاحة بدرجة أكبر أمام الدول المستورة للقمح داخل أي من التجمعات الجغرافية فى الحصول على إحتياجاتها منه من الدول المصدرة للقمح داخل نفس التجمع بسبب قصر مسافات النقل وإنخفاض تكلفته عنه فى حالة الدول المستوردة التى تقع خارج هذا التجمع . وفى مثل هذه الإحتمالات تبدو كل من مجموعة الدول الأفريقية ، ومجموعة الدول الآسيوية أكثر الدول مواجهة لمخاطر نقص الإنتاج وأرتفاع الأسعار ، حيث خلو التجمع الجغرافي لهذين المجموعتين من الدول المصدرة للقمح . وفى مثل هذه الإحتمالات أيضاً قد تظهر السمات المرتبطة بالإحتكار فى السوق الدولية للقمح أمام دول التجمعين الجغرافيين المشار إليهما حيث تصبح قائمة الدول المصدرة للقمح فى مثل هذا الإحتمال ممثلة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، واستراليا .

- <u>التنمية والنمو الأقتصادي فى الدول النامية</u> : إن مخاطر أرتفاع الأسعار التى يحتمل أن تواجه الدول المستوردة للقمح قد لا تنشأ فقط عن إنخفاض الإنتاج بالدول المصدرة ومن ثم إنخفاض المعروض منه فى السوق العالمية ، بل أنها تنشأ أيضاً عن تزايد طلب الدول المستوردة أو مجموعات منها على القمح بمعدلات متسارعة تفوق معدلات النمو فى المعروض منه بالسوق الدولية <u>على المدي الطويل</u> . فمن الحقائق المعروفة والتى ليست فى حاجة إلى برهان أن الإستهلاك من الحبوب وفى مقدمتها القمح بالدول المتقدمة المصدرة للقمح لا ينحصر فقط فى الإستهلاك البشري منه ، بل يشمل أيضاً المستهلك فى تغذية الحيوان وبنسبة جوهرية فى إجمالى الإستهلاك من القمح فى هذه الدول . ويتجه الكثير من الدول النامية إلى مثل هذا النمط فى إستهلاك الحبوب ومن بينها القمح حيث تزايد إستهلاكه فى تغذية الحيوان مع تنفيذها لمشروعات الإنتاج الحيواني المتخصصة كهدف وسيط (من أهداف برامج التنمية بها) لزيادة الإنتاج الحيواني إما بغرض تلبية الإحتياجات المحلية أو بغرض التصدير إلى الأسواق الخارجية أو كليهما . كما قد يتبع برامج التنمية والنمو

الإقتصادي فى كثير من الدول النامية ، أرتفاع متوسط الدخول الفردية بها وتزايد الطلب المحلى على القمح نتيجة لتغير ذوق المستهلك المحلي ووجود أنماط إستهلاكية جديدة تعتمد وإلى حد كبير على إستخدام القمح . إن مثل هذه التوجهات الأخيرة قد تسبب تزايد طلب الدول النامية على القمح بمعدلات متسارعة على المدي الطويل مع سعي الدول النامية إلى رفع معدلات النمو الأقتصادي وتحسين مستوي معيشة مجتمعاتها المحلية ، وهو ما يجعل من إحتمالات أرتفاع أسعار القمح بالسوق الدولية من المخاطر التى يمكن أن تواجه الدول النامية المستوردة للقمح ذاتها على المدي الطويل .

- إرتفاع تكلفة النقل البحري : يعد أرتفاع تكلفة النقل البحري من المخاطر المحتملة التى يمكن أن تواجه الدول المستوردة للقمح ، حيث تتأكد هذه الإحتمالات مع وجود القفزات فى أسعار الوقود ، أو أرتفاع تكلفة التأمين على شحنات النقل البحري وقت وجود الأزمات الحربية فى مناطق ما من العالم ، حيث تلجأ شركات النقل البحري ، وشركات التأمين إلى رفع أسعارها فى مثل هذه الظروف إلى مستويات لا تعود إلى سابقتها إذا ماأنتهـت مثل هذه الظروف مستندة فى ذلك إلى قوتها الإحتكارية أو التنظيمية . وقد تبدو هذه المخاطر أكثر إحتمالاً بالنسبـة لكل من مجموعة الدول الأفريقية ، ومجموعة الدول الآسيوية حيث أعتمادها على النقل البحري فى نقل وارداتها من القمح ولمسافات طويلة قد يمتد بعضها لعبور مناطق أزمات عسكرية كما هو الحال فى مناطق الشرق الأوسط ، والأدني . وقد ترتفع هذه الإحتمالات بدرجة أكثر بالنسبة لهذه المجموعات من الدول المستوردة مع إحتمالات إنخفاض الإنتاج بالدول الأوروبية المصدرة للقمح مع منحها الأولوية فى التصدير إلى الدول المستوردة داخل نفس المجموعة الأوروبية ، ومن ثم خروجها من مجال التصدير إلى الدول المستوردة بالتجمعات الجغرافية الأخرى وعلى نحو ماسبق الإشارة إليه . هذا كما أن كثيراً من الدول المستوردة للقمح تواجه مثل هذه المخاطر حاليا عندما تشترط الدول المصدرة للقمح نقل صادراتها على السفن المملوكة لشركاتها ، ومن ثم خضوع الدول المستوردة لشروط هذه الشركات . وقد يرتبط إستمرارية إعتماد الدول على السوق الدولية فى توفير النقص فى إحتياجاتها المحلية من القمح بالحاجة إلى الإستثمار فى تطوير المرافق الأساسية بالموانى المحلية وفى مرافق النقل المرتبطة بها بالإضافة إلى ما يتطلبه تشغيل مثل هذه المرافق من إنفاق جاري ، وهو ما ينعكس فى النهاية فى أرتفاع تكلفة نقل القمح المستورد إلى مراكز الإستهلاك المحلية .

- <u>شحنات القمح غير المطابق للمواصفات</u> : يرتبط بوجود التقلبات السنوية فى الإنتاجية والإنتاج من القمح بالدول المصدرة له وجود المخزون من القمح وتقلبات حجمه تبعا للتقلبات فى الإنتاجية والإنتاج وقدرة مثل هذه الدول على تصريف الفائض عن مخزونها الإستراتيجي . وإذا كان قطاع إنتاج القمح فى هذه اندول يتضمن إنتاج نوعيات أو أصناف مختلفة من القمح لأغراض إستهلاكية متباينة (منها تضيع رغيف الخبز ، أو تصنيع بعض المواد الغذائية الأخري ولغرض الإستهلاك البشري ، أو لغرض الإستهلاك الحيواني) ، فإن إحتمالات تقلبات المخزون من هذه النوعيات أو الأصناف تعد من الإحتمالات الواردة . ومع وجود هذه الإحتمالات فإن مخاطر تصدير هذه الدول لصفقات قمح غير مطابقة للمواصفات إلى الدول المستوردة من الإحتمالات الواردة . ففى مثل هذه الإحتمالات قد تنشأ عدم المطابقة للمواصفات إما بسبب تلف أو إصابة الأصناف المطلوب إستيرادها بالحشرات والآفات أثناء التخزين بالدول المصدرة أو بسبب تصدير أصناف أو نوعيات أخري (بسبب وفرة المخزون منها) مخالفة للأصناف المطلوب إستيرادها لغرض إستهلاكي معين فى الدول المستوردة وإذا كانت إحتمالات مثل هذه المخاطر يمكن تجنبها بوضع الدول المستوردة للمواصفات الدقيقة لأصناف القمح المطلوب إستيرادها مع وجود الرقابة الجادة على تطبيقها على الشحنات الواردة ، إلا أن إحتمالات هذه المخاطر تظل قائمة عن طريق الوسطاء المتعاملين فى تصدير (بالبلدان المصدرة) وإستيراد (بالبلدان المستوردة) القمح خاصة فى حالة ضعف الرقابة على تطبيق المواصفات الموضوعة بشأن الأصناف المطلوب إستيرادها . وقد يؤكد التاريخ المعاصر لتصدير وإستيراد القمح على وجود مثل هذه المخاطر من خلال ما هو مسجل من تصدير شحنات قمح غير مطابقة للمواصفات المطلوبة ونفاذها إلى الأسواق المحلية فى بعض الدول المستوردة .

- <u>إستنزاف موارد النقد الأجنبي</u> : من المؤكد أن إستمرارية أي من الدول فى الإعتماد على السوق الدولية للقمح فى تدبير النقص فى إحتياجاتها من القمح يمثل أحد القنوات الدائمة لإستنزاف موارد النقد الأجنبي المتاحة لديها ، وذلك بإعتباره السلعة الغذائية الأساسية والأولى لتأمين الأحتياجات الغذائية الضرورية للفئات المختلفة مـــــن السكان (وعلي نحو ما سبق ذكره من قبل) والتى لا مفر من ضرورة تدبير الإحتياجات منها . وتتوقف وبطبيعة الحال درجة خطورة هذه القناة فى الإستنزاف المستمر لموارد النقد الأجنبي المتاحة لأي من الدول المستوردة على حجم وارداتها من القمح بالإضافة إلى وإرادتها الأخري من ناحية ، وعلى قنوات تدبير النقد الأجنبي وحجم وإستمرارية

مواردها من ناحية أخري . ومع ذلك تظل خطورة قناة إستنزاف موارد النقد الأجنبي عن طريق إستيراد القمح قائمة لإستمرارية وجودها ، كما تزداد هذه الخطورة فى حالة كبر حجم الواردات من القمح ، وشمولية قائمة الواردات لسلع غذائية أخري .

- <u>مخاطر إجتماعية وإقتصادية أخري</u> : قد تنعكس مجموعة المخاطر السابقة فى مجموعة أخري من المخاطر غير المرغوبة إجتماعيا وأقتصادياً . فقلة المعروض من القمح وأرتفاع أسعاره بالسوق الدولية ، أو أرتفاع تكلفة النقل أو دخول الصفقات غير المطابقة للمواصفات تعني فى مضمونها أرتفاع تكلفة تدبير النقص فى الإحتياجات المحلية منه بالنسبة للمجتمع المحلى ، وهو ما قد ينعكس بدوره فى إرتفاع أسعاره بالنسبة للمستهلك المحلي أو أرتفاع تكلفة الدعم الحكومي لهذه السلعة . كما أن أرتفاع أسعار القمح بالنسبة للمستهلك المحلي تعني بدورها أرتفاع تكلفة السلعة الغذائية الأساسية والضرورية فى سلة غذاءه ، وهو ما يعني بالتبعية ضرورة تدبير الإحتياجات منها على حساب غيرها من السلع الغذائية الأخري فى حالة الفئات الفقيرة ، أو على حساب إستهلاكه من السلع الإستهلاكية الأخري غير الغذائية ، وهو ما يعني كذلك وبالتبعية إنخفاض مستوي معيشة شرائح كبيرة من السكان (بالدول النامية) ، وهي من الإنعكاسات غير المرغوبة إجتماعيا . كما أن أرتفاع تكلفة الدعم الحكومي للواردات من القمح قد يستلزم ومن ناحية أخري تغطية الزيادات المحتملة فى تكلفة الدعم على حساب الموارد المخصصة لأغراض تنموية وهو ما يعني بالتبعية إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي بما يعنيه ذلك من إحتمالات بالنسبة لمستوي معيشة السكان . وقد تبدو خطورة ذلك فى حالة الحاجة إلى تدبير موارد النقد الأجنبي اللازمة لتغطية الزيادات المحتملة فى تكلفة إستيراد الأحتياجات من القمح . وفى مثل هذه الظروف قد تدعو الحاجة إلى ذلك إتخاذ الحكومات لقرارات تعني فى مضمونها إعادة النظر فى أولويات الإستيراد السلعي من الخارج ، وقد يأتي ترتيب هذه الأولويات على حساب الواردات من سلع إستثمارية أو سلع إستهلاكية أو وسيطة ، وهو ما قد يفرض بدوره ترتيب أولويات التنمية على عكس ما كانت تهدف إليه خطط التنمية الموضوعة ، أو وجود إرتباك فى النشاط الإنتاجي للصناعات والأنشطة المعنية بالسلع الإستثمارية، والوسيطة التى تستورد من الخارج ، وهي من الإنعكاسات التى قد لا تكون مرغوباً إجتماعيا أو إقتصاديا .

- القمح كأداة ضغط سياسي من قبل الدول المصدرة : أمام المعرفة بأهمية القمح كسلعة غذائية أساسية وضرورية فقد يواجه أي من الدول المستوردة له بإستخدام القمح كأداة ضغط سياسي من قبل الدول المصدرة له لتحقيق أغراض سياسية أو إقتصادية لصالح الدول الأخيرة . وتساعد طبيعة السوق الدولية للقمح على زيادة إحتمالات إستخدامه كأداة ضغط سياسي نظراً لتركز الأسواق التصديرية الرئيسية له فى عدد قليل من الدول والتى يجمعها الكثير من المصالح السياسية والإقتصادية المشتركة . وقد تتأكد هذه المخاطرة وبدرجة أكبر من الاحتمالات عند خروج بعض الدول المصدرة للقمح من مجال تصديره بسبب نقص الإنتاج ، وإعطاء الأولوية لصادراتها من القمح إلى الدول المستوردة المنتمية إلى نفس التكتل الأقتصادي المنتمية إليه الدول المصدرة . ففى مثل هذه الظروف – وعلى سبيل المثال – إذا ما خرجت مجموعة الدول الأوروبية المصدرة للقمح (والسابق الإشارة إليها) من مجال التصدير إلى الدول المستوردة بالمواقع الجغرافية الأخري ، تصبح الأسواق التصديرية للقمح ممثلة فى كل من كندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وأستراليا ، والتى يسجل التاريخ المعاصر وجود المصالح الأقتصادية والسياسية المشتركة فيما بينها .

(ج) مصر والمخاطر المحتملة فى السوق الدولية للقمح :

يمكن لمصر – شأنها فى ذلك شأن أي من الدول المستوردة للقمح – أن تحقق مكاسب إقتصادية لإستيرادها القمح من الخارج (فى حالة غياب الميزة النسبية فى إنتاجه محليا) فى حالة وفرة الإنتاج من القمح بالدول المصدرة له مع وجود المنافسة الكاملة فيما بينها لتصريف الفائض منه خارج أسواقها . إلا أنه فى غياب مثل هذه الظروف فإن إحتمالات مواجهة مصر لجميع المخاطر التى تواجه الدول المستوردة للقمح تعد من الأحتمالات الواردة وبدرجة أكبر عن غيرها من الدول المستوردة للقمح للأسباب التالية :

- كبر حجم وارداتها من القمح : حيث بلغت الواردات السنوية من القمح خلال السنوات ١٩٩٩ – ٢٠٠١ نحو ٦,١٤٥ مليون طن فى المتوسط تعادل ما نسبته ٩٦,٢% من الإنتاج السنوي من القمح ، وما نسبته ٥,٧% من إجمالى الصادرات السنوية العالمية من القمح ، وحيث تعد بذلك من أكبر الأسواق إستيراداً للقمح . فإذا كانت مصر تعد من أكبر الأسواق إستيراداً للقمح فإنه مع وجود المنافسة الكاملة بين الدول المصدرة له وفى حالة وفرة الإنتاج بها قد تكون من أكبر المستفيدين من التعامل فى السوق الدولية للقمح

من حيث مكاسبها الإقتصادية . ومن ناحية أخري قد تكون هي من أكبر الدول من حيث خسائرها الإقتصادية فى حالة نقص الإنتاج بالدول المصدرة ، وأرتفاع أسعاره بالسوق الدولية . كما أن أرتفاع الوزن النسبي للواردات المصرية من القمح فى إجمالى الأستهلاك منه يجعل مصر أكثر عرضه لإستخدام القمح كأداة ضغط سياسي من قبل الدول المصدرة له .

- <u>الموقع الجغرافى لمصر</u> : إن الموقع الجغرافى لمصر ، وإن كان يقترب (نسبيا) من الموقع الجغرافي لمجموعة الدول الأوروبية الرئيسية المصدرة للقمح ، إلا أنه يتصف بطول المسافات فيما بينه والأسواق التصديرية الأخري الممثلة فى كندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وأستراليا . فإذا ما وجدت إحتمالات خروج المجموعة الأوروبية المصدرة للقمح من مجال التصدير إلى الأسواق المستوردة بالمواقع الجغرافية الخارجة عنها (للأسباب المشار إليها من قبل) كان معني ذلك وجود مصر فى قائمة أكبر الدول تضرراً من إحتمالات إرتفاع تكاليف النقل البحري للقمح .

- <u>وجود العجز الدائم فى الميزان التجاري السلعي :</u> إن وجود العجز الدائم فى الميزان التجاري السلعي بما يعكسه بالتبعية من محدودية موارد النقد الأجنبي ، مع كبر حجم ، والوزن النسبي لموارد النقد الأجنبي الموجهة لإستيراد القمح فى إجمالى العجز فى الميزان التجاري يجعل من مصر من أكبر الدول مواجهة لمخاطر أستنزاف مواردها من النقد الأجنبي ، وللمخاطر الإجتماعية والإقتصادية الأخري المشار إليها من قبل .

(٢/٤) <u>السوق الدولية للأذرة</u> :

على الرغم من كبر حجم الإنتاج العالمى من الأذرة عنه فى حالة القمح إلا أن سوقه الدولية تعد أصغر نسبياً عن السوق الدولية للقمح ، حيث تشير مؤشرات الإنتاج العالمى منه خلال السنوات ١٩٩٩-٢٠٠١ إلى أنه بلغ نحو ٦٠٢,٨١ مليون طن سنوياً ، كما بلغت الصادرات العالمية الصافية منه خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠ مايقرب من ٧٠,٦١ مليون طن سنوياً وبما نسبته ١١,٧% تقريباً من إجمالى الإنتاج العالمى السنوى . كما بلغ عدد الدول المتعاملة فى السوق الدولية للأذرة ١٦٨ دولة منها ١٨ دولة تمثل مايقرب من ١٠,٧% من مجموع الدول المتعاملة فى هذه السوق تعد فى حكم المصدر الصافى لهذه السلعة ، أما باقى الدول والتى تمثل مانسبته ٨٩,٣% من مجموع هذه الدول فتعد فى حكم المستورد الصافى

للأذرة. هذا وعلى الرغم من تماثل النسبة بين الدول العارضة ، والدول المشترية تقريباً فى السوق الدولية للأذرة مع مثيلتها فى السوق الدولية للقمح ، إلا أن الطبيعة الإحتكارية فى السوق الدولية للأذرة قد تبدو أكثر وضوحاً عنه فى السوق الدولية للقمح خاصة فى ظل الظروف الطبيعية غير الملائمة للإنتاج فى البلدان المصدرة للأذرة ، وعلى نحو مايشير إليه حجم تعاملات الدول المتعاملة فى السوق الدولية لهذه السلعة ، والتى يمكن الإشارة إليها فيمايلى :

(أ) <u>الدول المتعاملة فى السوق الدولية للأذرة</u> :

* بلغ مجموع الدول الأفريقية المتعاملة فى السوق الدولية للأذرة خلال السنوات ١٩٩٨ – ٢٠٠٠، ٤٦ دولة تعد فى مجموعها فى حكم المستورد الصافى للأذرة وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٧,٧٨ مليون طن تمثل مانسبته ١٧,٩% من مجموع الإنتاج السنوى من الأذرة لمجموعة الدول الأفريقية . ويستثنى من مجموعة الدول الأفريقية المتعاملة فى هذه السوق كل من جنوب أفريقيا، وزيمبابوى والتى يعد كل منها فى حكم المصدر الصافى لهذه السلعة ، وإن كان بكميات هامشية بلغت نحو ٣٩٣ ألف طن سنوياً فى حالة جنوب أفريقيا وبما نسبته ٤,٥% من إنتاجها السنوى من الأذرة ، أما فى حالة زيمبابوى فقد بلغت صادراتها الصافية من الأذرة نحو ١١٧,٥ ألف طن سنويا تمثل مانسبته ٦,٧% من إنتاجها السنوى من هذا المحصول .
* بلغ مجموع دول أمريكا الشمالية المتعاملة فى هذه السوق ٢٢ دولة تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى للأذرة بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والتى تعد فى حكم المصدر الصافى لهذه السلعة والتى يأتى ترتيبها فى المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للأذرة من حيث حجم صادراتها السنوية منه والتى بلغت نحو ٤٧,٠١ مليون طن سنوياً خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ ، والتى تمثل نحو ١٩,٢% من إنتاجها السنوى من الأذرة . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وبحكم حجم صادراتها السنوية من الأذرة تجعل من مجموعة دول أمريكا الشمالية فى حكم المصدر الصافى للأذرة وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٣٨,٤ مليون طن وبما نسبته ١٤,٠% تقريباً من الإنتاج السنوى من الأذرة لهذه المجموعة من الدول .
* وبالنسبة لمجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى هذه السوق فبلغ عددها ١١ دولة تعد جميعها وبإستثناء كل من الأرجنتين ، وباراجواى فى حكم المستورد الصافى للأذرة . أما الأرجنتين فتعد فى حكم المصدر الصافى للأذرة وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٠,٤ مليون طن تمثل نحو ٦٨,٢% من إنتاجها السنوى من الأذرة . كما تعد باراجواى أيضاً

فى حكم المصدر الصافى لهذه السلعة وإن كان بكميات هامشية بلغت نحو ١٧٢,٣ ألف طن سنوياً تمثل نحو ٢٢,٠% من إنتاجه السنوى منه . إن كلا الدولتين وبحكم حجم صادراتها السنوية يجعل من مجموعة دول أمريكا الجنوبية فى حكم المصدر الصافى للأذرة وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٤,٠٠ مليون طن تمثل مايقرب من ٧,٠% تقريبا من إنتاج الأذرة داخل هذه المجموعة من الدول .

* وعلى مستوى مجموعة الدول الآسيوية فقد بلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق ٤٢ دولة تعد جميعها وبإستثناء الصين وميانمار فى حكم المستورد الصافى للأذرة ، وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٣٢,٥ مليون طن تمثل مايقرب من ٢٠,٥% من الإنتاج السنوى للأذرة داخل مجموعة الدول الآسيوية . أما الصين والتى تعد فى حكم المصدر الصافى للأذرة فقد بلغت صادراتها السنوية منه خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ نحو ١,٥٣٢ مليون طن تمثل نسبة هامشية فى إجمالى إنتاجها السنوى منه حيث تبلغ نحو ١,٣% منه . أما ميانمار فتعد صادراتها السنوية هامشية بالنسبة لحجم التعاملات الدولية فى الأذرة ، وإن كانت تمثل نسبة جوهرية فى إجمالى إنتاج ميانمار من الأذرة حيث بلغت صادراتها السنوية منه نحو ٨٩ ألف طن تمثل مانسبته ٢٥,١% من إنتاجها السنوى منه.

* وعلى مستوى الدول الأوروبية فبلغ عدد الدول المتعاملة فى السوق الدولية للأذرة ٣٩ دولة منها ٢٩ دول تعد فى حكم المستورد الصافى للأذرة ، ١٠ دول تعد فى حكم المصدر الصافى لهذه السلعة . ويأتى على قمة قائمة الدول الأوروبية العشر المصدرة للأذرة من حيث حجم صادراتها السنوية منه فرنسا ثم المجر حيث بلغ المتوسط السنوى لصادرات الأولى منه نحو ٧,٨٤ مليون طن تمثل نحو ٤٩,١% من إنتاجها السنوى من الأذرة ، كما بلغت صادرات المجر من الأذرة نحو ١,٦٠٥ مليون طن سنوياً وبنسبة ٢٤,٣% من إنتاجها السنوى منه . أما الدول الثمان الأخرى المصدرة للأذرة فتعد صادراتها هامشية بالقياس إلى حجم التعاملات الدولية فى هذه السوق بسبب صغر حجم إنتاجها السنوى من الأذرة ، حيث بلغ صافى الصادرات السنوية لكل من يوغسلافيا ، وأوكرانيا ، ورومانيا ، وسلوفاكيا وعلى الترتيب نحو٣٢٣ ، ٣١٢ ، ٢١٩ ، ١٩٥ ألف طن وبمانسبته ٦,٥% ، ١٠,٥% ٢,٨% ، ٣٠,٢% من إجمالى الإنتاج السنوى من الأذرة فى كل منها وعلى الترتيب . كما بلغ صافى الصادرات السنوية لكل من النمسا ، وبلغاريا ، ومولدوفا ، وكرواتيا وعلى الترتيب نحو ١١١ ، ١١١ ، ٩٩ ، ٦٤ ألف طن وبما نسبته ٦% ، ١٠% ، ٩,٧% ، ٣,٤% من الإنتاج السنوى من الأذرة فى كل منها على التوالى . إن

مؤشرات إستيراد وتصدير مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى هذه السوق ، وإن كانت تشير إلىأن مجموعة هذه الدول فى مجموعها تعد فى حكـم المصدر الصافى للأذرة ، إلا أن صافى صادراتها السنوية منه تعد هامشية بالقياس إلى حجم التعاملات الدولية فى هذا السوق ، وكذلك بالقياس إلى حجم الإنتاج السنوى من الأذرة داخل هذه المجموعة من الدول ، حيث بلغ صافى الصادرات السنوية لهذه المجموعة من الدول مايقرب من ٢١٧,٤ ألف طن تمثل مانسبته ٠,٣% من إنتاجها السنوى من الأذرة .

* أما على مستوى مجموعة أوسيانيا فبلغ مجموع الدول المتعاملة منها فى السوق الدولية للأذرة ٨ دول تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى للأذرة بإستثناء أستراليا التى تعد فى حكم المصدر الصافى لهذه السلعة ، ولكن بكميات هامشية بسبب صغر حجم إنتاجها السنوية منه حيث بلغ صافى صادراتها السنوية منه نحو ٣٤,٠ ألف طن تمثل مانسبته ٨,٧% من إنتاجها السنوى منه .

(ب) <u>مخاطر السوق الدولية للأذرة بالنسبة للدول المستوردة</u> :

إن إستقراء السوق الدولية للأذرة سواء من حيث عدد الدول المصدرة أو عدد الدول المستوردة له وتوزيعها الجغرافى ، أو من حيث حجم تعاملات كل منها فى السوق الدولية بالقياس إلى حجم إنتاجها السنوى من الأذرة وعلى نحو ماسبق ذكره ، يمكن أن يستخلص منه إحتمالات مواجهة الدول المستوردة للأذرة <u>نفس الأخطار المشار إليها فى حالة السوق الدولية للقمح ولنفس الأسباب</u> ، وإن كانت هذه الأخطار تبدو أكثر وضوحاً وإحتمالاً فى حالة السوق الدولية للأذرة حيث وجود الإحتمالات وبدرجة أكبر لوجود عنصر الإحتكار فى هذه السوق . كما تبدو الدول الأفريقية والآسيوية المستوردة للأذرة من أكثر الدول إحتمالاً لمواجهة هذه الأخطار . إذ أن قبول فرضية إحتمالات إنخفاض الإنتاجية والإنتاج من الأذرة بأى من الدول المصدرة له يجعل خروج أى من هذه الدول (يوغسلافيا / أوكرانيا / رومانيا / مولدوفا / النمسا / كرواتيا / بلغاريا) من مجال التصدير من الإحتمالات الواردة . كما أن قبول هذه الفرضية مع فرضية منح الأولوية فى التصدير إلى الدول المستوردة داخل التجمعات الإقليمية من قبل الدول المصدرة فى حالة كل من فرنسا أو المجر ، فإن إحتمالات خروج مجموعة الدول الأوروبية المصدرة للأذرة من مجال تصديره إلى الدول الخارجة عن هذا التجمع من الإحتمالات المؤكده . كما أن قبول هذه الفرضيات أيضاً فى حالة الصين يجعل خروجها من مجال تصدير الأذرة من الإحتمالات الواردة أيضاً . وفى ظل هذه الإحتمالات فإن إحتمالات إحتكار الولايات المتحدة الأمريكية، والأرجنتين لتصدير الأذرة إلىالدول المستوردة له من خارج التجمع الأوروبى تصبح من الإحتمالات المؤكدة .

هذا وقد تبدو الأخطار المحتملة فى السوق الدولية للأذرة أقل ضرراً عنه فى حالة القمح بالنسبة للدول المستوردة له بإعتباره لايعد سلعة غذائية أساسية فى سلة الإستهلاك البشرى من الغذاء (وذلك عكس الحال فى حالة القمح) ، بل يدخل فى صناعة الأعلاف اللازمة للإنتاج الحيوانى والداجنى ، وحيث تصبح بذلك مجالات الإنتاج الأخيرة هى الأكثر تضرراً من هذه الأخطار حيث إحتمالات نقص الإنتاج أو إرتفاع تكلفته . وإن كان ذلك من المسلم به فى كثير من الدول المستوردة إلا أن ذلك لاينفى حقيقة تأثير هذه الأخطار على الإنتاج المحلى من البروتينات الحيوانية سواء من حيث حجم الإنتاج منها أو تكلفته ، ومن ثم تأثيرها على المستهلك النهائى ومستوى معيشته .

(جـ) مصر ، والأخطار المحتملة للسوق الدولية للأذرة :

إذا كانت إحتمالات مواجهة نفس الأخطار الناشئة عن التعامل فى السوق الدولية للقمح تعد من الإحتمالات الواردة وبدرجة أكبر بالنسبة للدول المستوردة للأذرة ، فإن مثل هذه الإحتمالات تجعل من مصر تأتى فى مقدمة الدول المستوردة للأذرة من حيث إحتمالات مواجهة هذه الأخطار لنفس الأسباب السابق ذكرها فى حالة القمح . كما قد تأتى مصر فى المرتبة الأولى بين هذه الدول من حيث الضرر الإقتصادى والإجتماعى المحتمل أن ينشأ عن هذه الأخطار بسبب كبر حجم وارداتها من الأذرة والتى بلغت مايقرب من ٣,٩٢٨ مليون طن سنوياً تمثل مايقرب من ٦٢% من إنتاجها السنوى من الأذرة خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠. كما تعد مصر من أكبر الدول المستوردة للأذرة حيث تمثل وارداتها من الأذرة خلال نفس الفترة مايقرب من ٥٠,٥% من صافى واردات الدول الأفريقية (٤٤دولة) المستوردة للأذرة ، ومانسبته ١٢,١% من صافى واردات مجموعة الدول الآسيوية (٤٠ دولة) المستوردة للأذرة خلال نفس الفترة . ومن المؤكد أن قطاعات الإنتاج الحيوانى والداجنى تعد هى القطاعات المتضررة وبشكل مباشر من الآثار المحتملة لهذه الأخطار حيث بلغ الإستهلاك الحيوانى والداجنى من الأذرة مايقرب من ٥,٢٣٦ مليون طن تمثل مايقرب من ٤٧,٢% من إجمالى المتاح من الأذرة ، ومنانسبته ٨٥,٢% من إجمالى الإنتاج المحلى منه فى عام ٢٠٠٠ والبالغ نحو ٦,١٤٤ مليون طن . وبذلك فإن تبعات هذه الأخطار بإحتمالاتها المختلفة تنعكس فى النهاية على المستهلك النهائى للسلع الغذائية ، وعلى مستوى معيشته على نحو ماسبق ذكره فى حالة القمح .

(٣/٤) السوق الدولية لزيوت الطعام :

إن تنوع مصادر إستخراج زيوت الطعام ومن ثم تنوع أصنافها (تبعاً لهذه المصادر) إلى جانب إعتبار كل من هذه الأصناف يعد بديلاً كاملاً تقريباً لفترة من الأصناف الأخرى ، لذلك فقد تبدو السوق الدولية لزيوت الطعام أقل أخطاراً بالنسبة للدول المستوردة لها عنه فى حالة السوق الدولية للحبوب . حيث يشتمل التعامل فى السوق الدولية لزيوت الطعام على تصدير ، وإستيراد زيت فول الصويا ، وزيت عباد الشمس ، وزيوت النخيل، وزيت لب الفارجل، وزيت بذرة القطن ، وزيت الفول السودانى ، وزيت الأذرة ، وزيت الزيتون . إن هذا التنوع فى أصناف زيوت الطعام قد فرض الكثرة النسبية لعدد الدول المصدرة لزيوت الطعام بالقياس إلى عدد الدول المستوردة له فى هذه السوق عنه فى حالة السوق الدولية للحبوب (قمح/ذرة) كما جعل من التوزيع الجغرافى للدول المصدرة لزيوت الطعام أكثر إنتشاراً ليس فقط من حيث التوزيع الجغرافى ، ولكن أيضاً مابين الدول المتقدمة والدول النامية ، وحيث يقل بذلك وجود النزعة الإحتكارية أو الضغوط السياسية فى هذه السوق بالقياس إلى السوق الدولية للحبوب إلى جانب مالهذا التوزيع من تأثيرات إيجابية على تكاليف النقل مابين الدول المصدرة ، والدول المستوردة ، ومما يشير إلى ذلك بيان قائمة الدول المتعاملة فى هذه السوق تصديراً ، وإستيراداً وفقاً للأصناف المختلفة .

(أ) الدول المتعاملة فى السوق الدولية لزيوت الطعام :

تختلف أعداد الدول الدول المتعاملة فى السوق الدولية لزيوت الطعام وحجم التعاملات تصديراً أو إستيراداً بإختلاف أصناف هذه الزيوت ، وإن كانت زيوت كل من فول الصويا ، وعباد الشمس ، والنخيل ، ولب النارجل من أهم الأصناف التى يشملها التعامل فى هذه السوق خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ وعلى النحو الذى يمكن الإشارة إليه فيمايلى :

- بلغ مجموع الدول المتعاملة فى زيت فول الصويا ١٨٣ دولة منها ٢٢ دولة تمثل نحو ١٢% من مجموع هذه الدول تعد فى حكم المصدر الصافى لزيت فول الصويا ، أما النسبة الباقية منها والبالغة ٨٨% فتعد فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت . وعلى مستوى التجمعات الجغرافية للدول المتعاملة فى هذا الصنف من الزيوت فقد بلغ مجموع الدول الأفريقية المتعاملة فى السوق الدولية لهذا الصنف ٤٨ دولة تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى له وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٨٩٣,٥ ألف طن . أما فى أمريكا الشمالية فقد بلغ عدد الدول المتعاملة فى سوق هذا الصنف ٢٦ دولة منها ثلاث دول وبنسبة ١١,٥% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف ويأتى فى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والتى بلغ صافى صادراتها السنوية منه نحو ٩٢٤,٥

ألف طن ثم كندا ، وكوستاريكا والتى بلغ صافى الصادرات السنوية لكل منها وعلى الترتيب نحو ١٧,٠ ، ٦,٥ ألف طن . أما باقى دول أمريكا الشمالية المتعاملة فى السوق الدولية لهذا الصنف فتعد فى حكم المستورد الصافى له . وحيث مجموعة دول أمريكا الشمالية فى مجموعها (مصدره ، ومستوردة) فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٥٥٧,٨ ألف طن . أما على مستوى مجموعة دول أمريكا الجنوبية فقد بلغ عدد الدول المتعاملة منها فى السوق الدولية لهذا الصنف ١٢ دولة منها ٤ دول وبنسبة ٣٣,٣% منها تعد فى حكم المصدر الصافى له ويأتى فى مقدمتها الأرجنتين وبمتوسط بلغ نحو ٢٧٥١,٣ ألف طن سنوياً ثم البرازيل وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١١٦٥,٦ ألف طن ثم بوليفيا ، وباراجواى بمتوسط سنوى ١١٨,٦ ، ٩٦,٤ ألف طن لكل منها على الترتيب . أما الدول الباقية من هذا التجمع الجغرافى والمتعاملة فى السوق الدولية لهذا الصنف فتعد فى حكم المستورد الصافى له . وتعد مجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى هذه السوق جميعها فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف إلى التجمعات الجغرافية الأخرى وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٣٥٤٦,٤ ألف طن .

وعلى مستوى مجموعة الدول الآسيوية فقد بلغ مجموع الدول المتعاملة فى السوق الدولية لزيت فول الصويا ٤٧ دولة تعد جميعها (وباستثناء تايلاند) فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٣٢١١,٧ ألف طن . أما تايلاند فتعد فى حكم المصدر الصافى له بمتوسط بلغ نحو ١٨,٧ ألف طن . أما مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى السوق الدولية لهذا الصنف فبلغت ٤٠ دولة منها ١٤ دولة وبنسبة ٣٥% منها تعد فى حكم المصدر الصافى له ، ويأتى فى مقدمة هذه الدول كل من ألمانيا ، وهولندا ، وأسبانيا ثم البرتغال ، وإيطاليا ، وفرنسا بمتوسط سنوى بلغ نحو ٣٨٦,٩ ، ٣٥٣,٧ ، ٢٢٦,٧ ، ٢٩,٤ ، ٣٥,٣ ، ٢٥,٠ ألف طن لكل منها على الترتيب . أما الدول الأوروبية الأخرى والتى تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف ولكن بكميات أقل عنه فى حالة الدول الأخيرة المذكورة فتشمل كل من بلجيكا ، وفنلندا ، واليونان ، والنرويج ، ورومانيا ، وسويسرا ، ويوغسلافيا ، وكرواتيا . هذا وتعد مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى السوق الدولية لهذا الصنف (٤٠ دولة) فى مجموعها فى حكم المصدر الصافى له وبمتوسط بلغ نحو ٦٤٢,٦ ألف طن سنويا . أما على مستوى مجموعة دول أوسبانيا فقد بلغ عدد الدول المتعاملة فى السوق الدولية لهذا

الصنف ١٠ دول تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى له وبمتوسط بلغ نحو ٣٦,٢ ألف طن سنويا.

- وبالنسبة لزيت عباد الشمس فقد بلغ عدد الدول المتعاملة فى السوق الدولية له ١٦٦ دولة منها ١٥ دولة وبنسبة ٩,٠% منها تعد فى حكم المصدر الصافى له ، على حين تعد النسبة الباقية منها فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف . وعلى مستوى التجمعات الجغرافية للدول المتعاملة فى السوق الدولية لهذا الصنف فقد بلغ عدد الدول الأفريقية المتعاملة فى هذه السوق ٤٤ دولة تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى له وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٦٢٣,٣ ألف طن . ويتماثل معها أيضاً مجموعة الدول الآسيوية المتعاملة فى هذه السوق والتى بلغ عددها ٤٥ دولة تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى له وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٩٩٠,٥ ألف طن . وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لمجموعة دول أوسيانيا والتى بلغ عدد الدول المتعاملة منها فى هذه السوق ٧ دول تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى لزيت عباد الشمس وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١١,٢ ألف طن . أما على مستوى أمريكا الشمالية فبلغ عدد الدول المتعاملة منها فى هذه السوق ٢٠ دولة تعد جميعها فى حكم المصدر الصافى لزيت عباد الشمس وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٧٣,٩ ألف طن ، ويستثنى منها الولايات المتحدة الأمريكية التى تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٣١٢,٢ ألف طن . أما مجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى هذه السوق فبلغ عددها ١٠ دول منها ٣ دول وبنسبة ٣٠% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لزيت عباد الشمس وهى تشمل كل من الأرجنتين ، وبوليفيا ، وباراجواى وبمتوسطات سنوية بلغت نحو ١٦٥٩,٥ ، ١١,٩ ، ٩,٤ ألف طن لكل منها وعلى الترتيب . أما بقية الدول المتعاملة فى هذه السوق على مستوى هذا التجمع فتعد فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من زيوت الطعام . هذا وتعد مجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى هذه السوق فى مجموعها (١٠دول) فى حكم المصدر الصافى لزيت عباد الشمس وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٤٦٥,٨ ألف طن . أما مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى هذه السوق فبلغ عددها ٤٠ دولة منها ١١ دولة وبنسبة ٢٧,٥% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لزيت عباد الشمس ، ويأتى فى مقدمة هذه الدول كل من أوكرانيا ، ورومانيا ، والمجر ، وهولندا ، وسلوفينيا وبمتوسطات سنوية بلغت نحو ٣٠٩,١ ، ٦٧,٩ ، ٦٣,٩ ، ٦٠,٣ ، ٤٩,١ ألف طن لكل منها على الترتيب . وحيث تأتى بعد ذلك كل من بلجيكا ، وبلغاريا ، والدنمارك ، ويوغسلافيا ، ومولدوفيا ، والنمسا . وتعد مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى هذه

السوق (٤٠ دولة) فى مجموعها فى حكم المصدر الصافى لزيت عباد الشمس وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٣٢,٩ ألف طن .

- وبالنسبة لزيت ثمار النخيل فقد بلغ عدد الدول المتعاملة فى السوق الدولية له ١٦٤ دولة منها ١٦ دولة وبنسبة ٩,٨% منها تعد فى حكم المصدر الصافى له . أما النسبة الباقية منها فتعد فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف . وعلى مستوى التجمعيات الجغرافية للدول المتعاملة فى هذه السوق فقد بلغ عدد الدول الأفريقية المتعاملة فى هذه السوق ٤٥ دولة منها ٦ دول وبنسبة ١٣,٣% تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف ، وتتمثل هذه الدول فى كل من أنجولا ، والكاميرون ، وكوت ديفوار ، وغانا ، وليبريا ، والسنغال والتى بلغ مجموع صافى صادراتها السنوية مجتمعة نحو ١٠٨,٠ ألف طن فى المتوسط. أما النسبة الباقية من هذه الدول فتعد فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت. وتعد مجموعة الدول الأفريقية المتعاملة فى هذه السوق فى مجموعها (٤٥ دولة) فى حكم المستورد الصافى لزيت ثمار النخيل وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٠٢٤,٧ ألف طن . أما مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى السوق الدولية لهذا الصنف فبلغ عددها ٤٠ دولة تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى له وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٢٤٦,٩ ألف طن . وعلى مستوى أمريكا الشمالية فبلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق ١٦ دولة تعد فى مجموعها فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٥٦,١ ألف طن ، وإن كان من بين هذه الدول ثلاث دول وبنسبة ١٨,٨% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت وهى تشمل كل من كوستاريكا، وجواتيمالا ، وهوندا روس والتى بلغ مجموع صادراتها السنوية منه نحو ١١٨,٣ ألف طن فى المتوسط . أما مجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى هذه السوق فبلغ عددها ٩ دول منها ثلاث دول وبنسبة ٣٣,٣% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت وتشمل كل من البرازيل ، وكولومبيا ، والأكوادور والتى بلغ مجموعه صافى صادراتها السنوية منه نحو ١١٢,٦ ألف طن فى المتوسط . أما العدد الباقى من هذه الدول فيعد فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف . وتعد مجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى هذه السوق فى مجموعها (٩ دول) فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٠٣,٦ ألف طن . وعلى مستوى الدول الآسيوية فقد بلغ عدد الدول المتعاملة منها فى السوق الدولية لهذا الصنف من الزيوت ٤٥ دولة تعد فى مجموعها فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٩٠٣,٣ ألف طن . وحيث تشمل هذه المجموعة من الدول ثلاث دول

وبنسبة ٦,٦% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت وتتمثل هذه الدول الثلاث فى كل من ماليزيا ، وأندونيسيا ، وتايلاند والتى بلغ المتوسط السنوى لصافى صادراتها منه نحو ٥٨٠٣,٢ ، ٢٩٥٥,٥ ، ٢٤,٧ ألف طن لكل منها على الترتيب . أما باقى دول هذه المجموعة فتعد فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت . وعلى مستوى مجموعة دول أوسيانيا فقد بلغ عدد الدول المتعاملة منها فى هذه السوق ٩ دول منها دولة واحدة (جزر سليمان) وبنسبة ١١,١% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٦٢,٢ ألف طن . أما باقى دول هذه المجموعة فتعد فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف . ومع ذلك فتعد مجموعة هذه الدول فى مجموعها (٩ دول) فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٦٥,٨ ألف طن .

- أما بالنسبة للدول المتعاملة فى السوق الدولية لزيت نوى ثمرة النخيل فقد بلغ عددها ١٢٢ دولة منها ١٥ دولة وبنسبة ١٢,٣% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لهذه النوعية من الزيوت ، أما بالنسبة الباقية منها فتعد فى حكم المستورد الصافى لها . وعلى مستوى التجمعات الجغرافية للدول المتعاملة فى هذه السوق بلغ عدد الدول الأفريقية المتعاملة فيها ٢٨ دولة منها ٤ دول وبنسبة ١٤,٣% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت وتتمثل هذه الدول فى كل من الكونغو الديمقراطية ، وكوت ديفوار ، ونيجيريا ، وتوجو والتى بلغ مجموع صافى صادراتها السنوية منه نحو ٢٤,٩ ألف طن فى المتوسط . أما النسبة الباقية من هذه الدول فتعد فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت . وتعد مجموعة الدول الأفريقية المتعاملة فى هذه السوق فى مجموعها (٢٨ دولة) فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٧,٦ ألف طن . أما مجموعة دول أمريكا الشمالية المتعاملة فى هذه السوق فبلغ عددها ١٠ دول منها ٤ دول وبنسبة ٤٠% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف وتشمل هذه الدول كل من جواتيمالا ، وهوندوراس ، وكستاريكا ، وبنما والتى بلغ مجموع صافى صادراتها السنوية منه نحو ٦,٣ ألف طن فى المتوسط . أما العدد الباقى من هذه الدول فيعد فى حكم المستورد الصافى . وتعد مجموعة دول أمريكا الشمالية المتعاملة فى هذه السوق فى مجموعها (١٠ دول) فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٠٥,٨ ألف طن . أما مجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى هذه السوق فبلغ عددها ١٠ دول منها ثلاث دول وبنسبة ٣٠% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا

الصنف من الزيوت وهى كولومبيا ، وأكوادور ، وباراجوى والتى بلغ المتوسط السنوى لمجموع صافى صادراتها السنوية منه نحو ١٥,٩ ألف طن . أما العدد الباقى من هذه الدول فيعد فى حكم المستورد الصافى . وتعد مجموعة هذه الدول فى مجموعها (١٠ دول) فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو٢٢,٦ ألف طن . كما تعد مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى هذه السوق جميعها والتى بلغ عددها ٣٨ دولة فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٤٧١,٤ ألف طن . وعلى مستوى مجموعة الدول الآسيوية فقد بلغ عدد الدول المتعاملة منها فى سوق هذا الصنف من الزيوت ٣١ دولة منها ثلاث دول وبنسبة ٩,٧% منها تعد فى حكم المصدر الصافى ، وتشمل كل من أندونيسيا ، وماليزيا ، وتايلاند والتى بلغ المتوسط السنوى لصافى صادرات كل منها نحو ٥٠٦,١ ، ٤٩٠,٠ ، ٢٣,٦ ألف طن على الترتيب . أما باقى هذه الدول فيعد فى حكم المستورد الصافى . وتعد مجموعة هذه الدول فى مجموعها (٣١ دولة) فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٨٣١,٧ ألف طن . أما مجموعة دول أوسيانيا المتعاملة فى هذه السوق فبلغ عددها ٥ دول منها دولة واحدة (غينيا الجديدة) تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت ، أما باقى الدول فتعد فى حكم المستورد الصافى له . هذا وتعد مجموعة هذه الدول فى مجموعها (٥ دول) فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٩,٦ ألف طن .

- وبالنسبة للدول المتعاملة فى السوق الدولية لزيت لب النارجل فقد بلغ عددها ١٥١ دولة منها ١٢ دولة وبنسبة ٧,٩% منها تعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت، على حين يحدد العدد الباقى من هذه الدولة فى حكم المستورد الصافى له . وعلى مستوى التجمعات الجغرافية للدول المتعاملة فى هذه السوق فتعد مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى هذه السوق جميعها والتى بلغ عددها ٣٨ دولة فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٨٠٧,٨ ألف طن . وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لمجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى هذه السوق والتى بلغ عددها ٩ دول حيث تعد جميعها فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٥,٧ ألف طن . أما مجموعة الدول الأفريقية المتعاملة فى هذه السوق فبلغ عددها ٣٣ دولة تعد جميعها (وباستثناء كوت ديفوار ، وموزمبيق) فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٨,٢ ألف طن . أما كوت ديفوار ، وموزمبيق فتعد فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت

وبمتوسط سنوى بلغ فى مجموعه نحو ١٨,٤ ألف طن . وعلى مستوى أمريكا الشمالية بلغ مجموع الدول المتعاملة فى هذه السوق ٢١ دولة تعد فى مجموعها فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٤٨١,٣ ألف طن ، وإن كان يوجد بين هذه المجموعة من الدول الدومنيكا ، وجمهورية الدومينكان والتى تعد فى حكم المصدر الصافى لهذه الزيوت وبكميات هامشية بلغت فى مجموعها نحو ١,٢ ألف طن فى المتوسط سنوياً . أما على مستوى مجموعة الدول الآسيوية فقد بلغ عدد الدول المتعاملة منها فى سوق هذا الصنف من زيوت الطعام ٣٦ دولة منها ٥ دول وبنسبة ١٣,٩% منها تعد فى حكم المصدر الصافى ، وهى تشمل كل من أندونيسيا ، والفلبين ، وسنغافورة ، وتايلاند ، وسيرلانكا والتى بلغ صافى الصادرات السنوية لكل منها نحو ٤٨٣,٩ ، ٨٩٧,٥ ، ٣,٥ ، ٤,٨ ، ٣,٦ ألف طن فى المتوسط على الترتيب . أما باقى هذه المجموعة من الدول فيعد فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت . وتعد مجموعة الدول الآسيوية المتعاملة فى هذه السوق فى مجموعها (٣٦ دولة) فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١١٣٩,٥ ألف طن . أما مجموعة دول أوسبانيا المتعاملة فى هذه السوق فبلغ عددها ١٤ دولة من بينها ثلاث دول وبنسبة ٢١,٤% منها تعد فى حكم المصدر الصافى وهى جزر فيجى ، وبولتيزيا الفرنسية ، وغينيا الجديدة والتى بلغ مجموع صافى صادراتها السنوية نحو ٥٩,٩ ألف طن فى المتوسط . أما باقى هذه المجموعة من الدول فيعد فى حكم المستورد الصافى لهذا الصنف من الزيوت . وتعد مجموعة دول أوسبانيا المتعاملة فى هذه السوق فى مجموعها فى حكم المصدر الصافى لهذا الصنف من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٤٣,٨ ألف طن .

- وإذا كانت الأصناف السابقة من زيوت الطعام تمثل الوزن الأكبر للتعاملات الدولية فى سوق زيوت الطعام فمازال هناك أصناف أخرى تشملها هذه التعاملات ، حيث هناك زيت الذرة ، والذى يتواجد ١٠ دول تعد فى حكم المصدر الصافى له يأتى فى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٤٤٥,١ ألف طن ، وحيث تعد بذلك مجموعة دول أمريكا الشمالية المتعاملة فى هذه السوق (٢٣ دولة) فى حكم المصدر الصافى لزيت الذرة . كذلك هناك الأرجنتين والبرازيل والتى يعد كل منها فى حكم المصدر الصافى لهذه النوعية من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ مجموعه نحو ١١,٣ ألف طن . كما هناك ٦ دول أوروبية تعد مصدراً صافياً لهذه النوعية من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ مجموعه نحو ٤٨,٩ ألف طن وتشمل هذه الدول كل من بلجيكا ، وبلغاريا ، وفرنسا ، وألمانيا ،

والمجر ، وإنجلترا . كذلك أيضا هناك زيت بذرة القطن والذى يتعامل فيه وكمصدر صافى ١٨ دولة موزعة على التجمعات الجغرافية المختلفة وتشمل ٥ دول بين مجموعة الدول الأفريقية (جنوب أفريقيا / كوت ديفوار / توجو / أوغندا / زيمبابوى) ، ودولة واحدة فى أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية) وثلاث دول فى أمريكا الجنوبية (الأرجنتين/البرازيل/بيرو) ثم ثلاث دول بين المجموعة الآسيوية (أزربيجان/الصين/ أندونيسيا) ثم ٥ دول بين مجموعة الدول الأوروبية (اليونان/سلوفاكيا/أسبانيا/إنجلترا/ يوغسلافيا) ، ثم أستراليا بين مجموعة دول أوسبانيا . وكذلك أيضا هناك زيت الفول السودانى الذى يتعامل فى سوقه ١٢ دولة كمصدر صافى له يتواجد منها ٧ دول بين مجموعة الدول الأفريقية والتى تعد فى مجموعها فى حكم المصدر الصافى لهذه النوعية من الزيوت وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١١٢,٠ ألف طن ، كما يتواجد منها ثلاث دول بين مجموعة أمريكا الجنوبية وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٨٠,٠ ألف طن ثم تأتى بعد ذلك الصين ، وفيتنام بين مجموعة الدول الآسيوية .

(ب) <u>مخاطر السوق الدولية لزيوت الطعام بالنسبة للدول المستوردة</u> :

إن النظر إلى تركيبة السوق الدولية لزيوت الطعام من حيث درجة إنتشار وتوزيع الدول المصدرة لهذه الزيوت بين التجمعات الجغرافية أو الإقتصادية المختلفة بالقياس إلى السوق الدولية للحبوب إلى جانب النظر إلى تنوع أصناف الزيوت وبإعتبار كل منها يعد بديلاً كاملاً تقريباً لغيره من الأصناف يمكن أن يستخلص منه وجود المنافسة الحرة فى هذه السوق وبدرجة أكبر عنه فى حالة السوق الدولية للحبوب إلى جانب ضعف إن لم يكن غياب إحتمالات وجود النزعة الإحتكارية أو الضغوط السياسية فى هذه السوق ، وحيث تقل بذلك درجة المخاطر التى يحتمل أن تواجه الدول المستوردة لزيوت الطعام خاصة تلك الناشئة عن الإحتكار أو الضغوط السياسية ، كما قد يحقق البعض من الدول المستوردة للزيوت والتى لاتتواجد بها الميزة النسبية لإنتاجها محلياً وفورات إقتصادية من خلال تعاملها فى السوق الدولية لزيوت الطعام .

هذا وإذا كان إنتشار وتوزيع الدول المصدرة لزيوت الطعام بين التجمعات الجغرافية المختلفة من شأنه أن يقلل من تكلفة النقل البحرى للزيوت بين التجمعات الجغرافية المختلفة ، إلا أن ذلك لاينفى إحتمالات مواجهة الدول المستوردة لإرتفاع تكلفة النقل بسبب الظروف الطارئة والمشار إليها فى حالة السوق الدولية للقمح . كما أن ذلك لاينفى أيضاً إحتمالات مواجهة هذه الدول للأخطار الناشئة عن نقص المعروض من زيوت الطعام وإرتفاع أسعارها بسبب إحتمالات

وجود الظروف الطبيعية غير الملائمة لإنتاج بذور زيوت الطعام خاصة فى الدول الرئيسية المصدرة لها . كذلك أيضاً يظل هناك الأخطار الإجتماعية والإقتصادية الأخرى (والمشار إليها فى حالة السوق الدولية للقمح) والتى يحتمل أن تواجهها الدول المستوردة لزيوت الطعام بسبب إستنزاف مواردها من النقد الأجنبى خاصة فى حالة الدول التى تعانى من وجود العجز المستمر فى موازين مدفوعاتها ، حيث يفرض وجود هذه الأخطار إعتبار زيوت الطعام من السلع الغذائية الأساسية والضرورية للسكان .

(جـ) مصر والأخطار المحتملة للسوق الدولية لزيوت الطعام :

تعد مصر من بين أكبر الدول إن لم تكن الأولى فى إستيراد زيوت الطعام حيث بلغ المتوسط السنوى لواردتها منها خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ مايقرب من ٧٠٢,١ ألف طن . وهى بذلك تعد من أكبر الدول تحقيقاً للوفورات الإقتصادية الناشئة عن تعاملها فى السوق الدولية لزيوت الطعام إذا لم تكن لديها الميزة النسبية فى إنتاج البذور اللازمة لإستخراجها محليا . كما أن مصر كغيرها من الدول المستوردة لزيوت الطعام من حيث ضعف إن لم يكن غياب إحتمالات مواجهتها لظروف الإحتكار أو الضغوط السياسية فى هذه السوق ، إلا أن إحتمالات مواجهتها لظروف إنخفاض المعروض من زيوت الطعام وإرتفاع أسعارها تظل قائمة إلى جانب إحتمالات إرتفاع تكلفة النقل البحرى . ومن أهم الأخطار التى تواجه مصر من إستمرارية إعتمادها على السوق الدولية فى توفير إحتياجاتها من زيوت الطعام هو إستنزاف مواردها من النقد الأجنبى ، ومايتنتج عن ذلك من تبعات إجتماعية وإقتصادية أخرى (سبق الإشارة إليها فى حالة السوق الدولية للقمح) غير مرغوبة ، حيث تشكل تكلفة إستيراد زيوت الطعام المكون الثانى بعد الحبوب فى العجز فى الميزان التجارى الزراعى والغذائى وبإعتبارها أيضاً سلعة غذائية أساسية وضرورية فى سلة غذاء المستهلك المصرى .

(٤/٤) السوق الدولية للسكر :

تبدو السوق الدولية للسكر أكثر تنافسية وأقل أخطاراً بالنسبة للدول المستوردة للسكر بالقياس إلى السوق الدولية لزيوت الطعام حيث إنتشار الدول المصدرة للسكر مابين التجمعات الجغرافية المختلفة للدول إلى جانب إرتفاع كثافة الدول المصدرة بالنسبة للدول المستوردة (وبإستثناء حالة الدول الآسيوية) عنه فى حالة السوق الدولية لزيوت الطعام ، حيث بلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٠) ٢٠٤ دولة منها ٤٥ دولة وبنسبة ٢٢,١% منها تعد فى حكم المصدر الصافى للسكر ، على حين تعد النسبة الباقية منها

فى حكم المستورد الصافى للسكر ، وإن كان هناك بعض التباينات فيما بين التجمعات الجغرافية للدول وعلى النحو الذى يمكن بيانه فيمايلى :

- بلغ عدد الدول الأفريقية المتعاملة فى السوق الدولية للسكـــــر ٥٤ دولة منها ٨ دول وبنسبة ١٤,٨% منها تعد فى حكم المصدر الصافى للسكر ، على حين تعد النسبة الباقية منها فى حكم المستورد الصافى . وتشمل الدول المصدرة للسكر بين هذه المجموعـــة من الدول كل من : جمهوريةالكونغو /مالاواى /موروسيوش /جنوب أفريقيا / السودان / سوازيلاند / زامبيا / زيمبابوى . وتبدو الدول الأفريقية المصدرة للسكر على أنها تنتج من أجل التصدير حيث تراوحت نسبة صادراتها إلى إنتاجها المحلى منه مابين ١٦,٣% كأدنى نسبة (فى مالاواى) ، ٩٨% كأعلى نسبة (فى سوازيلاند) . إلا أن مجموعة الدول الأفريقية المتعاملة فى هذه السوق فى مجموعها (٥٤ دولة) تعد فى حكم المستورد الصافى للسكر وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢,٥٦١ مليون طن ، يمثل نحو ٢٧,١% من الإنتاج السنوى من السكر بالدول الأفريقية .
- وعلى مستوى مجموعة دول أمريكا الشمالية بلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق ٣١ دولة منها ١٢ دولة وبنسبة ٣٨,٧% منها تعد مصدراً صافياً للسكر ، ويأتى فى مقدمة هذه الدول جواتيمالا ثم المكسيك ، والسلفادور ، وجمهورية الدومينيكان، وكوستاريكا . ويغلب على مجموعة الدول المصدرة للسكر داخل هذا المجتمع الإنتاج من أجل التصدير ، حيث تراوحت نسبة صادرات كل منها إلى إنتاجها المحلى منه مابين ١٢% (فى المكسيك) فى أدنى مستوياتها ، ومابين ٩٢% (سانت كيتس) فى أعلى مستوياتها . وتعد مجموعة دول أمريكا الشمالية المتعاملة فى هذه السوق فى مجموعها (٣١ دولة) فى حكم المصدر الصافى للسكر وبمتوسط بلغ نحو ٣,١٥٩ مليون طن سنوياً تمثل نحو ١٥% من إنتاجها السنوى منه والبالغ نحو ٢١,١ مليون طن .
- أما مجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى السوق الدولية للسكر ، فبلغ عددها ١٢ دولة منها ٦ دول وبنسبة ٥٠% منها تعد مصدراً صافياً للسكر ، ومن أهمها البرازيل التى بلغ صافى صادراتها السنوية من السكر نحو ٩,٢٨٠ مليون طن ومانسبته ٤٨,٥% من إنتاجها السنوى منه ثم تأتى بعد ذلك كولومبيا والتى بلغ صافى صادراتها السنوية نحو ١,٠١ مليون طن ومانسبته ٢٧,٧% من إنتاجها السنوى منه ، ثم جوانا التى بلغ صافى صادراتها السنوية ٢١٤,٦ ألف طن تمثل نحو ٧٣,٣% من إنتاجها السنوى منه ، وحيث تأتى بعد ذلك الأرجنتين ، وبوليفيا ، وباراجواى ، والتى يصدر كل منها مايقرب من ١١,٥% من إنتاجها السنوى من السكر . وتعد مجموعة دول أمريكا الجنوبية

المتعاملة فى هذه وفى مجموعها (١٢ دولة) فى حكم المصدر الصافى للسكر ، وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٩,٧٦٢ مليون طن تمثل مايقرب من ٣٥,٤% من الإنتاج السنوى من السكر بدول أمريكا الجنوبية ، والبالغ نحو ٢٧,٥ مليون طن .

- وعلى مستوى مجموعة الدول الآسيوية ، بلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق ٤٩ دولة تعد فى مجموعها فى حكم المستورد الصافى للسكر وبمتوسط بلغ نحو ٩,٢٨٥ مليون طن سنوياً تمثل مايقرب من ١٦,٦% من إنتاجها السنوى من السكر والبالغ نحو ٥٥,٨ مليون طن فى المتوسط . ويتواجد بين هذه المجموعة من الدول ثلاث دول تعد فى حكم المصدر الصافى للسكر ويأتى فى مقدمتها تايلاند التى بلغ صافى صادراتها السنوية مايقرب من ٣,٣٢٩ مليون طن فى المتوسط ، وبنسبة ٥٨% من إنتاجها السنوى منه . ثم تأتى بعد ذلك تركيا ثم باكستان والتى بلغ صافى الصادرات السنوية لكل منها نحو ٤٦٩,٢ ، ٣٠٣,٥ ألف طن على الترتيب . حيث تمثل صادرات تركيا مايقرب من ١٨% من إنتاجها السنوى من السكر على حين تمثل صادرات باكستان نحو ٨% من إنتاجها السنوى من السكر .
- وبالنسبة لمجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى السوق الدولية للسكر فبلغ عددها ٤٠ دولة يتواجد من بينها ١٤ دولة وبنسبة ٣٥% منها تعد مصدراً صافياً للسكر ، ويأتى فى مقدمة الدول المصدرة للسكر داخل هذه المجموعة فرنسا ثم ألمانيا ، وبلجيكا ، وبولندا ، والدنمارك والتى بلغ صافى الصادرات السنوية لكل منها وعلى الترتيب نحو ٢,٧٩٨ ، ١,٢٨٥ ، ٠,٤٠٤ ، ٠,٣٩٧ ، ٠,٢٧٨ مليون طن ، كما بلغت نسبة صادرات كل منها إلى إنتاجها المحلى من السكر مايقرب من ٦١% ، ٣١% ، ٣٩% ، ٢١% ، ٤٩% على الترتيب ، أما باقى الدول المصدرة للسكر داخل هذه المجموعة فيشمل كل من النمسا ، وجمهورية التشيك ، والمجر ، وأيرلندا ، وإيطاليا ، وليتوانيا ، وجمهورية مولدوفيا ، وهولندا ، والسويد . وتعد مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى هذه السوق فى مجموعها (٤٠ دولة) فى حكم المستورد الصافى للسكر وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١,٨٧٨ مليون طن تمثل مايقرب من ٧,٥% من إنتاجها السنوى من السكر والبالغ نحو ٢٤,٨ مليون طن فى المتوسط .
- أما على مستوى مجموعة دول الأوسيانيا فبلغ عدد الدول المتعاملة مع هذه السوق ١٨ دولة تعد فى مجموعها فى حكم المصدر الصافى للسكر وبمعدل بلغ نحو ٤,٢٥٣ مليون طن سنويا ، وإن كان عدد الدول المصدرة للسكر منها يتمثل فى كل من أستراليا ، وجزر فيجى (١١% من عدد هذه الدول) والتى بلغ صافى الصادرات السنوية الأولى نحو

٤,٢٨٣ مليون طن تمثل نحو ٨٣,٤% من إنتاجها السنوى من السكر والبالغ نحو ٥,١٣٦ مليون طن ، على حين بلغ صافى الصادرات السنوية لجزر فيجى نحو ٢٢٢,٤ ألف طن وبنسبة ٦١,٤% من إنتاجها السنوى من السكر والبالغ نحو ٣٦٢,٣ ألف طن.

(ب) مخاطر السوق الدولية للسكر بالنسبة للدول المستوردة :

إن إنتشار وتوزيع الدول المصدرة للسكر بين التجمعات الجغرافية للدول إلى جانب إرتفاع كثافة أعدادها بالنسبة لعدد الدول المستوردة (بالقياس إلى غيرها من أسواق السلع الأخرى) ، مع تميز غالبية الدول المصدرة بإنتاجها للسكر من أجل التصدير (وذلك بمعنى عدم هامشية صادراتها بالنسبة لإنتاجها) ، فضلاً عن إنتماء هذه الدول إلى تيارات وقوى سياسية متنوعة ، كل ذلك يجعل من السوق الدولية للسكر أكثر تنافسية مع ضعف إن لم يكن غياب النزعة الإحتكارية أو الضغوط السياسية من قبل الدول المصدرة فى هذه السوق ، وذلك كما هو الحال فى السوق الدولية لزيوت الطعام . كما أن تميز الدول المصدرة بإنتاجها للسكر من أجل التصدير وبنسب مرتفعة من إجمالى إنتاجها المحلى منه مع الكثرة النسبية لهذه الدول يجعل من إحتمالات إنخفاض الإنتاج العالمى منه ومن ثم إرتفاع أسعاره بالسوق الدولية إحتمالات ضعيفة بالقياس إلى غيرها من الأسواق الدولية للسلع الأخرى ، وإن كان ذلك لاينفى وجود مثل هذه الإحتمالات . ومع ذلك تظل أمام الدول المستوردة للسكر المخاطر المحتمل أن تنشأ عن إرتفاع تكاليف الشحن البحرى للسكر نتيجة لإحتمالات تواجد الظروف الطارئة المشار إ ليها من قبل فى حالة السوق الدولية للقمح . وبالنسبة لهذه المخاطر تبدو مجموعة الدول الآسيوية ، ومجموعة الدول الأفريقية الأكثر إحتمالاً لمواجهة هذه المخاطر بإعتبارها وفى مجموعها مستورداً صافياً للسكر . وتتأكد هذه الإحتمالات بدرجة أكبر فى ظل قبول فرضية خروج مجموعة الدول الأوروبية المصدرة للسكر من مجال تصديره إلى خارج التجمع الأوروبى أما بسبب منح الأولوية فى التصدير إلى الدول الأوروبية المستوردة له أو بسبب وجود هذه الأولوية عن طريق آليات السوق ذاته حيث قصر المسافات فيما بين الدول المصدرة ، والمستوردة داخل التجمع الأوروبى . ففى ظل هذه الفرضية لايبقى أما الدول الأفريقية ، والآسيوية المستوردة للسكر سوى إستيراده من مسافات بعيدة من الدول المصدرة له بأمريكا الشمالية والجنوبية .

(جـ) مصر ، ومخاطر السوق الدولية للسكر :

إن إحتمالات مواجهة مصر للنزعة الإحتكارية أو الضغوط السياسة فى مجال السوق الدولية للسكر تعد من الإحتمالات الضعيفة إن لم تكن المعدومة شأنها فى ذلك شأن الدول الأخرى

المستوردة له . كما تتماثل أيضاً مع الدول المستوردة من حيث ضعف إحتمالات مواجهة نقص المعروض وإرتفاع أسعاره بالسوق الدولية ، إلا أنها تعد من أكثر الدول إحتمالاً لمواجهة المخاطر الناشئة عن إرتفاع تكاليف النقل البحرى للسكر بحكم موقعها الجغرافى بالنسبة للدول المصدرة له (حيث طول المسافات) ، وبحكم كبر حجم وارداتها السنوية منه . حيث بلغت الواردات السنوية لمصر من السكر مايقرب من ٩٦٨ ألف طن فى المتوسط تمثل مانسبته ٦٤,٧% من الإنتاج المحلى منه . كما تمثل الواردات المصرية مايقرب من ٣٧,٨% من إجمالى الواردات الصافية السنوية لمجموعة الدول الأفريقية (بما فيها مصر) ، ونحو ١٠,٤% من صافى الواردات السنوية لمجموعة الدول الآسيوية . وبالنسبة للموقع الجغرافى لمصر فإنها تعد من أكبر الدول مواجهة لخسائر إقتصادية مع إحتمالات إرتفاع تكاليف الشحن البحرى للسكر خاصة فى حالة خروج مجموعة الدول الأوروبية المصدرة للسكر من مجال تصديره إلى التجمعات الجغرافية الأخرى للدول غير الأوروبية . ومع كبر حجم الواردات السنوية لمصر من السكر تظل الأخطار الناشئة عن إستنزاف موارد النقد الأجنبى لمصر قائمة بإعتبار هذه الواردات تمثل إحدى القنوات الدائمة لإستنزاف هذه الموارد وإن كان بدرجة أقل عنه فى حالة محاصيل الحبوب ، وزيوت الطعام وعلى نحو ماسبق بيانه .

(٥/٤) السوق الدولية للبقوليات :

(أ) **الدول المتعاملة فى السوق الدولية للبقوليات** : تبدو السوق الدولية للبقوليات أكثر تنافسية عنه فى حالة السوق الدولية للحبوب مع إنتشار توزيع الدول المصدرة للبقوليات بين التجمعات الجغرافية المختلفة للدول ، وإرتفاع كثافتها بالنسبة لعدد الدول المستوردة لها عنه فى حالة السوق الدولية للحبوب (قمح وأذرة) ، حيث بلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق ١٨٢ دولة من بينها ٣٣ دولة وبنسبة ١٨,١% منها تعد فى حكم المصدر الصافى للبقوليات ، على حين تعد النسبة الباقية منها فى حكم المستورد الصافى للبقوليات . وعلى الرغم من مظهرية تنافسية هذه السوق بدرجة أكبر عنه فى حالة السوق الدولية للحبوب إلا أن جوهرها قد يكشف عن إحتمالات وجود النقص فى المعروض منها وإرتفاع أسعارها ، وقد تذهب هذه الإحتمالات إلى وجود الإحتكار ، ومن ثم إرتفاع أسعار البقوليات فى بعض الإحتمالات ، الإ أنه لايتوقع أن تذهب هذه الإحتمالات إلى وجود الضغوط السياسية فى هذه السوق بحكم أولوية هذه المجموعة من السلع الغذائية فى سلة غذاء المستهلك بالدول المستوردة من ناحية ، وهامشية الواردات منها فى إجمالى إستهلاكها فى غالبية الدول المستوردة لها ، ويمكن إستخلاص هذه النتائج من المؤشرات

المتصلة بأعداد الدول المتعاملة فى هذه السوق ، وحجم تعاملاتها بالقياس إلى إنتاجها على مستوى التجمعات الجغرافية المختلفة للدول خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ .

- بلغ عدد الدول الأفريقية المتعاملة فى هذه السوق ٥٠ دولة تعد فى مجموعها مستورداً صافياً للبقوليات وبمعدل سنوى بلغ نحو ٦٧٣,١ ألف طن فى المتوسط تمثل نحو ٨,٣% من إنتاجها السنوى من البقوليات . ويوجد بين هذه المجموعة من الدول ٨ دول تعد فى حكم المصدر الصافى للبقوليات ، وإن كان بكميات هامشية فى أغلبها ؛ حيث تتشكل قائمة هذه الدول ، وصادراتها السنوية من البقوليات ، ونسبة تمثيلها فى إجمالى إنتاج كل منها من البقوليات على النحو التالى : (١) بوركينا فاسو (٢,٨ ألف طن وبنسبة ٤,٣% من الإنتاج) ، (٢) الكاميرون (٢,١ ألف طن ، ١,٢%) ، (٣) أثيوبيا (٨,٤ ألف طن ، ٠,٨%) ، (٤) جامبيا (٠,٣ ألف طن ، ٥,٧%) ، (٥) مدغشقر (٤,٦ ألف طن ، ٤,٧%) ، (٦) مالاواى (١٥,٩ ألف طن ، ٧,٠%) ، (٧) النيجر (٤,٣ ألف طن ، ١,٣%) ، (٨) أوغندا (٤,٥ ألف طن ، ٠,٧%) .
- أما مجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة فى السوق الدولية للبقوليات فبلغ عددها ١٢ دولة تعد فى مجموعها أيضا فى حكم المستورد الصافى للبقوليات وبمعدل سنوى بلغ نحو ١٨٥,٣ ألف طن تمثل مانسبته ٥% من الإنتاج السنوى للبقوليات فى مجموعة دول أمريكا الجنوبية والبالغ نحو ٣٧٣٩,٣ ألف طن فى المتوسط . ويتواجد بين مجموعة الدولة المتعاملة فى هذه السوق دولتان تعد مصدراً صافياً للبقوليات ، وهما الأرجنتين ، وبوليفيا والتى بلغ صافى صادرات كل منها نحو ٢٩١,٥ ، ١٠,٣ ألف طن سنويا فى المتوسط وعلى الترتيب ، وبنسبة بلغت نحو ٨٠% ، ٣١,٢% من إجمالى الإنتاج السنوى من البقوليات فى كل منهما على التوالى .
- وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لمجموعة الدول الآسيوية المتعاملة فى هذه السوق والتى بلغ عددها ٤٣ دولة حيث تعد فى مجموعها فى حكم المستورد الصافى للبقوليات وبمعدل سنوى بلغ نحو ٦٥٠,٦ ألف طن فى المتوسط تمثل مانسبته ٢,٦% من إجمالى الإنتاج السنوى للبقوليات فى مجموعة الدول الآسيوية .

هذا ويتواجد بين مجموعة الدول الآسيوية المتعاملة فى هذه السوق ٩ دول وبنسبة ٢١% تقريباً منها تعد فى حكم المصدر الصافى للبقوليات ، ويأتى فى مقدمة هذه الدول من حيث حجم صادراتها السنوية الصين ، وميانمار والتى بلغ صافى صادرات كل منها من البقوليات نحو ٤٥٧,٣ ، ٤٣٥,٨ ألف طن سنوياً فى المتوسط على الترتيب ،

وبنسبة بلغت نحو ٩,٨% ، ٢٥,٠% من إجمالى الإنتاج السنوى للبقوليات فى كل منها على التوالى . ثم تأتى بعد ذلك تركيا ثم سوريا ، وإيران ، وتايلاند والتى بلغ صافى الصادرات السنوية لكل منها نحو ١١٠,٨ ، ٦١,٩٠ ، ٤٢,٥ ، ٣٦,٨٠ ألف طن فى المتوسط وبنسبة بلغت نحو ٨% ، ٣٦,٢% ، ٩,٦% ، ١٣,٢% من إجمالى الإنتاج السنوى من البقوليات فى كل منها وعلى الترتيب . كما تشمل قائمة الدول المصدرة للبقوليات داخل هذه المجموعة أيضا أفغانستان ، ونيبال ، وفيتنام والتى بلغ صافى صادراتها السنوية نحو ٥,٢ ، ٢٣,٠ ، ٢,٠ ألف طن تمثل نحو ١٠,٤% ، ١٠,٥% ، ٠,٨% من الإنتاج السنوى من البقوليات فى كل منها على الترتيب .

- وتتماثل مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة فى هذه السوق والبالغ عددها ٤٠ دولة ، مع المجموعات الدولية السابقة حيث تعد فى مجموعها فى حكم المستورد الصافى للبقوليات أيضاً وبمعدل أكبر بلغ نحو ١٢٢٢,٣ ألف طن فى المتوسط سنوياً تمثل مايقرب من ٢٢,٦% من إجمالى الإنتاج السنوى من البقوليات فى مجموعة الدول الأوروبية والبالغ نحو ٥٤١٣,٣ ألف طن فى المتوسط . ويتواجد بين هذه المجموعة من الدول ١٠ دول تعد مصدراً صافياً للبقوليات يأتى فى مقدمتها فرنسا والتى بلغ صافى صادراتها السنوية منها نحو ٩٣٢,٢ ألف طن فى المتوسط وبنسبة ٤٢,٠% من إنتاجها السنوى منها . ثم تأتى بعد ذلك أوكرانيا ، وإنجلترا ، والدنمارك ، وجمهورية التشيك ، وسلوفاكيا والتى بلغ صافى الصادرات السنوية لكل منها نحو ٧٧,٢ ، ٥٤,٤٠ ، ٤٨,٩٠ ، ٣٥,٠ ، ٢٦,٨ ألف طن على الترتيب . كما تأتى بعد ذلك كل من المجر ، وبولندا ، والنمسا ، وألبانيا ، والتى بلغ صافى الصادرات السنوية لكل منها نحو ١١,٤ ، ٧,١١ ، ٠,٣٤٤ ، ٠,٢١٢ ألف طن فى المتوسط على الترتيب .
- وفى مقابل المجموعات الدولية السابقة المستوردة للبقوليات هناك مجموعة دول أمريكا الشمالية المتعاملة فى هذه السوق والتى بلغ عددها ٢٨ دولة والتى تعد فى مجموعها مصدراً صافياً للبقوليات وبمعدل سنوى بلغ نحو ٢,٢٤٥ مليون طن فى المتوسط تمثل مايقرب من ٣١% تقريباً من إجمالى الإنتاج السنوى من البقوليات بدول أمريكا الشمالية. ويتواجد بين هذه المجموعة من الدول ٤ دول تعد فى حكم المصدر الصافى للبقوليات ، وفى مقدمتها كندا والتى بلغ صافى صادراتها السنوية منها نحو ٢٠٩٠,٣ ألف طن فى المتوسط ومانسبته ٥٤,٧% من إنتاجها السنوى من البقوليات ، ثم تأتى بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التى بلغ صافى صادراتها السنوية منها نحو ٤٥٤,٨ ألف طن

فى المتوسط تمثل نحو ٢٩,٥% من إنتاجها السنوى من البقوليات . ثم هوندا روس ، وبيلين والتى بلغ صافى صادراتها السنوية نحو ٣,٢ ، ١,٣ ألف طن على الترتيب .

- كذلك هناك مجموعة دول أوسيانيا المتعاملة مع هذه السوق والتى بلغ عددها ٩ دول تعد فى مجموعها مصدراً صافياً للبقوليات وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٧٤٧,٢ ألف طن فى المتوسط تمثل نحو ٢٩,٩% من إجمالى الإنتاج السنوى لمجموعة دولة أسيانيا من البقوليات . وتضم مجموعة هذه الدول دولتان تعد فى حكم المصدر الصافى للبقوليات وهما أستراليا ، ونيوزيلاند التى بلغ صافى صادراتها السنوية نحو ٧٣٢,٩ ، ٢٢,٤ ألف طن وبما نسبته ٣٠% ، ٤٣,٣% من الإنتاج السنوى من البقوليات فى كل منها وعلى الترتيب .

(ب) <u>مخاطر السوق الدولية للبقوليات بالنسبة للدول المستوردة</u> :

إذا كان إنتشار توزيع الدول المصدرة للبقوليات بين التجمعات الجغرافية للدول ، وإرتفاع كثافتها النسبية بالنسبة لعدد الدول المستوردة إلى جانب هامشية الواردات فى إجمالى الإستهلاك منها فى التجمعات الجغرافية للدول الآسيوية ، وأمريكا الجنوبية ، وأفريقيا يجعل من هذه السوق أكثر تنافسية بالقياس إلى السوق الدولية للحبوب ، إلا أن إحتمالات نقص المعروض وإرتفاع أسعارها بالسوق الدولية تعد قائمة بالنسبة للكثير من الدول المستوردة خاصة الأوروبية ، والأفريقية منها ، وبصفة خاصة فى حالة قبول فرضية خروج الدول المصدرة للبقوليات فى كل من التجمعات الجغرافية للدول الأوروبية ، والآسيوية ، والأفريقية ، وأمريكا الجنوبية من مجال التصدير إلى خارج هذه التجمعات للأسباب المشار إليها من قبل فى حالة السوق الدولية للقمح . ففى ظل قبول هذه الفرضية قد تصبح كندا ، والولايات المتحدة الأمريكية هى المصدر الوحيد أمام الدول الأوروبية والأفريقية لإستيراد النقص فى إحتياجاتها من البقوليات ، ومن ثم إحتمالات وجود النزعة الإحتكارية وإرتفاع أسعار البقوليات أمام هذه الدول خاصة مع إحتمالات نقص الإنتاج بكل من كندا أوالولايات المتحدة بسبب الظروف الطبيعية غير الملائمة للإنتاج .

(جـ) <u>مصر ومخاطر السوق الدولية للبقوليات</u> :

تعد مصر كغيرها من الدول المستوردة للبقوليات من حيث إحتمالات مواجهة النقص فى المعروض من البقوليات وإرتفاع أسعارها بالسوق الدولية ، كما أنها تعد أكثرها إحتمالاً لمواجهة إحتمالات إرتفاع تكاليف النقل البحري لوارداتها من البقوليات (فى ظل الفرضيات المشار إليها من قبل) ، وإرتفاع خسائرها الإقتصادية المحتملة بسبب موقعها الجغرافي وطول المسافات بينها

وبين الدول المصدرة بأمريكا الشمالية مع كبر حجم وارداتها من البقوليات والتى بلغت نحو ٢٣٠,٧ ألف طن فى المتوسط سنويا تمثل نحو ٥٢,٤% من إنتاجها السنوي من البقوليات .

(٦/٤) السوق الدولية للحوم :

تعد السوق الدولية للحوم الطازجة المبردة والمجمدة سوقاً تنافسياً لنفس الأسباب المشار إليها فى حالة السوق الدولية للبقوليات حيث إنتشار توزيع الدول المصدرة لها بين التجمعات الجغرافية المختلفة للدول المتعاملة مع هذه السوق إلى جانب إرتفاع كثافتها بالنسبة لعدد الدول المستوردة فضلاً عن هامشية الواردات فى إجمالى الإستهلاك منها فى المجموعات الجغرافية للدول المستوردة لها ، ووجود أربع تجمعات جغرافية من التجمعات الجغرافية الستة للدول المشار إليها من قبل تعد فى حكم المصدر الصافى للحوم الطازجة والمجمدة ، وذلك بالإضافة إلى شمولية قائمة الدول المصدرة لمجموعة من الدول المتباينة فيما بينها من حيث توجهاتها السياسية ومصالحها الأقتصادية مما يستبعد معه وجود النزعة الإحتكارية أو الضغوط السياسية فى هذه السوق ، وهو ما يمكن إستخلاصه من قائمة الدول المتعاملة فى هذه السوق، مع النحو المبين فيما بعد.

(أ) الدول المتعاملة فى السوق الدولية للحوم الطازجة والمبردة :

بلغ عدد الدول المتعاملة فى السوق الدولية للحوم الطازجة والمبردة ١٩٩دولة منها ٤٤ دولة أي ما نسبته ٢٢,١% منها تعد مصدراً صافيا لها ، وإن تباينت طبيعة هذه السوق من تجمع جغرافى إلى آخر وعلى نحو ما يمكن إيجازه فيما يلى :

- بلغ مجموع الدول الأفريقية المتعاملة مع هذه السوق ٥٠ دولة تعد فى مجموعها مستورداً صافيا للحوم الطازجة والمبردة وبمعدل سنوي بلغ نحو ٥٢٨,١ ألف طن فى المتوسط تمثل ما يقرب من ٤,٨% من الإنتاج السنوي من اللحوم بالدول الأفريقية . ويتواجد داخل هذه المجموعة ٥ دول وبنسبة ١٠% منها تعد فى حكم المصدر الصافي للحوم وهي ناميبيا ، وزيمباوي ، والسودان ، وكينيا ، وأثيوبيا .
- كذلك أيضاً فإن مجموعة الدول الآسيوية المتعاملة مع هذه السوق والتى بلغ عددها ٤٧ دولة تعد أيضاً فى مجموعها مستورداً صافيا للحوم الطازجة والمبردة وبمعدل سنوي بلغ نحو ٤,٣٤٣ مليون طن فى المتوسط تمثل نحو ٤,٧% من الإنتاج السنوي من اللحوم بالدول الآسيوية . ويتواجد ما بين الدول المتعاملة فى هذه السوق

٦ دول تعد مصدراً صافيا للحـــوم وتشمل كل من تايلاند ، والهند ، وفيتنام ، ومنغوليا ، وتركيا ، وباكستان .

- وعلى مستوي دول أمريكا الشمالية بلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق ٣٠ دولة تعد فى مجموعها مصدراً صافياً للحوم الطازجة والمبردة وبمعدل سنوي بلغ نحو ٢,٤٢٧ مليون طن فى المتوسط تمثل نحو ٥,١% من إنتاج دول أمريكا الشمالية من اللحوم . ويتواجد بين هذه المجموعة من الدول ٤ دول وبنسبة ١٣,٣% منها تعد مصدراً صافيا للحوم الطازجة والمبردة ، ويأتى فى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية (٢,٩٨٧ مليون طن سنوي) ثم كندا (٥٣٥,٣ألف طن سنويا) ثم نيكاراجوا ، وكوستاريكا .
- كما تعد أيضاً مجموعة دول أمريكا الجنوبية المتعاملة مع هذه السوق فى مجموعها مصدراً صافيا للحوم الطازجة والمبردة وبمعدل سنوي بلغ نحو١,٢٠٨ مليون طن فى المتوسط وبما نسبتة ٥% تقريباً من إجمالى إنتاج دول أمريكا الجنوبية من اللحوم. ويتواجد بين الدول المتعاملة فى هذه السوق من داخل هذا التجمع الجغرافي أربع دول تعد مصدراً صافياً للحوم وهي البرازيل، والأرجنتين، وأورجواي ، وباراجواي .
- وعلى مستوي الدول الأوروبية بلغ عدد الدول المتعاملة مع هذه السوق ٤٠ دولة تعد في مجموعها مصدراً صافياً للحوم الطازجة والمبردة وبمعدل سنوي بلغ نحو ٦٤٦,٦ ألف طن في المتوسط تمثل نحو ١,٢% من إجمالي الإنتاج السنوي من اللحوم بالدول الأوروبية . ويتواجد بين الدول الأوروبية المتعاملة مع هذه السوق ١٣ دولة وبنسبة ٣٢,٥% منها تعد مصدراً صافياً للحوم الطازجة والمبردة ، ويأتي في مقدمة هذه الدول من حيث صافي صادراتها السنوية من اللحوم الطازجة والمبردة هولندا (١٤٤٠,٣ألف طن)، والدنمارك(١١٠٢ألف طن)، وأيرلندا (٥٥٣,٥ألف طن)، وفرنسا (٤٨٠,٧ ألف طن) ، وبلجيكا (٤٣٢ألف طن) ثم تأتي بعد ذلك كل من أسبانيا ، والمجر، وأوكرانيا، والنمسا ، وبولندا ، ومولدونيا ، وبيلاروس ، وفنلنده .
- وكذلك أيضاً تعد مجموعة دول أوسيانيا المتعاملة مع هذه السوق فى مجموعها مصدراً صافياً للحوم الطازجة والمبردة وبمعدل سنوي بلغ نحو١,٩٦٨ مليون طن فى المتوسط تمثل مايقرب من٣٨,٢% من الإنتاج السنوي للحوم الطازجة والمبردة لدول الأوسيانيا،وتعد إستراليا ثم نيوزيلاندا هىالمصدرالرئيسي للحوم داخل هذه المجموعة
- هذا وتتسع دائرة السوق الدولية للحوم كما تزداد درجة تنافسيتها إذا ما أخذ فى الحسبان أيضاً الدول الأخري المصدرة للحوم فى صورة حيوانات حية والتى تشمل

بالإضافة إلى الدول المصدرة للحوم الطازجة والمبردة داخل التجمع الأفريقى كل من الكاميرون/بوركينا فاسو/جيبوتى/غينيا/مالي/النيجر. كما تشمل كل من جواتيمالا / المكسيك/بنما/بليز داخل تجمع أمريكا الشمالية. أما داخل تجمع أمريكا الجنوبية فتشمل هذه القائمة الإضافية كل من كولومبيا/تشيلى/بوليفيا. كما تشمل نفس القائمة الصين/وقبرص/وكازخستان داخل تجمع الدول الأسيوية. أما القائمة الإضافية لدول أوروبا فتشمل كل من بلغاريا ، جمهورية التشيك ، والمانيا ، وليتوانيا ، ورومانيا ، وسلوفاكيا ، والسويد ، ويوغسلافيا .

(ب) <u>مصر وأخطار السوق الدولية للحوم</u> :

إن تنافسية السوق الدولية للحوم وإحتمالات إنعدام النزعة الأحتكارية والضغوط السياسية بها للأسباب والعوامل المشار إليها من قبل لا ينفى إحتمالات تواجد التقلبات السعرية فى هذه السوق شأنها فى ذلك شأن أي من الأسواق السلعية المحلية . وإذا كانت مثل هذه التقلبات السعرية لا يمكن توصفيها على أنها نوعاً من المخاطر (خاصة فى إطار أهداف هذه الدراسة) ، إلا أن إحتمالات مواجهة الدول المستوردة للحوم ومن بينها مصر لأخطار الناشئة عن إرتفاع تكاليف النقل ما بين الدول المصدرة ، والمستوردة للظروف الطارئة المشار إليها من قبل (فى حالة سوق القمح) لا تزال قائمة . <u>ومن أهم الأخطار</u> التى يحتمل أن تواجهها الدول المستوردة للحوم ، ومن بينها مصر ، <u>إحتمالات وجود الصفقات المصابة بالأمراض</u> ، والتى قد تصيب المستهلك المحلى بالأمراض الصحية ، أو تصيب الثروات المحلية من الماشية (فى حالة إستيراد اللحوم الحية) بنفس الأمراض ، وبالتبعية المستهلك المحلي . كما أن إحتمالات وجود الصفقات غير المطابقة للمواصفات المعيارية الموضوعة يعد أيضاً من الإحتمالات الواردة . وقد تأتى مصر فى مقدمة قائمة الدول المستوردة التى تواجه إحتمالات هذه الأخطار بسبب كبر حجم وارداتها السنوية من اللحوم ، والتى وصلت فى حالة اللحوم الطازجة والمبردة ما يقرب من ١٦٩,٣ ألف طن فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ وبما نسبته ١٢,١٣% من الإنتاج السنوي لمصر من اللحوم ، وذلك بخلاف وارداتها من اللحوم الحية والتى بلغت نحو ١٧٧,٩ ألف رأس فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة . وبالنسبة لمصر أيضاً فإن وارداتها من اللحوم ما زالت تمثل أحدي القنوات الدائمة لإستنزاف مواردها من النقد الأجنبي حيث تأتي فى المرتبة الثانية بعد واردات الحبوب كمكون من المكونات الأساسية فى وجود العجز فى الميزان التجاري الغذائى وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه من قبل .

الفصل الثانى : إمكانيات ، وسياسات مواجهة مخاطر التجارة الدولية فى السلع الغذائية الإستراتيجية

١- تمهيد :

تعد زيادة الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الإستراتيجية هى أفضل وسيلة لمواجهة مخاطر التجارة الدولية فى هذه السلع (أو التخفيف من آثارها تبعاً لما يمكن تحقيقه من زيادة فى إنتاجها). وبداية يجدر الإشارة إلى أن طبيعة المخاطر المشار إليها فى الجزء السابق من الدراسة قد تعكس نتائجها المباشرة وفى أفضل إحتمالاتها فى زيادة تكلفة إستيراد هذه السلع من الأسواق الخارجية ، وهو ماقد يتبعه بالتالى إحتمالات إنتقال هذه السلع إلى مرتبة أعلى على حساب غيرها من السلع الغذائية فى سلم أولويات الإنتاج من منظور الميزة النسبية فى إنتاجها . وقد تذهب هذه الإحتمالات إلى أسوأ إحتمالاتها إذا ماإشتملت على وجود الإحتكار وإحتمالات وجود الضغوط السياسية من قبل الدول المصدرة لهذه السلع ، حيث قد يواجه متخذ القرار مواقف حرجة تفرض عليه الإبتعاد عن الحسابات الإقتصادية وضرورة تأمين الإحتياجات الغذائية الضرورية لمجتمع المستهلكين ، وبأى تكلفة قد يكون أقلها زيادة الإنتاج المحلى منها على حساب غيرها من السلع الغذائية والزراعية الأخرى على المدى القصير ، وزيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع الزراعى (بما يعنيه ذلك من زيادة فى المساحة الأرضية المنزرعة ، وإرتفاع إنتاجيتها) على المدى الطويل . ولذلك ، وبغض النظر عن الحسابات الإقتصادية للميزة النسبية فى إنتاج أى من السلع الغذائية الإستراتيجية المشار إليها وأولوياتها فى سلم الإنتاج من المنظور الإقتصادى ، فإن الفصل الحالى من الدراسة يهدف إلى تقدير الإمكانات الممكنة لزيادة الإنتاج المحلى من هذه السلع (على حساب غيرها من السلع الأخرى) فى ضوء المساحات المنزرعة حالياً من الأراضى والإعتبارات الفنية الحاكمة لنظم الإنتاج الزراعى ، ودرجة مرونة التغير فى هذه النظم على المدى القصير ثم تقدير الإمكانات المتاحة للتوسع فى الطاقة الإنتاجية للقطاع الزراعى ، ومايرتبط بذلك من سياسات بغرض مقابلة إحتمالات هذه الأخطار على المدى الطويل ، بعد التمهيد لذلك بتحديد أولويات التوسع فى ظل من السلع الغذائية فى ظل إحتمالات أخطار التجارة الدولية لكل منها والمشار إليها من قبل .

٢- مساحة الأراضى المنزرعة ، ونظم إستغلالها :

(١/٢) الأراضى المنزرعة : تقدر المساحة الإجمالية للأراضى المنزرعة بالزراعة المصرية فى عام ٢٠٠٢ بما يقرب من ٨,١٤٨ مليون فدان تشمل نحو ٦,٤٨٧ مليون فدان من

الأراضى الزراعية القديمة (وبنسبة ٧٩,٦% منها) ونحو ١,٦٦١ مليون فدان من الأراضى الزراعية الجديدة (وبنسبة ٢٠,٤% منها). وتقع النسبة الغالبة من هذه الأراضى والبالغة نحو ٨٤,٦% منها داخل الدلتا والوادى حيث تبلغ المساحة المنزرعة بهما نحو ٦,٨٩٤ مليون فدان ، أما النسبة الباقية منها والبالغ مساحتها ١,٢٥٤ مليون فدان فتقع خارج الدلتا والوادى ، وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (١/٢) ، والذى يشير فى نفس الوقت إلى مساحة الأراضى القديمة والجديدة المنزرعة على مستوى كل من المحافظات المختلفة بالدلتا والوادى ، وخارجها .

(٢/٢) <u>نظم إستغلال الأراضى المنزرعة</u> : من البديهيات المعروفة بالقطاعات الزراعية وجود المحاصيل الزراعية المعمرة والتى تمتد فترة مكثها بالأرض الزراعية لعدد من السنوات تصل فى حالة البعض منها إلى سنوات قليلة ، على حين تصل فى حالة البعض الآخر منها إلى عدد أكبر من السنوات قد تمتد إلى بضعة عقود من الزمن . ومن أمثلة الحالة الأولى فى الزراعة المصرية محصولى القصب ، والبرسيم الحجازى ، والتى قد تمتد فترة مكثها بالأرض الزراعية مابين ٤ –٥ سنوات تقريباً ، أما أمثلة الحالة الثانية فى الزراعة المصرية فتشمل محاصيل الفاكهة جميعها بما فيها زراعات النخيل والتى قد تمتد فترة مكث غالبيتها بالأراضى الزراعية مابين ٢٥ – ٤٠ سنة (حسب نوعية الفاكهة) وقد تصل إلى عدد أكبر من السنوات فى حالة البعض الآخر منها كما هو الحال فى حالة زراعات النخيل على سبيل المثال – كما تختلف محاصيل الحالة الأولى (القصب، والبرسيم الحجازى) عن محاصيل الحالة الثانية (الفاكهة والنخيل) فى فترة ظهور إنتاجها بعد الزراعة ، حيث تبدأ محاصيل الحالة الأولى إنتاجها خلال العام الأول من الزراعة ، على حين تبدأ محاصيل الحالة الثانية إنتاجها بعد فترة قد تمتد من ٣– ٥ سنوات من الزراعة فى حالة غالبية هذه المحاصيل ، وهى الفترة التى يتم خلالها نمو الشتلات إلى حين وصولها إلى العمر الإنتاجى . ويتبع هذا التباين بين محاصيل الحالة الأولى ، والثانية التباين فى النظرة إلى تكلفة الإنتاج فى كلتا الحالتين ، حيث تعد تكلفة محاصيل الحالة الأولى بمثابة تكلفة جارية لنشاط إنتاجى جارى قد يمكن إستبداله بنشاط إنتاجى آخر فى العام التالى ، على حين تعد تكلفة محاصيل الحالة الثانية فى فترة التربية والنمو وقبل ظهور إنتاجها بمثابة تكلفة إستثمارية قد تصل تراكماتها إلى مبالغ كبيرة قبل ظهور الإنتاج مما قد يتبعه بالتالى تعذر إستبدالها بأنشطة إنتاجية أخرى وقبل تحقيق العائد المناسب على الإستثمار بها ، وهو مايمكن التعبير عنه بمعنى آخر وهو أن محاصيل

الحالة الثانية تعد فى حكم المشروعات الإستثمارية التى يصعب إغلاقها بعد إتمام بناءها وقبل تشغيلها وتحقيق العائد المناسب على الإستثمار بها .

هذا وإلى جانب المحاصيل المعمرة هناك أيضاً المحاصيل الموسمية التى تمكث فى الأرض الزراعية لفترة أقل من العام ، والتى تصل فى حالة الزراعة المصرية لفترة متوسطها ستة أشهر تقريباً فى حالة غالبية المحاصيل الموسمية المنزرعة ، وتمتد إلى مايقرب من ٩ شهور فى حالة القطن . وتتصف الزراعة المصرية بوجود المحاصيل الموسمية الشتوية التى تزرع فى فصل الشتاء ثم وجود المحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية التى تزرع فى فصل الصيف فى نفس المساحة الأرضية السابق زراعتها بالمحاصيل الشتوية ، حيث تتوالى زراعة المساحات الأرضية المخصصة للمحاصيل الموسمية بالمحاصيل الشتوية ، ثم الصيفية والنيلية فى دورة زراعية يراعى فيها تنوع المحاصيل التى تتعاقب زراعتها على نفس المساحة الأرضية لدى المنتج الزراعى من عام إلى آخر بغرض الحفاظ على خصوبة التربة الزراعية والإرتفاع بإنتاجيتها . ففى هذه الدورات الزراعية يتجنب المنتج الزراعى تكرار زراعة نفس المحصول على نفس المساحة الأرضية فى مواسم زراعية متتالية ، كما يراعى فى إختياره للمحاصيل المقرر زراعتها تناوب زراعة المحاصيل العميقة الجذور ، مع زراعة المحاصيل سطحية الجذور ، وكذلك تلك التى تتميز بتباين إحتياجاتها الغذائية من التربة الزراعية ، وذلك بغرض الحفاظ على خصوبة التربة الزراعية . كذلك أيضاً هناك نظام المحاصيل المحملة حيث تحميل زراعة بعض المحاصيل على غيرها من المحاصيل فى نفس الموسم الموسم الزراعى ، وذلك إلى جانب إمكانية زراعة نفس المساحة الأرضية بأكثر من محصولين خلال العام بإختيار المحاصيل التى تتميز بتبكيرها فى النضج وقصر فترة مكثها بالأرض الزراعية .

إن القراءة السريعة لإستغلال الأراضى المنزرعة بالزراعة المصرية ، وتوزيعها النسبى فيما بين مجموعة المحاصيل المعمرة من ناحية ، ومجموعة المحاصيل الموسمية من ناحية أخرى خلال عام ٢٠٠٢م تشير إلى النتائج المبينة بالجدول رقم (١/٢) والتى يمكن إيجازها فيمايلى:

- تشغل مجموعة المحاصيل المعمرة (والمشار إليها من قبل) نحو ١٨,٨٠% من إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة على المستوى الكلى للقطاع الزراعى على حين تشغل المحاصيل الموسمية النسبية المتبقية منها . وتتباين هذه النسبة فيما بين الأراضى القديمة ، والأراضى الجديدة حيث تصل إلى نحو ١٤,٤٠% فى حالة

الأراضى القديمة ، وتزداد لتصل إلى نحو ٣٦,٠٨% فى حالة الأراضى الجديدة . كما يلاحظ أن حدائق الفاكهة والنخيل تمثل النسبة الغالبة من هذه النسبة حيث تمثل المساحات المنزرعة بها مايقرب من ١٤,٢٧% من إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة على المستوى الكلى للقطاع الزراعى كما تصل هذه النسبة إلى مايقرب من ٩,٧٦% فى حالة الأراضى القديمة ، ونحو ٣١,٩٥% فى حالة الأراضى الجديدة ، على حين تشغيل المساحات المنزرعة بالقصب والبرسيم الحجازى النسبة المتبقية من الأراضى المخصصة لمجموعة المحاصيل المعمرة .

- كذلك يلاحظ وجود تباين كبير بين النسبة التى تشغلها مجموعة المحاصيل المعمرة من المساحة الأرضية المنزرعة داخل الدلتا والوادى ، والنسبة التى تشغلها نفس المجموعة من المحاصيل من المساحة الأرضية المنزرعة بالأراضى الجديدة خارج الوادى ، حيث تصل هذه النسبة نحو ١٤,٢٥% فى حالة الأراضى المنزرعة داخل الدلتا والوادى ، وإلى نحو ٤٣,٨٤% فى حالة الأراضى الجديدة خارج الوادى . وتصل هذه النسبة أعلى حدودها فى الحالة الأخيرة فى محافظة جنوب سيناء ثم محافظة شمال سيناء ، ثم النوبارية ، والوادى الجديد ، ومطروح وعلى نحو ماهو مبين بالجدول المشار إليه . أما داخل الدلتا ، والوادى فتصل نسبة المساحة التى تشغلها مجموعة المحاصيل المعمرة من المساحة الأرضية المنزرعة أعلى حدودها فى محافظات مصر العليا حيث تبلغ هذه النسبة نحو ٢٩,٢٣% ثم تأتى بعد ذلك محافظات مصر الوسطى وبنسبة بلغت نحو ١٢,١٤% ، ثم محافظات الدلتا وبنسبة بلغت نحو ١٠,٨٢% . وهنا أيضاً يلاحظ وجود تباين كبير فيما بين محافظات الدلتا والوادى من حيث النسبة التى تشغلها مجموعة المحاصيل المعمرة من المساحة الأرضية المنزرعة بكل منها ، حيث تصل هذه النسبة إلى أعلى حدودها فى محافظات أسوان ، والأقصر ، وقنا فى منطقة مصر العليا حيث بلغت نحو ٥٤,٠٤% ، ٤٩,١٨% ، ٤٦,٥٤% فى كل من هذه المحافظات على الترتيب ، وذلك لكبر نسبة المساحات المنزرعة بها بمحصول القصب . أما فى منطقة مصر الوسطى فتصل هذه النسبة إلى أعلى حدودها فى محافظة الجيزة وبنسبة بلغت نحو ٢٥,٧٩% ثم محافظة المنيا وبنسبة بلغت نحو ١٣,٤٨% . أما فى حالة محافظات الدلتا فيلاحظ وصول هذه النسبة إلى أعلى حدودها فى محافظة القاهرة ثم يليها محافظة الإسماعيلية ثم محافظة السويس حيث بلغت هذه النسبة نحو ٧٢,٨٠% ، ٣٦,٣٢% ، ٣٤,٥٢% فى كل منها وعلى الترتيب ، وحيث تأتى بعد ذلك محافظة القليوبية وبنسبة بلغت نحو

٢٦,٢٦% ، وحيث تأتى بعد ذلك المحافظات الأخرى وبالترتيب الوارد بنفس الجدول سابق الذكر .

- أما بالنسبة للمساحات التى تشغلها المحاصيل الموسمية فقد بلغت مانسبته ٨١,٢٠% من إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة على المستوى الكلى للقطاع ، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى نحو ٨٥,٧٦% داخل الدلتا والوادى بينما تنخفض لتصل إلى نحو ٥٦,٧١% بالأراضى الجديدة خارج الوادى . وتصل هذه النسبة إلى أعلى حدودها خارج الوادى فى محافظة مطروح وبنسبة بلغت نحو ٧٠,٢٤% ثم يليها فى ذلك محافظة الوادى الجديد ثم النوبارية وبنسبة بلغت نحو ٦٢,٣٤% ، ٥٤,٩٧%فى كل منها وعلى الترتيب . أما داخل الدلتا والوادى فتصل نسبة المساحات التى تشغلها المحاصيل الموسمية من المساحة الأرضية المنزرعة أعلى حدودها فى منطقة مصر العليا فى محافظة أسيوط ، ثم محافظة سوهاج وبنسبة بلغت نحو ٩٢,٨٢% ، ٩١,٠٩% فى كل منهما على الترتيب . أما فى منطقة مصر الوسطى فتصل هذه النسبة أعلى حدودها فى محافظة بنى سويف ثم محافظة الفيوم وبنسبة بلغت نحو ٩٤,١٦% ، ٩٢,٠١% فى كل منها وعلى الترتيب . وبالنسبة لمحافظات الدلتا فتصل هذه النسبة إلى أعلى حدودها وعلى الترتيب فى محافظات بورسعيد ، وكفر الشيخ ، والدقهلية ، ودمياط ، والغربية ، وبنسبة تراوحت مابين ١٠٠% ، ٩٢% تقريباً ثم تأتى بعد ذلك وعلى الترتيب أيضاً محافظات الأسكندرية ، والشرقية ، والبحيرة ، والمنوفية وبنسبة تراوحت مابين ٨٩,٢٥% ، ٨٥,٠٧% ، وحيث تأتى بعد ذلك المحافظات الأخرى وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٢/٢) .

إن القراءة المتأنية لنسب توزيع الأراضى المنزرعة فميا بين مجموعة المحاصيل المعمرة ، ومجموعة المحاصيل الموسمية فى مواجهة رغبة واضعى السياسات ومتخذى القرار لزيادة الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الإستراتيجية (الموسمية) والمشار إليها من قبل بغرض مقابلة الأخطار المحتملة فى الأسواق الدولية لهذه السلع يمكن أن يستخلص منها النتائج التالية :

- ضعف الدور المنتظر أن تساهم به الأراضى الجديدة المنزرعة خارج الوادى فى هذا الهدف نظراً لزراعة نسبة كبيرة منها بالمحاصيل الزراعية المعمرة خاصة فى محافظتى شمال وجنوب سيناء ، وفى النوبارية ، والوادى الجديد ، وتعذر تحويل الأراضى المنزرعة بهذه المجموعة من المحاصيل إلى زراعة المحاصيل المنتجة للسلع الغذائية الإستراتيجية المشار إليها للأسباب السابق

جدول (١/٢) مساحة الأراضى الزراعية ، والمساحات المنزرعة بالمحاصيل المعمرة

المحافظات	مساحة الأراضى المنزرعة (ألف فدان)			الأراضى المنزرعة بالمحاصيل المعمرة (المستديمة) (%)					
				حدائق			قصب		
	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة
أ- الوجه البحري :	٤٠٨٥,٨٤	٢٣٩,٠٤	٤٣٢٤,٩	١٠,٦٥	٢,١	١٠,١٨	٠,٠١	-	٠,٠١
الأسكندرية	٥٢,٤٣٢	١٠١,٧١	١٥٤,١٤٢	٢٩,٥٦	٠,٥٣	١٠,٤١	٠,٠٤	-	٠,٠١
البحيرة	٧٧٩,٥٦٢	٣٨,٦٨٧	٨١٨,٢٤٩	١٠,٨٦	٥,٤٨	١٠,٦١	٠,٠٦	-	٠,٠٦
الغربية	٣٩٣,٤٨٢	-	٣٩٣,٤٨٢	٧,٦٢	-	٧,٦٢	٠,٣٥	-	٠,٣٥
كفر الشيخ	٦٢٦,٣١٥	٦,٣٧٨	٦٣٢,٦٩٣	٠,٦٨	-	٠,٦٧	٠,٠٢	-	٠,٠٢
الدقهلية	٦٢٧,٠٤٦	١١,٦٥٣	٦٣٨,٦٩٩	٢,٢٦	-	٢,٢٢	٠,١٣	-	٠,١٣
دمياط	١٠٩,٦٨٤	-	١٠٩,٦٨٤	٥,٨٥	-	٥,٨٥	٠,٠٣	-	٠,٠٣
الشرقية	٧٦٩,٥٣٣	٢٥,٠٥٩	٧٩٤,٥٩٢	١٢,١٦	٠,٣٢	١١,٧٩	-	-	-
الإسماعيلية	١٨٣,٧٣٧	٢٥,٦٥٦	٢٠٩,٣٩٣	٣٩,٤٤	٧,٣٦	٣٥,٥١	-	-	-
بورسعيد	٢,٧٥٩	٢١,٨٧١	٢٤,٦٣	-	-	-	-	-	-
السويس	١٧,٥٥١	١,٤٩٢	١٩,٠٤٣	٢٦,٩٦	٢٦,٤٧	٢٦,٩٢	٠,٣٥	-	٠,٣٢
المنوفية	٣١٦,٤٩٧	٤,١٢٦	٣٢٠,٦٢٣	١٥,٠٨	-	١٤,٨٩	٠,٠٣	-	٠,٠٣
القليوبية	١٩٠,٣٨	٠,٠٦٩	١٩٠,٤٤٩	٢٥,٥١	-	٢٥,٥	٠,٤٤	-	٠,٤٤
القاهرة	١٦,٨٥٩	٢,٣٣٦	١٩,١٩٥	٧٨,١٤	-	٦٨,٦٣	٠,٤٢	-	٠,٣٦
ب- مصر الوسطى :	١٣٢١,٠٠٢	٧٨,٠٤٤	١٣٩٩,٠٤٦	٨,٦٣	٦,٧٣	٨,٥٢	٣,٠٨	٠,٥٦	٢,٩٤
الجيزة	١٨٩,٨٠٤	١٣,٥٤٥	٢٠٣,٣٤٩	٢٣,٥٤	-	٢١,٩٧	١	-	٠,٩٤
بنى سويف	٢٦٤,٠٤١	١٦,٥٧٣	٢٨٠,٦١٤	٥,١٧	٤,٢٨	٥,١٢	٠,٦١	١,٣٢	٠,٦٥
الفيوم	٤٠٢,٧٥٥	٢٩,٠٤٨	٤٣١,٨٠٣	٧,٠٣	١٤,٧٨	٧,٥٥	٠,٢	-	٠,١٩
المنيا	٤٦٤,٤٠٢	١٨,٨٧٨	٤٨٣,٢٨	٥,٨٩	١,٣٢	٥,٧٢	٧,٨٢	١,١٣	٧,٥٦
ج- مصر العليا :	١٠٨٠,٠٨٣	٩٠,٠٣٥	١١٧٠,١١٨	٤,١٥	٠,٣٤	٣,٨٥	٢٢,٩٤	٣٣,٦٤	٢٣,٧٧
أسيوط	٣٢٧,٣٣	١٠,٠٩٦	٣٣٧,٤٢٦	٦,٥١	-	٦,٣٢	٠,٧٢	-	٠,٧
سوهاج	٢٩٤,٦١٧	١٤,٩١	٣٠٩,٥٢٧	٢,٢٣	-	٢,١٢	٦,٥٦	٥,٠٤	٦,٤٩
قنا	٢٩٧,٢١٥	٣٤,٥٦	٣٣١,٧٧٥	٣,٥٧	-	٣,١٩	٤٨,٥٣	٢٩,٤٧	٤٦,٥٤
أسوان	١١٧,٩٠٨	٢٨,٩٣٦	١٤٦,٨٤٤	٣,٩٤	١,٠٧	٣,٣٧	٥١,٠٧	٦٦,١٣	٥٤,٠٤
الأقصر	٤٣,٠١٣	١,٥٣٣	٤٤,٥٤٦	٣,٨٥	-	٣,٧١	٥٠,٤١	١٤,٤٢	٤٩,١٨
جملة داخل الوادي	٦٤٨٦,٩٢٢	٤٠٧,١١٦	٦٨٩٤,٠٣٨	٩,١٦	٢,٦	٨,٧٧	٤,٥١	٧,٥٥	٤,٦٩
د- خارج الوادي :	-	١٢٥٤,٠٠٢	١٢٥٤,٠٠٢	-	٣٨,٨٧	٣٨,٨٧	-	٠,٠٢	٠,٠٢
الوادي الجديد	-	١١٩,٠٤٦	١١٩,٠٤٦	-	٧,٩٢	٧,٩٢	-	-	-
مطروح	-	٣٢٢,١٣٤	٣٢٢,١٣٤	-	٢٧,٣١	٢٧,٣١	-	-	-
شمال سيناء	-	١٣٧,٦٩٤	١٣٧,٦٩٤	-	٦٧,٤٢	٦٧,٤٢	-	-	-
جنوب سيناء	-	٨,٠٨١	٨,٠٨١	-	٩٢,٣٢	٩٢,٣٢	-	-	-
النوبارية	-	٦٦٧,٠٤٧	٦٦٧,٠٤٧	-	٤٣,٤٣	٤٣,٤٣	-	٠,٠٣	٠,٠٣
إجمالى الجمهورية	٦٤٨٦,٩٢٢	١٦٦١,١١٨	٨١٤٨,٠٤	٩,١٦	٢٩,٩٨	١٣,٤	٤,٥١	١,٨٦	٣,٩٧

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعي لعام ٢٠٠٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٣

تابع جدول (١/٢) مساحة الأراضى الزراعية ، والمساحات المنزرعة بالمحاصيل المعمرة

المحافظات	تشـــول			الأراضى المنزرعة بالمحاصيل المعمرة (%)					
				برسيم حجازي			إجمالى المحاصيل المعمرة		
	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة
أ- الوجه البحرى :	٠,٦٢	-	٠,٥٨	٠,٠٢	٠,٥٨	٠,٠٥	١١,٣	٢,٦٨	١٠,٨٢
الأسكندرية	٠,٩٥	-	٠,٣٢	-	-	-	٣٠,٥٥	٠,٥٣	١٠,٧٤
البحيرة	١,٨٦	-	١,٧٧	-	١,٥٥	٠,٠٧	١٢,٧٨	٧,٠٣	١٢,٥١
الغربية	٠,٠٤	-	٠,٠٤	-	-	-	٨,٠١	-	٨,٠١
كفر الشيخ	٠,٩٤	-	٠,٩٣	-	-	-	١,٦٤	-	١,٦٢
الدقهلية	٠,٠٧	-	٠,٠٧	-	-	-	٢,٤٦	-	٢,٤٢
دمياط	٠,٠٢	-	٠,٠٢	-	-	-	٥,٩	-	٥,٩
الشرقية	٠,٠٧	-	٠,٠٧	٠,٠٢	-	٠,٠٢	١٢,٢٥	٠,٣٢	١١,٨٨
الإسماعيلية	٠,٦٧	-	٠,٥٩	٠,٠٥	١,٣٩	٠,٢٢	٤٠,١٦	٨,٧٥	٣٦,٣٢
بورسعيد	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السويس	٢,٨٤	-	٢,٦٢	٢,٦٩	٢٨,٣٥	٤,٧	٣٢,٨٤	٥٤,٨٢	٣٤,٥٢
المنوفية	٠,٠٢	-	٠,٠٢	-	-	-	١٥,١٣	-	١٤,٩٤
القليوبية	٠,٣٢	-	٠,٣٢	-	-	-	٢٦,٢٧	-	٢٦,٢٦
القاهرة	٤,٣٤	-	٣,٨١	-	-	-	٨٢,٩	-	٧٢,٨
ب- مصر الوسطى :	٠,٦	-	٠,٥٦	-	٠,١٨	٠,٠٢	١٢,٣١	٧,٤٧	١٢,١٤
الجيزة	٣,٠٩	-	٢,٨٨	-	-	-	٢٧,٦٣	-	٢٥,٧٩
بنى سويف	٠,٠٢	-	٠,٠٢	-	٠,٨٦	٠,٠١	٥,٨	٦,٤٦	٥,٨
الفيوم	٠,٢٧	-	٠,٢٥	-	-	-	٧,٥	١٤,٧٨	٧,٩٩
المنيا	٠,١٩	-	٠,١٨	٠,٠٢	-	٠,٠٢	١٣,٩٢	٢,٤٥	١٣,٤٨
ج- مصر العليا :	٠,٥٢	-	٠,٤٨	٠,٦٧	٦,٥٩	١,١٣	٢٨,٢٨	٤٠,٥٧	٢٩,٢٣
أسيوط	٠,١٧	-	٠,١٦	-	-	-	٧,٤	-	٧,١٨
سوهاج	٠,٣٢	-	٠,٣	-	-	-	٩,١١	٥,٠٤	٨,٩١
قنا	٠,٢١	-	٠,١٩	٠,١٥	٢,٣٥	٠,٣٨	٥٢,٤٦	٣١,٨٢	٥٠,٣
أسوان	٢,٩١	-	٢,٣٤	٥,٦٤	١٧,٧١	٨,٠٢	٦٣,٥٦	٨٤,٩١	٦٧,٧٧
الأقصر	٠,١٦	-	٠,١٦	٠,٤٢	-	٠,٤	٥٤,٨٤	١٤,٤٢	٥٣,٤٥
جملة داخل الوادي	٠,٦	-	٠,٥٦	٠,١٣	١,٨٣	٠,٢٣	١٤,٤	١١,٩٨	١٤,٢٥
د- خارج الوادي :	-	٢,٥٤	٢,٥٤	-	٢,٤١	٢,٤١	-	٤٣,٨٤	٤٣,٨٤
الوادي الجديد	-	٩,٩٢	٩,٩٢	-	١٩,٨	١٩,٨	-	٣٧,٢٤	٣٧,٦٤
مطروح	-	١,٦٤	١,٦٤	-	٠,٧١	٠,٧١	-	٢٩,٦٦	٢٩,٦٦
شمال سيناء	-	٥,٨٢	٥,٨٢	-	-	-	-	٧٣,٢٤	٧٣,٢٤
جنوب سيناء	-	٣,٤٤	٣,٤٤	-	-	-	-	٩٥,٧٦	٩٥,٧٦
النوبارية	-	٠,٩٦	٠,٩٦	-	٠,٦١	٠,٦١	-	٤٥,٠٣	٤٥,٠٣
إجمالى الجمهورية	٠,٦	١,٩٧	٠,٨٧	٠,١٣	٢,٢٧	٠,٥٦	١٤,٤	٣٦,٠٨	١٨,٨

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعي لعام ٢٠٠٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٣

ذكرها . وهو مايشير بدوره إلى أن هدف التوسع فى زراعة هذه المحاصيل لم يكن ذو وزن يذكر بين الأهداف المخططة لإستصلاح الأراضى الجديدة خارج الوادى ، أو غياب السياسات التى تجعل من هذا الهدف ذو أهمية واضحة بين هذه الأهداف .

- كذلك أيضاً يلاحظ ضعف الدور المنتظر أن تساهم به كل من محافظات قنا ، وأسوان ، والقاهرة ، ثم الإسماعيلية ، والسّويس فى هذا الهدف أيضاً بسبب إرتفاع نسبة المساحة التى تشغلها مجموعة المحاصيل المعمرة بالمساحات الأرضية المنزرعة بكل منها بحكم التطور التاريخى للزراعة بها (خاصة فى محافظات القاهرة ، والإسماعيلية ، والسويس) ، ووجود زراعات القصب المعمرة(فى محافظات قنا ، وأسوان) والتى يقوم عليها العديد من الصناعات.
- وجود الفرص الأكبر للمساهمة فى هذا الهدف بالمحافظات التى ترتفع بها نسبة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية ، والمشار إليها من قبل ، حيث وجود الإحتمالات لزيادة الإنتاج من السلع الغذائية الإستراتيجية السابق ذكرها على حساب غيرها من المحاصيل الموسمية الأخرى وفى حدود ماقد يتواجد من قيود تواجه ذلك التوسع والتى قد تختلف من محافظة إلى أخرى .

- وبالنظر إلى التوزيع النسبى لمساحة الأراضى الزراعية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية يلاحظ بالنسبة للمحاصيل الشتوية منها أن القمح ، والبرسيم يشغلان النسبة الغالبة منها ، حيث يشغل القمح مايقرب من ٣٧,٠٤% من مساحة هذه الأراضى ، على حين يشغل البرسيم المستديم نسبة تبلغ نحو ٣٠,٦% منها ، كما تشغل زراعات البرسيم التحريش مايقرب من ٨,٦٠% من مساحة هذه الأراضى وهو مايشير بالتالى أن زراعات هذين المحصولين فى مجموعها تشغل مايقرب من ٧٥,٨% من مساحة هذه الأراضى على المستوى الكلى للقطاع الزراعى . وإذا كانت هذه هى السمة العامة لكلا المحصولين على مستوى الأقاليم والمحافظات المختلفة إلا أنه من الملاحظ وجود تباين واضح فى نسبة الأراضى المنزرعة بكل منهما بين هذه الأقاليم والمحافظات . فالنسبة لمحصول القمح يلاحظ أنه شغل مايقرب من ٣٨,٣٠% من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية بالأراضى الجديدة خارج الوادى ، إلا أن هذه النسبة تتباين بدرجة واضحة بين المناطق المختلفة داخل هذه الأراضى حيث تصل إلى نحو ٥٣,٥٧% بالوادى الجديد ، ثم

تنخفض إلى مايقرب من ٤٤,٢٧% ، ٢٦,٥٧% ، ٢٠,٣٥% ، ١٧,٥٠% فى كل من مناطق النوبارية ، ومطروح ، وشمال سيناء ، وجنوب سيناء على الترتيب . أما فى أقليم مصر العليا فقد بلغت نسبة المساحة المخصصة لزراعة القمح من هذه الأراضى مايقرب من ٥٢,٤٥% منها على المستوى الكلى لهذا الأقليم مع تباينها من محافظة إلى أخرى داخل نفس الأقليم حيث تصل إلى أعلى مستوياتها فى الأقصر وبنسبة بلغت نحو ٦٩,٧٥% ، ثم يليها فى ذلك محافظة سوهاج ثم محافظة قنا وبنسبة بلغت نحو ٥٨,٦٢% ، ٥٦,٥٦% فى كل منهما على الترتيب . وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى نحو ٤٥,٥٧% ، ٣٩,٢٩% فى كل من محافظتى أسيوط وأسوان على الترتيب . أما فى أقليم مصر الوسطى فقد بلغت نسبة الأراضى المنزرعة بالقمح على المستوى الكلى لهذا الأقليم نحو ٣٨,٥١% من الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية ، وإن إختلفت هذه النسبة من محافظة إلى أخرى داخل نفس الأقليم حيث تصل إلى أعلى مستوياتها وبنسبة بلغت نحو ٤٢,٣٧% فى محافظة المنيا ، وتنخفض عن ذلك فى باقى محافظات الأقليم وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٢/٢) . أما داخل الدلتا فقد بلغت نسبة المساحات المنزرعة بالقمـــح نحو ٣٣,٠٢% من جملة الأراضى المخصصة للزراعات الموسمية ، وإن تباينت هذه النسبة بين محافظات الدلتا حيث بلغت أعلى مستوياتها فى محافظة الأسكندرية ثم فى محافظة الشرقية وبنسبة بلغت نحو ٤٢,٢٧% ، ٤٠,٢٨% فى كل منهما على الترتيب ثم تنخفض إلى أقل من ذلك فى باقى محافظات الدلتا لتصل إلى أو فى حدودها فى محافظات القاهرة ، والسويس ، وبورسعيد ، ودمياط وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

وبالنسبة لمحصول البرسيم فتصل نسبة المساحات المنزرعة به إلى أدنى حدودها بالأراضى الجديدة خارج الوادى حيث بلغت المساحة المنزرعة به مايقرب من ١٦,٩% من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية بها ، على حين تصل هذه النسبة إلى مايقرب من ٣٠,١٥% فى إقليم مصر العليا وحيث تصل هذه النسبة إلى أعلى حدودها داخل هذا الأقليم فى محافظة سوهاج وبنسبة بلغت نحو ٣٤,٣٧% ، كما تصل إلى أدنى حدودها فى منطقة الأقصر وبنسبة بلغت نحو ٢١,٧٦% . أما فى إقليم مصر الوسطى فبلغت نسبة المساحات المنزرعة به على المستوى الكلى للأقليم نحو ٣٩,٠٤% من الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل

الموسمية داخل هذا الأقليم ، وتصل هذه النسبة إلى أعلى حدودها فى محافظة الجيزة وبنسبة بلغت نحو ٤٥,٤١% ، بينما تصل إلى أدنى حدودها فى محافظة المنيا وبنسبة بلغت نحو ٣٠,٣٣% وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول سابق الذكر . أما فى محافظات الدلتا فقد بلغت نسبة المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم وعلى المستوى الكلى لهذه المحافظات نحو ٤٤,٥١% من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية داخل هذه المحافظات ، وحيث تصل إلى أعلى مستوياتها فى محافظات القاهرة ، والمنوفية ، ودمياط وبنسبة بلغت نحو ٨٢,٨٤% ، ٦٦,٢١% ، ٦٢,٤٣% فى كل منها على الترتيب ، وتنخفض عن ذلك فى باقى المحافظات الأخرى لتصل إلى أدنى مستوياتها فى محافظة الإسماعيلية وبنسبة بلغت نحو ٣٠,٣٤% وذلك على نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٢/٢) .

هذا وتأتى مجموعة محاصيل الخضروات الشتوية فى المرتبة الثالثة بعد القمح ، والبرسيم من حيث الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بها فى إجمالى المساحة الأرضية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية ، حيث بلغت نسبة المساحة المنزرعة بها نحو ٧,٩١ على المستوى الكلى للقطاع الزراعى ، وإن إرتفعت هذه النسبة لتصل إلى نحو ١٠,٩٢% بالأراضى الجديدة خارج الدلتا والوادى ، بينما بلغت نحو ٧,١٦ % ، ٨,٧٧% ، ٧,٦٤% على المستوى الكلى لكل من أقاليم الدلتا ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب ، وإن كان من الملاحظ وصول هذه النسبة إلى أعلى مستوياتها فى محافظات الإسماعيلية ، والجيزة وبنسبة بلغت نحو ٣٦,٢٢% ، ٣٥,٧٧% فى كل منها على الترتيب ، ثم تأتى بعد ذلك محافظات أسوان، والسويس ، ثم القليوبية ، والأسكندرية ، وقنا وبنسبة بلغت نحو ٢٣,٠١% ، ٢٣,٤٨% ، ١٥,١١% ، ١٤,٤% ، ١٤,٥٩% فى كل منها على الترتيب . وفى المقابل تنخفض نسبة المساحات المنزرعة بالخضروات فى المحافظات الأخرى ولتصل إلى أدنى مستوياتها فى محافظات كفر الشيخ ، والدقهلية ، ودمياط ، وبنى سويف ، والفيوم ، والمنيا ، وأسيوط وسوهاج وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

ويلى مجموعة محاصيل الخضروات كل من الفول البلدى ثم الشعير ، وبنجر السكر وعلى الترتيب من حيث الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بكل منها فى إجمالى المساحة الأرضية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية ، حيث بلغت نسبة المساحة المنزرعة بكل منها وعلى المستوى الكلى للقطاع الزراعى نحو ٥,١٩% ، ٣,٤٦% ، ٢,٣٢% على الترتيب ، على حـــين

جدول رقم (٢/٢) مساحة الأراضى الزراعية المخصصة للمحاصيل الموسمية ، وتوزيعها النسبي بين المحاصيل الموسمية الشتوية خلال عام ٢٠٠٢ م .

المحافظات	الأراضي الزراعية		التوزيع النسبي للأراضي المنزرعة بالمحاصيل الشتوية الموسمية (%)							
	الف فدان	%	قمح	برسيم مستديم	برسيم تحريش	شعير	فول بلدي	حدس	حلبة	حمص	ترمس
أ- الوجه البحري :	٣٨٥٣,٣	٨٩,١	٣٣,٠٢	٣٢,٦٥	١١,٨٦	٠,٧٣	٦,٤٥	٠,٠١	-	٠,٠٢	٠,١٤
الأسكندرية	١٣٧,٥٧٦	٨٩,٢٥	٤٢,٢٧	٢١,٧٤	٣,٥٨	٢,٤٩	١٣,١٦	-	-	-	-
البحيرة	٧١٥,٨٨١	٨٧,٤٩	٣١,٧٩	٢٥,٤٨	٢٤,٥٥	٠,٧٢	٨,٥٦	-	-	٠,٠٩	-
الغربية	٣٦١,٩٤٨	٩١,٩٩	٣٣,٥٣	٣٧,٤	٧	٠,٠٢	٣,٠٦	-	-	-	-
كفر الشيخ	٦٢٢,٣٩٣	٩٨,٣٧	٢٧,٧٨	٣٠,٧٧	٥,٩٤	٠,٥٥	٤,٧٦	-	-	-	-
الدقهلية	٦٢٣,٢٤٨	٩٧,٥٨	٣٥,٤٧	٢٨,٦٧	١١,١٢	٠,٠٢	١١,٦١	-	-	-	-
دمياط	١٠٣,٢١	٩٤,١	١٨,٦٤	٥٢,٢٧	١٠,١٦	٠,٠١	٧,٩٣	-	-	-	-
الشرقية	٧٠٠,١٨١	٨٨,١٢	٤٠,٢٨	٣٢,٥٨	١١,٤٩	١,١١	٥,٩٩	٠,٠٦	٠,٠٣	-	٠,٥٨
الإسماعيلية	١٣٣,٣٥٩	٦٣,٦٩	٢٦,٢٨	٢٨,١٢	٢,٢٢	٣,٦٣	٢,٣	-	٠,٠٣	-	١,٠٣
بورسعيد	٢٤,٦٣	١٠٠	١٨,٠٧	٤٠,٨١	-	٨,٥٧	-	-	-	-	-
السويس	١٢,٤٦٢	٦٥,٤٤	١٣,٨٧	٤٦,٤	-	٨,٦٥	٤,١٦	-	-	-	-
المنوفية	٢٧٢,٧٤٨	٨٥,٠٧	٣٢,٤٩	٥٢,٧٢	١٣,٤٩	-	٠,٣٤	-	-	-	-
القليوبية	١٤٠,٤٤	٧٣,٧٤	٢٨,٥١	٤٠,٢٩	٩,٩٨	-	٠,٩٦	-	-	-	-
القاهرة	٥,٥١٩	٢٨,٧٥	٤,٨٣	٧٨,٨٢	٤,٠٢	٠,١٢	-	-	-	-	٠,٢٧
ب- مصر الوسطى :	١٢٣٠,٥٨٤	٨٧,٩٦	٣٨,٥١	٣٢,٣٥	٦,٦٩	١,١٧	١,٨٣	-	٠,٨٧	٠,٠٧	٠,٠٦
الجيزة	١٥٠,٨٩٩	٧٤,٢١	٢٠,٦٣	٣٩,٤١	٦	٠,٢٣	٠,٦٥	-	٠,١٨	-	٠,٠٢
بنى سويف	٢٦٤,٢٣٢	٩٤,١٦	٤١,٧١	٢٧,٩٧	١٣,٢	٠,١٣	٠,٦٩	-	٠,٥	٠,٠٢	٠,٠٢
الفيوم	٣٩٧,٣٢٢	٩٢,٠١	٣٩,١١	٣٦,٦٢	٧,٧٦	٣,٠١	١,٢٦	-	٠,٨٧	-	-
المنيا	٤١٨,١٣١	٨٦,٥٢	٤٢,٣٧	٢٨,٥٢	١,٨١	٠,٤٣	٣,٥٢	-	١,٣٤	٠,٢١	٠,١٦
ج- مصر العليا :	٨٢٨,١٢٥	٧٠,٧٧	٥٢,٤٥	٢٦,٦	٣,٥٥	٠,٦١	٣,٢٦	٠,٤٤	٠,٥	١,٨٤	٠,١١
أسيوط	٣١٣,٢١٣	٩٢,٨٢	٤٥,٥٧	٢٧	٣,٥٩	٠,١٣	٦,٠٢	١,١٥	٠,٢٥	٤,٧٦	٠,٠٨
سوهاج	٢٨١,٩٥٧	٩١,٠٩	٥٨,٦٢	٢٨,٦٧	٦,٢	٠,١٣	١,٠٤	-	٠,٢٣	٠,٠١	٠,١٣
قنا	١٦٤,٨٨٥	٤٩,٧	٥٦,٥٦	٢٢,٩٦	-	١,١٢	١,٨١	٠,٠١	١,٤٩	٠,٠٨	٠,١٧
أسوان	٤٧,٣٣٣	٣٢,٢٣	٣٩,٢٩	٢٦,٤٧	١,٤٨	٤,٧٨	٣,٢٦	-	٠,٢٥	٠,١٩	٠,٠٨
الأقصر	٢٠,٧٣٧	٤٦,٥٥	٦٩,٧٥	٢١,٧٦	-	٠,٧٣	٣,٠٦	-	٠,٣٧	٠,٥	-
جملة داخل الوادي	٥٩١٢,٠٠٤	٨٥,٧٦	٣٦,٩٨	٣١,٧٤	٩,٦٢	٠,٨١	٥,٠٤	٠,٠٧	٠,٢٥	٠,٢٨	٠,١٢
د- خارج الوادي :	٧٠٤,٣٥٥	٥٦,١٧	٣٨,٣	١٦,٩	-	٢٥,٧٥	٦,٤١	٠,١١	٠,١٤	٠,٠٩	٠,٢٥
الوادي الجديد	٧٤,٢٢٢	٦٢,٣٤	٥٣,٥٧	٢٢,٠٢	-	٨,٧١	٩,١١	-	٠,١٥	٠,٧٤	٠,٠٩
مطروح	٢٢٦,٢٧٦	٧٠,٢٤	٢٦,٥٧	١,٧٨	-	٦٦,٥١	٣,٥٥	-	-	-	-
شمال سيناء	٣٦,٨٥٧	٢٦,٧٧	٢٠,٣٥	-	-	٥١,٨	٠,٠٢	١,٥٧	-	-	-
جنوب سيناء	٠,٣٤٣	٤,٢٤	١٧,٤٩	-	-	٣٠,٦	-	-	-	-	-
النوبارية	٣٦٦,٦٥٧	٥٤,٩٧	٤٤,٢٧	٢٦,٩	-	١,٤٢	٨,٢٨	٠,٠٦	٠,٢٣	٠,٠٣	٠,٤٧
إجمالى الجمهورية	٦٦١٦,٣٥٩	٨١,٢	٣٧,٠٤	٣٠,١٦	٨,٦	٣,٤٦	٥,١٩	٠,٠٧	٠,٢٤	٠,٢٦	٠,١٣

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعي لعام ٢٠٠٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٣

تابع جدول رقم (٢/٢) مساحة الأراضى الزراعية المخصصة للمحاصيل الموسمية ، وتوزيعها النسبي بين المحاصيل الموسمية الشتوية خلال عام ٢٠٠٢ م .

المحافظات	التوزيع النسبي للأراضي المنزرعة بالمحاصيل الشتوية الموسمية (%)								
	كتان	بصل	ثوم	بنجر سكر	خضروات				محاصيل أخري	الإجمالى
					بطاطس	طماطم	أخري	جملة		
أ- الوجه البحري :	٠,٥٥	٠,٧٧	٠,٠٩	٣,٥٦	١,٥٢	١,٥٩	٤,٠٥	٧,١٦	٠,٣٢	٩٧,٣٣
الأسكندرية	-	٠,٥٧	٠,٧٣	٠,٠٩	٠,٠٩	٣,٨	١٠,٥١	١٤,٤	٠,٢١	٩٩,٢٤
البحيرة	٠,١	٠,٥٩	٠,٠٢	٠,٣٥	٢,٥٤	١,٨٢	٦,١٣	١٠,٤٩	٠,٢١	١٠٢,٩٥
الغربية	١,٦٤	١,٨٣	٠,٠٣	٢,١٨	١,٣٨	٠,٠٢	٢,٦٨	٤,٠٨	٠,٣٧	٩١,١٤
كفر الشيخ	٠,٢٩	٠,٠١	-	١٣,٣٧	٠,٢٧	١,١٨	٠,٦	٢,٠٥	-	٨٥,٥٢
الدقهلية	١,٥٢	١,٠٥	٠,٠٦	٥,٣٢	١,٨٧	٠,٥٤	١,٥٦	٣,٩٧	-	٩٨,٨١
دمياط	١,٢٧	٠,٠٨	٠,٠٤	٣,٥	١,٩	١,٣	٠,٦٢	٣,٨٢	٠,٠٢	٩٧,٧٤
الشرقية	٠,٢٧	٠,٣	٠,١٦	٠,٨٤	٠,٦٨	٢,٢٣	٣,٩٤	٦,٨٥	٠,٠٢	١٠٠,٥٦
الإسماعيلية	-	٠,٥١		٠,٢١	٨,٧٧	٩,٢١	١٨,٢٤	٣٦,٢٢	٠,٥٩	١٠١,١٤
بورسعيد	-	-	-	١,١٧	-	٠,٠١	٠,١٨	٠,١٩	٢٨,٥٤	٩٧,٣٥
السويس	-	٣,٢٩	٠,٠٣	٠,١٢	-	١٣,٤٥	١٠,٠٣	٢٣,٤٨	-	١٠٠
المنوفية	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٧٥	٠,٢٣	٠,٣٤	١,٣٢	٠,٢٧	١٠٠,٧٤
القليوبية	٠,١	٥,٧٩	٠,٢٦	-	٠,٩٣	٠,٥	١٣,٦٨	١٥,١١	٠,٣٣	١٠١,٣٣
القاهرة	-	-	-	-	-	٢,١	٨,٢٦	١٠,٣٦	٠,١٤	٩٨,٥٦
ب- مصر الوسطى :	-	١,٨٥	١,٢٨	١,٢٢	٠,٥٦	٣,٩٢	٤,٢٩	٨,٧٧	٢,٧٧	٩٧,٤٤
الجيزة	-	١,٨٥	٠,٣٢	٠,١٤	٢,٥١	١٢,٢٨	٢٠,٩٨	٣٥,٧٧	٠,٧٩	١٠٥,٩٩
بنى سويف	-	٣,٧٩	١,٣٣	٠,٧٨	١,١٧	٣,٣٦	١,٠٩	٥,٦٢	١,٤٣	٩٧,١٩
الفيوم	-	١,٨	٠,٣	١,٥٨	-	٢,٢٧	٣,٧	٥,٩٧	٢,١٤	١٠٠,٤٢
المنيا	-	٠,٦٨	٢,٥٢	١,٥٣	-	٢,٨٣	٠,٨٧	٣,٧	٤,٩٤	٩١,٧٣
ج- مصر العليا :	-	١,٥٢	٠,١٩	٠,٠٤	٠,١٣	٥,٦٦	١,٨٥	٧,٦٤	٠,٨٢	٩٩,٥٧
أسيوط	-	١,٥١	٠,٠٨	٠,٠٩	-	٣١٠	٠,٥١	٣,٦١	٢,٠٦	٩٥,٩
سوهاج	-	٢,٠٤	٠,١٥	-	٠,٣٧	٤,٦٢	٠,٨	٥,٧٩	٠,٠١	١٠٣,٠٢
قنا	-	٠,٧٦	٠,٢٧	-	٠,٠٢	١٢,٢٤	٢,٣٣	١٤,٥٩	٠,١٧	٩٩,٩٩
أسوان	-	١,٨٢	٠,٨١	-	٠,٠٢	٧,٥٩	١٥,٤	٢٣,٠١	٠,٠٤	٩٩,٤٨
الأقصر	-	٠,١٧	٠,٢٨	-	٠,١٧	١,٨	١,٣٩	٣,٣٦	٠,٠٢	١٠٠,١٧
جملة داخل الوادي	٠,٣٦	١,١	٠,٣٥	٢,٥٨	١,١٢	٢,٦٥	٣,٧٩	٧,٥٦	٠,٩	٩٧,٦٧
د- خارج الوادي :	-	٠,٦٨	-	٠,٢١	٢,٢٦	٢,٢٩	٦,٣٧	١٠,٩٢	٠,٢٢	١٠٠
الوادي الجديد	-	٠,٦٢	٠,٠٤	-	٠,٠٨	٣,٠٩	٠,٨٦	٤,٠٣	٠,٧١	٩٩,٧٩
مطروح	-	٠,٠٩	-	-	٠,٠٣	٠,٤٩	٠,٨٥	١,٣٧	٠,١٤	١٠٠
شمال سيناء	-	٠,١٢	-	-	١,٠٣	٩,٤	١٥,٦٩	٢٦,١٢	٠,٠٢	١٠٠
جنوب سيناء	-	-	-	-	-	٣٩,٣٦	١٢,٥٤	٥١,٩	-	١٠٠
النوبارية	-	١,١	-	٠,٤١	٤,٢١	٢,٥	٩,٩٤	١٦,٦٥	٠,١٨	١٠٠
إجمالى الجمهورية	٠,٣٢	١,٠٦	٠,٣١	٢,٣٢	١,٢٤	٢,٦١	٤,٠٦	٧,٩١	٠,٨٣	٩٧,٩

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعي لعام ٢٠٠٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٣

تشكل المساحات الأرضية المنزرعة بكل من المحاصيل الشتوية الأخرى نسبة هامشية من إجمالى هذه الأراضى وعلى النحو المبين بالجدول السابق المشار إليه .

- وبالنظر إلى التوزيع النسبى للأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية فيما بين المحاصيل الصيفية والنيلية المختلفة يلاحظ أن مجموعة محاصيل الحبوب تشغل النسبة الأكبر منها وبنسبة بلغت نحو ٥٨,٨% على المستوى الكلى للقطاع الزراعى ثم يليها فى ذلك مجموعة محاصيل الخضروات الصيفية والنيلية وبنسبة بلغت نحو ١٧,٤٠% ثم محصول القطن وبنسبة بلغت نحو ١٠,٦٨% ثم يأتى بعد ذلك مجموعة المحاصيل الزيتية ، ثم مجموعة المحاصيل الأخرى وبنسبة بلغت نحو ٤,٠% ، ٤,٦١% لكل من المجموعتين على الترتيب ، وعلى نحو مايشير إليه الجدول رقم (٣/٢) ، والذى يمكن أن يستخلص منه الملاحظات التالية :

  - إنخفاض نصيب زراعات الحبوب من الأراضى الموجهة كزراعة المحاصيل الموسمية فى مناطق الأراضى الجديدة خارج الوادى ، حيث تشغل مجموعة هذه المحاصيل مانسبته ١٣,٢٩% من هذه الأراضى بالمناطق الجديدة ، وإن إزدادت هذه النسبة لتصل إلى نحو ١٨,٢% ، ٢٠,٣٨% فى كل من الوادى الجديد ، والنوبارية على الترتيب . كما تصل نسبة المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل الزيتية فى هذه المناطق إلى نحو ١٥,٨٥% من هذه الأراضى ، وحيث يلاحظ تركز هذه الزراعات فى محصول الفول السودانى ثم فى محصول السمسم والتى تتركز زراعاتها فى منطقة النوبارية والتى وصلت نسبة المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل الزيتية إلى نحو ٢٩,٩٢% من الأراضى الموجهة لزراعة المحاصيل الموسمية بها . وتعد مجموعة محاصيل الخضروات الصيفية والنيلية هى الأولى من حيث نسبة المساحات المنزرعة بها فى هذه المناطق حيث تصل إلى نحو ٣٧,٨٦% من إجمالى المساحة الأرضية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية داخل هذه المناطق مع وصول هذه النسبة إلى أعلى مستوياتها فى منطقة النوبارية وبنسبة بلغت نحو ٥٧,٣٧% ثم تأتى بعد ذلك محافظتى شمال ، وجنوب سيناء وبنسبة بلغت نحو ٣٦,٤٣% ، ٢٧,١١% فى كل منها وعلى الترتيب ثم محافظتى مطروح ، والوادى الجديد وبنسبة بلغت نحو ١٧,٠٩% ، ٦,٤٥% فى كل منها وعلى التوالى .

- وجود مايقرب من ٣٠,٨٦% من مساحة الأراضى الجديدة خارج الوادى والمخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية متروكة دون زراعة خلال الموسم الصيفى والنيلى ، وإن تباينت هذه النسبة من منطقة إلى أخرى حيث تصل إلى مايقرب من ٧٩,٩% فى محافظة مطروح ثم تنخفض إلى مايقرب من ٧٢,٨٩% ، ٦٢,٧٥% ، ٦٤,١٥% فى كل من محافظات جنوب سيناء ، وشمال سيناء ، والوادى الجديد على الترتيب . وحيث تبلغ هذه المساحات فى مجموعها وفى المحافظات الأربع مايقرب من ٢٥١,٨ ألف فدان . وقد يعزى ترك هذه المساحات بوراً دون زراعة خلال الموسم الصيفى والنيلى لأسباب تتعلق بمصادر الرى خلال هذا الموسم .
- أن مجموعة محاصيل الحبوب والممثلة فى الأذرة ، والأرز تشغل النسبة الأكبر من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية على المستوى الكلى لكل من مناطق الدلتا والوادى الثلاث مع وجود بعض التباينات فيما بينها بسبب التباينات فى نسب المساحات المخصصة لزراعة القطن ، أو مجموعة المحاصيل الزيتية أو مجموعة محاصيل الخضروات فى كل من هذه المناطق . حيث بلغت نسبة المساحات المنزرعة بمجموعة محاصيل الحبوب مايقرب من ٦٤,٤٠% ، ٦٠,٤٣% ، ٦٩,٠٧% فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب ، كما بلغت نسبة المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل الزيتية مايقرب من ١,٣٤% ، ٥,٦١% ، ٣,٨٦% فى كل من هذه المناطق الثلاث وعلى الترتيب . أما مجموعة محاصيل الخضروات فقد شغلت مانسبته ١٥,٦٨% ، ١٨,٢٩% ، ٦,٦٤% من مساحة الأراضى الموجهة لزراعة المحاصيل الموسمية فى كل من المناطق الثلاث على التوالى .
- وجود بعض محافظات الدلتا والوادى التى تتميز بإرتفاع نسبة المساحات المنزرعة بها من الخضروات وبشكل ملحوظ عن غيرها من المحافظات لأسباب قد ترجع إلى قربها من مراكز الإستهلاك الحضرى الكبيرة ، وتتمثل هذه المحافظات فى كل من محافظة الأسكندرية ثم الجيزة ، والسويس ، والإسماعيلية ، وأسوان ، والبحيرة حيث بلغت هذه النسبة نحو ٧٨,٢٧% ، ٥٤,٤٩% ، ٣٣,٠٥% ، ٢٨,٤٨ % ، ٢٨,٦٦% ، ٢٤,٣١% فى كل من هذه المحافظات وعلى الترتيب .

جدول رقم (٣/٢) التوزيع النسبي للأراضي المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية فيما بين المحاصيل الصيفية والنيلية المختلفة خلال عام ٢٠٠٢ م .

المحافظات	حبوب					محاصيل زيتية				
	ذرة شامي	ذرة رفيعة	ذرة صفراء	أرز	جملة	فول صوداني	سمسم	فول صويا	عباد شمس	جملة	قطن
أ- الوجه البحري :	٢٣,١٩	-	١,٩٨	٣٩,٢٣	٦٤,٤	٠,٨٣	٠,٢٦	-	٠,٢٥	١,٣٤	١٤,٥٣
الأسكندرية	٢٢,٦٦	-	٠,٠٩	٢,٤٥	٢٥,٢	-	-	-	-	-	٤,٣٣
البحيرة	١٧,٠٢	-	٤,٢٣	٣٢,٤٥	٥٣,٧	٠,٨٩	٠,٠٩	-	١,٢٩	٢,٢٧	٢١,٦
الغربية	٣٥,٠٥	-	٠,٥٦	٤٠,٧٦	٧٦,٣٧	-	-	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	١٥,٨٤
كفر الشيخ	٧,٥	-	٠,٢٢	٤٥,٠١	٥٢,٧٣	-	-	٠,٠٢	-	٠,٠٢	٢٠,٤١
الدقهلية	١٣,٦٩	-	٠,٦٣	٧٣,٧٨	٨٨,١	-	-	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	١٢,٣١
دمياط	٥,١٢	-	٠,٠٤	٥٨,١٣	٦٣,٢٩	-	-	-	-	-	١٢,٣٩
الشرقية	٢٤,٦٣	-	١,٢٥	٤١,٠٧	٦٦,٩٥	١,١٨	٠,٣٦	-	-	١,٥٤	١٠,٨٩
الإسماعيلية	٢٧,٠٣	-	٤,٠١	٤,٢٥	٣٥,٢٩	١٢,١٢	٤,٧٢	-	-	١٦,٨٤	١,٠٦
بورسعيد	١,٢٢	-	-	٤٣,٨	٤٥,٠٢	-	٠,٠٢	-	-	٠,٠٢	٢,٦٤
السويس	٣١,٦٩	-	١,٨٦	٠,٧٧	٣٤,٣٢	٠,٣٦	٤,٣٢	-	-	٤,٦٨	-
المنوفية	٧٣,٥٥	-	٧,٢٣	-	٨٠,٧٨	٠,١١	-	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,١٧	١٢,٧٦
القليوبية	٤٣,٨٦	-	٣,٠٩	١٧,٢٧	٦٤,٢٢	٠,٥٦	-	-	٠,٠١	٠,٥٧	٨,٦٣
القاهرة	٢٥,٣٥	-	-	١,٣٨	٢٦,٧٣	-	-	-	-	-	-
ب- مصر الوسطى :	٥٠,٣٨	٧,٦٤	٠,٢٦	٢,١٥	٦٠,٤٣	١,٤٢	١,٦١	١,١	١,٤٨	٥,٦١	٩,٢٣
الجيزة	٦٩,٦٣	١,٠٧	٠,٠٢	٠,٠١	٧٠,٧٣	٣,٦٩	١,٣٣	-	١,٩٧	٦,٩٩	-
بنى سويف	٦٦,٤٧	٣,١	٠,٠٦	٠,٠٦	٦٩,٦٩	٠,٤١	١,١٣	٠,٨٤	٠,٩٦	٣,٣٤	١٦,٠٢
الفيوم	٢١,٢	١٩,٢٥	٠,٠٢	٦,٦٣	٤٧,١	٠,١١	١,١	-	٢,٠٤	٣,٢٥	٧,٣٤
المنيا	٦١	١,٨٥	٠,٧١	-	٦٣,٦٥	٢,٤٨	٢,٤٩	٢,٧	١,٠٩	٨,٧٦	١٠,٠٧
ج- مصر العليا :	٣٠,٦١	٣٣,٤٦	٥	-	٦٩,٠٧	١,٠٦	١,٨٢	٠,٠٢	٠,٩٦	٣,٨٦	٣,٩٨
أسيوط	٢٦,٨٤	٤٢,٧	٢,٤	-	٧١,٩٤	١,٠١	١,١٥	٠,٠٦	٢,٣٨	٤,٦	٧,٦٨
سوهاج	٤١,٨٥	٣٩,٥٢	٢,١٢	-	٨٣,٤٩	١,٦٩	٠,٨١	-	٠,١٦	٢,٦٦	٣,١٧
قنا	١٤	١٥,٨	١٦,١٦	-	٤٥,٩٦	٠,٠٩	٢,١٧	-	-	٢,٢٦	-
أسوان	٣١,٣٨	١١,٢١	-	-	٤٢,٥٩	٠,٩٥	٥,٣٥	-	-	٦,٣	-
الأقصر	٦٤,٩٢	٢,٥٢	٦,٢٤	-	٧٣,٦٨	١,٠٨	١٤,٩٦	-	-	١٦,٠٤	-
جملة داخل الوادي	٢٩,٨٩	٦,٢٨	٢,٠٤	٢٦,٠٢	٦٤,٢٣	٠,٩٨	٠,٧٦	٠,٢٤	٠,٦	٢,٥٨	١١,٩٥
د- خارج الوادي :	٩,٤٢	٠,١	٢,٤٢	١,٣٥	١٣,٢٩	١١,٧٧	٣,٨٧	٠,٠٢	٠,١٩	١٥,٨٥	٠,٠٢
الوادي الجديد	٥,١٢	١	-	١٢,٠٨	١٨,٢	٠,٢٨	٠,٤٦	-	٠,٢٩	١,٠٣	٠,١٧
مطروح	٢,٢٨	-	-	-	٢,٢٨	٠,٢٦	٠,٠٧	-	٠,١٢	٠,٤٥	-
شمال سيناء	٠,٨٢	-	-	-	٠,٨٢	-	-	-	-	-	-
جنوب سيناء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النوبارية	١٥,٥٧	-	٤,٦٥	٠,١٦	٢٠,٣٨	٢٢,٣٩	٧,٢٨	٠,٠٣	٠,٢٢	٢٩,٩٢	-
إجمالى الجمهورية	٢٧,٧١	٥,٦٢	٢,٠٨	٢٣,٣٩	٥٨,٨	٢,١٣	١,٠٩	٠,٢١	٠,٥٦	٣,٩٩	١٠,٦٨

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعي لعام ٢٠٠٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٣

تابع جدول رقم (٣/٢) التوزيع النسبي للأراضي المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية فيما بين المحاصيل الصيفية والنيلية المختلفة خلال عام ٢٠٠٢ م .

المحافظات	التوزيع النسبي للأراضي المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية (%)						
	بصل	خضروات				محاصيل أخري	الأجمالي
		بطاطس	طماطم	أخري	جملة		
أ- الوجه البحري :	٠,١١	٢	٢,٩٩	١٠,٦٩	١٥,٦٨	٤,٠٣	١٠٠,٠٩
الأسكندرية	-	١,١	٢٥,٤٨	٥١,٦٩	٧٨,٢٧	٣,٢٦	١١١,٠٦
البحيرة	٠,٠٢	٢,٤٧	٤,٥٦	١٧,٢٨	٢٤,٣١	٤,٧٩	١٠٦,٦٩
الغربية	-	٣,٤٨	٠,٤١	٢,٥٧	٦,٤٦	٣,٤٨	١٠٢,١٧
كفر الشيخ	-	٠,١٣	٢,١٩	٩,٢٩	١١,٦١	٣,٨٣	٨٨,٦
الدقهلية	٠,٠٤	٢,٨٦	٠,٥١	٣,٥٦	٦,٩٣	١,٥٧	١٠٨,٩٧
دمياط	٠,٠٣	١,٦٣	١,٥٧	٨	١١,٢	١٠,٢١	٩٧,١٢
الشرقية	٠,١	١,٠١	١,٦٣	٧,٩٤	١٠,٥٨	١,٩٥	٩٢,٠١
الإسماعيلية	٠,٣٩	٠,٨٤	٦,٤٣	٢١,٢١	٢٨,٤٨	٩,٩	٩١,٩٦
بورسعيد	-	-	-	٠,٣١	٠,٣١	٢٤,٨٢	٧٢,٨١
السويس	-	-	١٩,٥	١٣,٥٥	٣٣,٠٥	٢٩,٤٧	١٠١,٥٢
المنوفية	٠,١	٥,٦٧	٠,٢٤	٧,٣٩	١٣,٣	١,٦٢	١٠٨,٦٧
القليوبية	١,٧٣	١,٣٣	٣,١	٩,٠٧	١٣,٥	١٢,٣٦	١٠١,٠١
القاهرة	٠,٠٩	-	٣,٧	١٤,٠٢	١٧,٧٢	٢٥,٦٩	٧٠,٢٣
ب- مصر الوسطى :	٠,٦	٢,٤٢	٥,١٧	١٠,٧	١٨,٢٩	٧,٠٨	١٠١,٢٤
الجيزة	٤,٩٣	٦,٢٩	١٤,٩٥	٣٣,٢٥	٥٤,٤٩	١٢,٣١	١٤٩,٤٥
بنى سويف	-	٠,٩٤	٤,٥٧	٧,٠٢	١٢,٥٣	١,٠٥	١٠٢,٦٣
الفيوم	-	-	٥,١٥	٧,٢٥	١٢,٤	١٥,٧٧	٨٥,٨٦
المنيا	-	٤,٢٦	٢,٠٥	٨,١٨	١٤,٤٩	٠,٧٤	٩٧,٩١
ج- مصر العليا :	-	٠,٢١	٢,١٢	٤,٣١	٦,٦٤	٥,٨٦	٨٩,٤١
أسيوط	-	٠,٢٦	٢,٠٧	٣,٦٤	٥,٩٧	٣,٧٨	٩٣,٩٧
سوهاج	-	٠,٣٤	٠,٥٣	٢,٨٦	٣,٧٣	٤,٢٢	٩٧,٢٧
قنا	-	-	٣,١٤	٣,١	٦,٢٤	٦,٩٣	٦١,٣٩
أسوان	-	-	٨,٤	٢٠,٢٦	٢٨,٦٦	٢٣,٤٢	١٠٠,٩٧
الأقصر	-	-	١,٩٥	٨,٣٢	١٠,٢٧	١١,٠٥	١١١,٠٤
جملة داخل الوادي	٠,٢	١,٨٤	٣,٣٢	٩,٨	١٤,٩٦	٤,٩٢	٩٨,٨٤
د- خارج الوادي :	٠,١	٠,٧٧	١٢,١٨	٢٤,٩١	٣٧,٨٦	٢,٠٢	٦٩,١٤
الوادي الجديد	٠,٩٥	-	١,٣١	٤,١٤	٦,٤٥	٩,٠٥	٣٥,٨٥
مطروح	-	٠,٠٣	٣,٨٣	١٣,٢٣	١٧,٠٩	٠,٢٨	٢٠,١
شمال سيناء	-	٠,٢٣	٥,١٧	٣١,٠٣	٣٦,٤٣	-	٣٧,٢٥
جنوب سيناء	-		٧,٥٨	١٩,٥٣	٢٧,١١	-	٢٧,١١
النوبارية	-	١,٤٤	٢٠,٢٣	٣٥,٧	٥٧,٣٧	١,٨٧	١٠٩,٥٤
إجمالى الجمهورية	٠,٣٣	١,٧٣	٤,٢٧	١١,٤	١٧,٤	٤,٦١	٩٥,٨١

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعي لعام ٢٠٠٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٣

٣- فرص التوسع فى زراعة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية بالأراضى المنزرعة حالياً :

(١/٣) أولويات التوسع فى إنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية : إن التوسع فى إنتاج السلع الغذائية المشار إليها بالأراضى المنزرعة حالياً لابد وأن يأتى على حساب غيرها من المحاصيل الزراعية المنزرعة بها ، إلا أن ذلك قد يكون له حدوده التى لاتسمح بالتوسع فى إنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية إلى المستويات المطلوبة لتجنب مخاطر السوق الدولية لهذه السلع بدرجة كاملة ، إما بسبب كبر المساحات المطلوبة لزيادة الإنتاج المحلى من هذه السلع إلى المستويات التى تفى بالإحتياجات المحلية منها أو بسبب القيود الفنية التى يفرضها نظام الإنتاج الزراعى ، والتنمية المستدامة للإنتاج الزراعى أو كليهما معاً ، وهو ماقد يفرض بدوره التساؤل التالى : ماهى أولويات التوسع فى إنتاج السلع الغذائية المشار إليها وماهى الزراعات التى يمكن التوسع على حسابها فى إنتاج هذه السلع ؟ ... وفى الواقع إن الإجابة على الشطر الأول من هذا التساؤل تجيب عنه طبيعة مخاطر السوق الدولية لكل من هذه السلع ، كما يجيب عن الشطر الثانى من هذا التساؤل نظام ودورة الإنتاج الزراعى بالزراعة المصرية والتى يمكن إيجازها فى النقاط التالية :

- إن موسمية الإنتاج فى الزراعة المصرية تشير إلى أن القمح ، والبقوليات وبنجر السكر تعد من المحاصيل الموسمية الشتوية ، ومن ثم فإن التوسع فى المساحات المنزرعة بأى من هذه المحاصيل فى الأراضى المنزرعة حالياً لابد وأن يأتى على حساب المساحات المنزرعة بغيرها من المحاصيل الموسمية الشتوية الأخرى المنزرعة بنفس الأراضى والمشار إليها من قبل . أما من حيث أولويات التوسع فى زراعة هذه المحاصيل ، فإن طبيعة مخاطر السوق الدولية لكل من هذه السلع إلى جانب أهميتها كسلعة غذائية ضرورية ، والمشار إليها من قبل ، تأتى بمحصول القمح فى المرتبة الأولى فى قائمة الأولويات ثم يليها فى ذلك مجموعة المحاصيل البقولية ، ثم بنجر السكر .
- كما تشير موسمية الإنتاج فى الزراعة المصرية أيضاً إلى أن محصول الأذرة ، ومحاصيل البذور الزيتية تعد من المحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية ، ومن ثم فإن التوسع فى المساحات المنزرعة بها بالأراضى المنزرعة حالياً لابد وأن يأتى على حساب المساحات المنزرعة بغيرها من المحاصيل الصيفية والنيلية الأخرى والمشار إليها من قبل . أما من حيث أولويات التوسع فى زراعة هذه المحاصيل فإن طبيعة

مخاطر السوق الدولية لكل من هذه السلع تأتى بمحصول الأذرة فى المرتبة الأولى فى قائمة الأولويات ثم يليه فى ذلك مجموعة محاصيل البذور الزيتية . ومع ذلك فقد تأتى مجموعة محاصيل البذور الزيتية فى المرتبة الأولى من حيث الأولوية من منظور أهميتها كسلعة غذائية ضرورية .

- إذا كانت مجموعة المنتجات الحيوانية من لحوم ، وألبان ومنتجاتها تمثل وزناً كبيراً فى تكلفة الواردات المصرية من السلع الغذائية ، إلا أن طبيعة مخاطر السوق الدولية لهذه المجموعة من السلع بالقياس إلى غيرها من السلع الغذائية الإستراتيجية الأخرى تأتى بهذه المجموعة من السلع فى المرتبة الأخيرة فى سلم أولويات التوسع فى إنتاجها من منظور هذه المخاطر . هذا وإذا كان الإنتاج من محصول البرسيم الشتوى ماهو إلا دالة فى الطلب على اللحوم ومنتجاتها ، فإن التوسع فى زراعات هذا المحصول على حساب غيره من المحاصيل الأخرى (خارج دائرة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية المشار إليها) يأتى أيضاً فى المرتبة الأخيرة فى قائمة هذه الأولويات ، كما أن وجوده فى هذه المرتبة المتأخرة فى قائمة الأولويات ، قد يجعل من التوسع فى المساحات المنزرعة بالقمح ، والبقوليات على حساب المساحات المنزرعة به من التوجهات المرغوبة للحد من مخاطر السوق الدولية للقمح .

(٢/٣) أولويات التخفيض فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزراعية الأخرى : إن التوسع فى إنتاج أى من السلع الغذائية الإستراتيجية الشتوية المشار إليها ، والممثلة فى القمح ، والبقوليات ، وبنجر السكر تفرض وجود البرسيم فى مقدمة قائمة المحاصيل التى يمكن تخفيض المساحات المنزرعة بها لصالح التوسع فى المساحات المنزرعة بأى من هذه السلع الغذائية الإستراتيجية . ومن المبررات التى تؤكد على ذلك والتى يمكن أن تستند إليها الدراسة الحالية مايمكن ذكره فى النقاط التالية :

- يعد محصول البرسيم هو المنافس الأول لمحصول القمح على إستخدام الأراضى الزراعية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية حيث يشغل النسبة الأكبر من هذه الأراضى فى الموسم الشتوى ، كما يشغل كلا المحصولين معاً مايقرب من ٧٦% من مساحتها ، أما النسبة المتبقية من هذه الأراضى فتشغلها مجموعات المحاصيل الشتوية الأخرى ، والتى من بينها مجموعة محاصيل البقوليات ، وبنجر السكر ، والتى تعد من بين السلع الغذائية الإستراتيجية التى يستهدف التوسع فى الإنتاج المحلى منها ، كما تشمل هذه النسبة أيضاً زراعة بعض المحاصيل التصديرية الأخرى

والتى من بينها الكتان ، والبصل ، والثوم ، والبطاطس إلى جانب محاصيل الخضروات الأخرى ، والتى يفترض الحفاظ على المساحات المنزرعة بها حالياً بغرض الحفاظ على الصادرات الزراعية منها ، وعدم الإخلال بالتوازن القائم حالياً مابين الإنتاج والإستهلاك المحلى من الخضروات . وحتى إذا ماأفترض جدلياً إمكانية تخفيض المساحات المنزرعة حالياً من هذه المجموعات الأخيرة من المحاصيل لصالح التوسع فى زراعات القمح فستظل مشكلة العجز فى الإنتاج المحلى من القمح قائمة ، وذلك نظراً لهامشية المساحات التى يمكن تخفيضها من زراعات هذه المحاصيل ، من ناحية ، وكبر المساحات الإضافية اللازمة لزيادات الإنتاج المحلى من القمح بكميات ملموسة من ناحية أخرى ، وهو مايفرض بالتبعية حتمية التوسع فى زراعات القمح على حساب المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم .

- ومع التسليم بما تم ذكره فى النقطة السابقة كمبرر للتوسع فى زراعات القمح على حساب المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم مع وجود المخاطر الكبيرة فى السوق الدولية للقمح ، وبغض النظر عن الحسابات الإقتصادية المترتبة على ذلك ، فإن الحسابات الإقتصادية ذاتها قد تؤكد على أهمية هذا التوجه . حيث أشارت دراسة سابقة بمعهد التخطيط القومى[٤]إلى تقدير صافى العائد الإقتصادى للفدان من محصول القمح فى عام ١٩٩٢ بنحو ٦٣٣ جنيه مقابل ٧٥٤ ، ٢٤١ جنيه للفدان من كل من البرسيم المستديم ، والبرسيم التحريش على التوالى ، وبمتوسط يبلغ نحو ٥٩٥ جنيه للفدان من محصول البرسيم فى مجمله . وإذا كانت هذه النتائج تشير إلى زيادة صافى العائد الإقتصادى للفدان من القمح عنه فى حالة محصول البرسيم فى مجمله وبنسبة تبلغ نحو ٦,٤% ، إلا أنها تشير إلى زيادة صافى العائد الإقتصادى للفدان من محصول البرسيم المستديم عنه فى حالة القمح بنسبة تبلغ نحو ١٩,١% مع زيادة صافى العائد الإقتصادى للفدان من القمح عنه فى حالة البرسيم التحريش بنسبة تبلغ نحو ١٦٢,٧%.

ولقد تضمنت نتائج نفس الدراسة تقدير صافى العائد الإقتصادى للمتر المكعب من المياه (عند أسوان) والمستخدمة فى زراعات كل من القمح ، والبرسيم بنحو ٠,٣٥٨جنيه/م^{٣} فى حالة زراعات القمح ، وبنحو ٠,٢٤٥ ، ٠,١٦٤جنيه/م^{٣} فى حالة زراعات كل من البرسيم المستديم ، والبرسيم التحريش على الترتيب ، وهو مايشير بالتبعية إلى تفوق زراعات القمح عن زراعات البرسيم من حيث صافى العائد

الإقتصادى من مياه الرى المستخدمة بها وبنسبة تبلغ نحو ٤٦,١% فى حالة البرسيم المستديم ونحو ١١٨,٣% فى حالة زراعات البرسيم التحريش. وعلى ذلك إذا كانت موارد المياه تعد حالياً هى العنصر الحاكم للتوسع الزراعى فإن تعظيم العائد الإقتصادى من إستخداماتها يفرض التوجه نحو التوسع فى زراعات القمح على حساب المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم . وفى دراسة أخرى[٥] لنفس المعهد قدر صافى العائد الإقتصادى للفدان من محصول القمح فى عام ١٩٩٨ بنحو ٨١٩,٢ جنيه ، كما قدر صافى العائد الإقتصادى للمتر المكعب من مياه الرى المستخدمة فى زراعاته بنحو ٠,٤٦٣جنيه/م^{٣} حيث تشير هذه التقديرات إلى زيادة صافى العائد الإقتصادى للفدان من زراعات القمح خلال عام ١٩٩٨ بنحو ٢٩,٤% عنه فى عام ١٩٩٢ ، كما تشير إلى زيادة صافى العائد الإقتصادى للمتر المكعب من مياه الرى فى زراعات القمح بنفس النسبة . وإذا كانت نتائج هذه الدراسة الأخيرة تخلو من نفس التقديرات بالنسبة لمحصول البرسيم ، إلا أنها تشير إلى وجود الميزة النسبية للزراعة المصرية فى إنتاج القمح .

- إن التخوف من تخفيض المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم بسبب ماقد يترتب على ذلك من نقص فى الإنتاج المحلى من اللحوم ، والألبان ، قد لايكون صحيحاً وبنسبة كاملة . فمع التسليم بصحة إحتمالات ذلك ، إلا أن النقص فى الإنتاج من اللحوم ، والألبان لايتوقع وبدرجة كبيرة من الدقة أن يكون بنفس نسبة النقص فى المساحات المنزرعة بالبرسيم ، إذ أنه يعد من محاصيل الأعلاف الموسمية ، والتى تتغذى عليها الحيوانات لفترة موسمية خلال العام يليها تغذية الحيوانات المنتجة للحوم والألبان على مكونات علفية أخرى ، وبذلك يعد البرسيم أحد المكونات الداخلة فى منظومة تغذية هذه الحيوانات ، وليس هو المكون الوحيد ، ومن ثم لايتوقع أن يترتب على تخفيض المساحات المنزرعة بالبرسيم نقص الإنتاج من اللحوم والألبان بنفس نسبة النقص فى هذه المساحات . وقد يؤكد على ذلك مايوجد من تباينات ملحوظة فيما بين الأقاليم والمناطق الزراعية المختلفة من حيث كثافة الحيوانات الزراعية بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية ، ومتوسط نصيب الرأس من الماشية من المساحات المنزرعة بالبرسيم فى كل منها ، حيث تشير نتائج دراسة أخرى[٦] لمعهد التخطيط القومى إلى إرتفاع الكثافة الحيوانية على الأرض الزراعية فى أقليمى مصر الوسطى ، ومصر العليا عنه فى مناطق الوجه البحرى ، فى نفس الوقت الذى ينخفض فيه متوسط نصيب الرأس من الماشية الزراعية من المساحة المنزرعة

بالبرسيم فى الأقليم الأول ، والثانى عنه فى مناطق الوجه البحرى ، وبنسب كبيرة . حيث تضمنت نتائج هذه الدراسة تقدير حمولة الألف فدان من الأراضى الزراعية من الماشية خلال عام ٢٠٠٠ بنحو ١٣٤٤ ، ١٢٥٨ ، ٨٥٤ رأس فى كل من أقاليم مصر الوسطى ، ومصر العليا والوجه البحرى على الترتيب ، وذلك بالإضافة إلى ١٢٢١ ، ٢٢٠٨ ، ٥٩٥ رأس من الأغنام فى كل من هذه الأقاليم وعلى الترتيب . أما متوسط نصيب الرأس من الماشية من المساحات المنزرعة بالبرسيم فى كل من هذه الأقاليم فيقدر بنحو ٠,٢٤ ، ٠,١٨ ، ٠,٤٥ فدان على التوالى ، وهو مايشير بالتبعية إلى أن متوسط نصيب رأس الماشية من المساحة المنزرعة بالبرسيم فى إقليم مصر الوسطى يرتفع عن مثيله فى إقليم مصر العليا بنسبة تبلغ نحو ٣٣,٣% ، كما يرتفع هذا المتوسط فى إقليم الوجه البحرى عن مثيله فى إقليم مصر العليا بنسبة تبلغ نحو ١٥٠% . كذلك أيضاً تشير نتائج نفس الدراسة إلى وجود هذه التباينات وبنسبة كبيرة أيضاً فيما بين المناطق الزراعية المختلفة داخل كل من هذه الأقاليم الثلاث ، حيث تراوح متوسط نصيب رأس الماشية من المساحة الأرضية المنزرعة بالبرسيم مابين ٠,١٣ فدان كحد أدنى (فى محافظة القاهره) ، ٠,٨٣ فدان كحد أعلى (فى محافظة الدقهلية) بإقليم الوجه البحرى ، كما تراوح هذا المتوسط مابين ٠,١٥ فدان كحد أدنى (فى محافظة المنيا) ، ٠,٥١ فدان (فى محافظة الفيوم) كحد أعلى فى إقليم مصر الوسطى . أما فى إقليم مصر العليا ، فقد تراوح هذا المتوسط مابين ٠,٠٨ فدان (فى محافظتى قنا ، وأسوان) كحد أدنى ، ٠,٢٣ فدان (فى محافظتى أسيوط ، وسوهاج) كحد أعلى .

إن التباينات الواضحة والكبيرة بين الأقاليم والمناطق الزراعية المختلفة من حيث متوسط نصيب رأس الماشية من المساحة المنزرعة بالبرسيم فى كل منها إنما تشير فى مدلولها إلى تكيف المنتج الزراعى فى إعداده لبرنامج تغذية الماشية والحيوانات الزراعية مع البيئة الإنتاجية الزراعية فى منطقته ، وإستخدامه للمنتجات والمخلفات الزراعية الثانوية فى تغذية الماشية خلال الموسم الشتوى ، وليس بالإعتماد كلية على محصول البرسيم ، وهو مايشير بدوره إلى وجود الفرص لتخفيض المساحات المنزرعة بالبرسيم خاصة فى المناطق والأقاليم التى يرتفع فيها هذا المتوسط إذا ماوجدت البرامج الإرشادية التى تتضمن التعرف على كيفية تكيف برامج تغذية الماشية فى الأقاليم والمناطق التى ينخفض بها متوسط رأس الماشية من المساحة المنزرعة بالبرسيم ، مع البيئة الإنتاجية الزراعية فى هذه المناطق ، ونقل نتائجها

إلى مربى الماشية الزراعية فى الأقاليم والمناطق الزراعية الأخرى التى يرتفع فيها هذا المتوسط . وهنا يجدر التنويه أيضاً إلى أن تخفيض المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم لصالح التوسع فى زراعات القمح قد لايعنى نقص الإنتاج الكمى من الأعلاف حيث يصاحب التوسع فى زراعات القمح زيادة الإنتاج من أتبانه الجافة والتى تستخدم أساساً فى تغذية الماشية ، حيث يمكن لهذه الزيادة تعويض جانباً كبيراً من النقص فى الإنتاج من البرسيم (والذى تشكل الرطوبة – المياه – نسبة كبيرة من مكوناته) ، وإن كان ذلك لاينفى حقيقة إرتفاع القيمة الغذائية لمحصول البرسيم عنه فى أتبان القمح ، وهو مايمكن تعويضه بتعديل المكونات الغذائية فى تبن القمح بالأساليب الصناعية المعروفة ، والتى يمكن الإشارة إليها فيما بعد .

- وأخيراً إذا جاز القبول بأن تخفيض المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم لصالح التوسع فى زراعات القمح يمكن أن يؤدى إلى نقص الإنتاج من اللحوم ، والألبان ، حتى وإن كان بنسبـــة أقل عن نسبة النقص فى المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم ، وهو ماقد يؤدى إلى زيادة الواردات من اللحوم ، والألبان ، إلا أن ذلك لاينفى حقيقة تقليل المخاطر الكبيرة المحتمل أن تواجه مصر فى السوق الدولية للقمح من خلال الإنتقال إلى سوق دولية لسلعة أخرى (اللحوم) تتصف بقلة أو ضعف المخاطر المحتملة بها .

وبالنسبة للتوسع فى إنتاج أى من السلع الغذائية الإستراتيجية الصيفية والنيلية والممثلة فى محصول الأذرة ، ومجموعة محاصيل البذور الزيتية ، فيفرض وجود محصول الأرز فى مقدمة قائمة المحاصيل الصيفية والنيلية التى يمكن تخفيض المساحات المنزرعة بها لصالح التوسع فى زراعات الأذرة ومجموعة محاصيل البذور الزيتية . وقد تضم هذه القائمة أيضاً مجموعة محاصيل الخضروات أيضاً . ومن المبررات التى تستند إليها الدراسة فى تأكيد ذلك مايمكن ذكره فيمايلى:

- يعد محصول الأرز ، ومجموعة محاصيل الخضروات الصيفية والنيلية هى المنافس الأول لمحصول الأذرة على إستخدام الأراضى الزراعية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية ، حيث تشغل زراعات هذه المحاصيل مجتمعة مايقرب من ٧٦,٢% من المساحة الإجمالية لهذه الأراضى (جدول رقم ٣/٢). أما النسبة المتبقية منها فتزرع بمجموعة المحاصيل الزيتية (وبنسبة ٤% من هذه الأراضى) وهى من المحاصيل التى يستهدف التوسع فى الإنتاج المحلى منها ، كما تشمل هذه النسبة أيضاً زراعة الأقطان ، والبصل (وبنسبة تبلغ نحو ١١% من هذه الأراضى) ، وهى

من المحاصيل التصديرية التى يفترض الحفاظ على المساحات المنزرعة بها بغرض الحفاظ على الصادرات منها وتلبية الإحتياجات المحلية . أما الجزء الباقى من النسبة المتبقية فتزرع بمحاصيل زراعية أخرى من بينها محاصيل تصديرية مثل النباتات الطبية والعطرية ، ومحاصيل محلية أخرى كالأعلاف الصيفى وغيرها . وهنا أيضاً إذا مافترض جدلياً إمكانية تخفيض المساحات المنزرعة بالمجموعات الأخيرة من هذه المحاصيل لصالح التوسع فى زراعات الأذرة أو محاصيل البذور الزيتية ، فستظل مشكلة العجز فى الإنتاج المحلى من الأذرة ، والبذور الزيتية قائمة أيضاً نظراً لهامشية المساحات التى يمكن تخفيضها من زراعات هذه المحاصيل من ناحية ، وكبر المساحات الإضافية اللازمة لزيادة الإنتاج المحلى من الأذرة ، أو البذور الزيتية بكميات ملموسة من ناحية أخرى ، وهو مايفرض بالتبعية حتمية التوسع فى زراعات الأذرة أو مجموعة محاصيل البذور الزيتية على حساب المساحات المنزرعة بمحصول الأرز ، أو المنزرعة بالخضروات الصيفية والنيلية . وهنا أيضا قد يثار القول بأن زراعات الخضروات الصيفية والنيلية تضم فيما بينها محاصيل تصديرية يفترض الحفاظ على المساحات المنزرعة بها بغرض الحفاظ على الصادرات منها إلى جانب أهمية الحفاظ على المساحات الأخرى المنزرعة بالخضروات الأخرى بغرض الحفاظ على التوازن القائم مابين الإنتاج والإستهلاك المحلى منها . ومع التسليم بأهمية وصحة هذا القول ، إلا أن ذلك قد لاينفى حقيقة إمكانية تخفيض المساحات المنزرعة بمجموعة الخضروات الصيفية والنيلية أمام علامات التعجب والتساؤل عن أسباب زيادة المساحة المنزرعة بالخضروات وإرتفاع نسبة تمثيلها فى المساحة الإجمالية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية خلال الموسم الصيفى والنيلى عنه فى حالة الموسم الشتوى ، حيث وصلت المساحات المنزرعة بها خلال الموسم الصيفى والنيلى إلى مانسبته ١٧,٤٠% من مساحة هذه الأراضى (جدول ٣/٢) مقابل نسبة بلغت نحو ٧,٩١% منها خلال الموسم الشتوى (جدول ٢/٢). والواقع أن الإجابة على هذا التعجب والتساؤل قد تأتى فى جانب منها فى ضعف نظام المعلومات الزراعية والتسويقية ، ومن ثم إتخاذ الكثيرين من المنتجين الزراعيين قرارات عشوائية بشأن زراعتهم للخضروات ، ومع كثرة أعداد المنتجين الزراعيين (مايقرب من ٣,٠ مليون منتج زراعى) يتوقع أن تأتى مجمل المحصلة النهائية لقراراتهم بنتائج منحرفة عن المساحات الواجب زراعتها بالخضروات خلال هذا الموسم والكافية لتلبية الإحتياجات منها . وقد يؤكد على ذلك مايشاهد فى أسواق الخضروات من تالف أو فاقد فى

المعروض منها والتى تقدره الإحصاءات الرسمية المنشورة [٧] بما يقرب من ١٠% من المعروض منها ، والذى يمكن تجنب نسبة كبيرة منه إذا ماوجدت وسائل التعبئة والنقل المناسبة ، إلى جانب وسائل الحفظ والتبريد . أما بالنسبة للمبررات الأخرى الداعية إلى تخفيض المساحات المنزرعة بالأرز على الرغم من أنه يعد من المحاصيل التصديرية فهو مايمكن للدراسة الإجابة عليه فى النقطة التالية .

- إن القول بالتوسع فى المساحات المنزرعة بالأذرة أو مجموعة المحاصيل الزيتية على حساب محصول الأرز التصديرى فى عموميته قد يستند إلى إرتفاع إستهلاك المحصول الأخير من مياه الرى عنه فى حالة المحاصيل الموسمية الأخرى ، ومن ثم الحاجة إلى توفير مياه الرى لأغراض التوسع الزراعى فى الأراضى الجديدة . وقد ينتفى هذا المبرر إذا ماأخذ بالحسابات الإقتصادية بغرض تعظيم العائد الإقتصادى من مياه الرى المستخدمة . وفى هذا الشأن تشير دراسة سابقة [٨] لمعهد التخطيط القومى إلى تقدير صافـــى العائد الإقتصادى للفدان من محاصيل الأذرة الشامى الصيفى ، والأذرة الرفيعة الصيفى خلال عام ١٩٩٢ بنحو ٤٣٤ ، ٣٤٧ جنيه لكل منهما على الترتيب مقابل مايقرب من ٢٨٢ جنيه للفدان من محصول الأرز . كما تضمنت نتائج نفس الدراسة تقدير صافى العائد الإقتصادى للفدان من مجموعة المحاصيل الزيتية بنحو ٧٢٢ ، ١٩٤ ، ٦٤٢ جنيه للفدان فى حالة كل من محاصيل السمسم ، وفول الصويا ، وعباد الشمس على الترتيب ، ومن ثم فتشير هذه النتائج إلى تفوق زراعات الأذرة ، ومجموعة المحاصيل الزيتية بإستثناء فول الصويا عن زراعات الأرز بالنسبة للعائد الإقتصادى من الأراضى المستخدمة فى زراعتها . أما بالنسبة لتقدير صافى العائد الإقتصادى للمتر المكعب من المياه المستخدمة فى رى هذه الزراعات فيبلغ نحو ٠,١١٢ ، ٠,٠٦٩ ، ٠,١٥٩ ، ٠,٠٣٥ ، ٠,١١٦ جنيه /م٣ فى حالة كل من الأذرة الشامى الصيفى ، والأذرة الرفيعة الصيفى ، والسمسم ، وفول الصويا ، وعباد الشمس على الترتيب ، وذلك مقابل مايقرب من ٠,٠٢٧جنيه للمتر المكعب من مياه الرى المستخدمة فى زراعات الأرز الصيفى ، وهو مايشير أيضاً إلى تفوق زراعات الأذرة ، ومجموعة محاصيل البذور الزيتية عن زراعات الأرز بالنسبة للعائد الإقتصادى من مياه الرى المستخدمة . وفى دراسة أخرى[٩] لنفس المعهد تضمنت نتائجها تقدير صافى العائد الإقتصادى للفدان من محصول الأرز خلال عام ١٩٩٨ بنحو ١١٩٣,٢ جنيه مقابل مايقرب من ٣٢٨,١ جنيه للفدان من محصول الأذرة الشامى ، ونحو ١٨٣,١ ، (٨٢,٩) جنيه للفدان من كل من محصولى

عباد الشمس ، وفول الصويا على الترتيب ، حيث تشير هذه النتائج إلى تفوق زراعات الأرز عن زراعات الأذرة ، ومحاصيل البذور الزيتية المذكورة من حيث العائد الإقتصادى من الأراضى المستخدمة فى زراعتها . أما بالنسبة لتقديرات صافى العائد الإقتصادى من مياه الرى المستخدمة فى هذه الزراعات ولنفس العام فتبلغ نحو ٠,١١٤ جنيه/م^{3} فى حالة الأرز مقابل مايقرب من ٠,٠٨٥ ، ٠,٠٣٣ ، (٠,٠١٥) جنيه/م^{3} فى حالة زراعات كل من الأذرة الشامى ، وعباد الشمس ، وفول الصويا على الترتيب ، وحيث تشير هذه التقديرات أيضاً إلى تفوق زراعات الأرز ، عن زراعات الأذرة ، ومجموعة المحاصيل الزيتية المشار إليها من حيث العائد الإقتصادى من مياه الرى المستخدمة فى زراعاتها .

وإذا كانت التقديرات الأخيرة تشير إلى أفضلية زراعات الأرز عن زراعات الأذرة ومجموعة المحاصيل الزيتية بالنسبة للعائد الإقتصادى من الموارد الأرضية والمائية المستخدمة فى زراعتها خلال عام ١٩٩٨ ، وعلى عكس الحال خلال عام ١٩٩٢ ، فإن ذلك قد يعزى وبطبيعة الحال إلى التغيرات فى الأسعار الدولية لهذه المحاصيل ، إلا أنه لايعنى بالضرورة وجود الأفضلية لزراعات الأرز بشكل عام . فمع وجود نظام تخزين المياه (فى بحيرة السد العالى) وتوزيعها على الزراعات المختلفة فقد يذهب الوفر فى مياه الرى والناشىء عن تخفيض المساحات المنزرعة بالأرز إلى زراعات أخرى تتميز بإرتفاع العائد الإقتصادى من مياه الرى المستخدمة بها سواء فى الموسم الشتوى أو الصيفى والنيلى . ومن الأمثلة على ذلك محاصيل الفول البلدى ، والثوم ، والقمح ، والنيجر ، والطماطم الشتوى ، والبصل الشتوى ، والبطاطس ، والطماطم الصيفى ، والقطن والتى تناولت الدراسة الأخيرة المشار إليها تقدير صافى العائـــد الإقتصادى للمتر المكعب من مياه الرى المستخدمة فى زراعاتها بنحو ٠,٥٩٣، ١,٤٣٢ ، ٠,٤٦٣ ، ٠,١٦٧ ، ٠,٦٤٩ ، ٠,٣١٦ ، ٠,٤١٨ ، ٠,٣٦٨ ، ٠,٣٣٩ جنيه/م^{3} فى حالة كل منهما على الترتيب . ومن هنا فإن قراراً بالتوسع فى زراعات الأذرة على حساب المساحات المنزرعة بالأرز إنما يستند على طبيعة المخاطر التى تتضمنها السوق الدولية للأذرة فى نفس الوقت الذى يمكن فيه تعويض الفاقد الإقتصادى الناشىء عن التوسع فى زراعات المحصول الأول على حساب المساحات المنزرعة بالمحصول الثانى بالإضافات الإقتصادية الناشئة عن التوسع فى زراعات المحاصيل الزراعية الأخرى مرتفعة العائد الإقتصادى والمترتبة عن الوفر

فى مياه الرى ، والناتج عن تخفيض مساحات الأرز . وأخيراً إذا كان من الملاحظ تفوق زراعات الأذرة عن زراعات مجموعة محاصيل البذور الزيتية من حيث العائد الإقتصادى من مياه الرى المستخدمة فى زراعاتها فإن فى ذلك مايشير بالتبعية إلى أن محصول الأذرة يسبق مجموعة المحاصيل الزيتية من حيث أولوية التوسع فى الزراعة ، وليس فقط من منظور طبيعة مخاطر السوق الدولية لكل منهما والمشار إليها من قبل .

(٣/٣) فرص التوسع فى زراعة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية :

(أ) القمح ، والبقوليات : سبق التنويه إلى أن صافى الواردات السنوية المصرية من القمح ودقيقه خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ قد بلغ مايقرب من ٦,١٤٥ مليون طن تمثل مايقرب من ٩٦,٢% من الإنتاج السنوى لمصر من القمح خلال هذه السنوات ، ومع فرضية ثبات الفجوة النسبية مابين الإنتاج المحلى من القمح ، والإستهلاك منه عند هذه النسبة خلال عام ٢٠٠٢ ، والذى تشير إستخدامات الأراضى الزراعية خلاله إلى أن المساحات المنزرعة من القمح قد بلغت مانسبته ٣٧,٠٤% من إجمالى المساحة الأرضية الموجهة لزراعة المحاصيل الموسمية ، لكان معنى ذلك الحاجة إلى التوسع فى المساحات المنزرعة من القمح لتصل إلى مانسبته ٧٢,٦٧% من هذه الأراضى إذا كان من المستهدف القضاء على هذه الفجوة ، والإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من القمح . كما سبق التنويه أيضاً إلى أن صافى الواردات السنوية المصرية من البقوليات خلال نفس الفترة قد بلغ مايقرب من ٢٣٠,٧ ألف طن تمثل مايقرب من ٥٢,٤% من الإنتاج السنوى من البقوليات خلال نفس الفترة ، كما تشير إستخدامات الأراضى الزراعية عام ٢٠٠٢ إلى أن المساحات المنزرعة منها بلغت نحو ٥,٨٩% من إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية ، وهو مايشير بالتبعية إلى أن الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من البقوليات يستلزم التوسع فى المساحات المنزرعة بها إلى مايقرب من ٨,٩٨% من الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية . ومن هنا فإن هدفاً إفتراضياً للإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من القمح ، والبقوليات يستلزم التوسع فى المساحة الإجمالية المنزرعة بها بالأراضى المنزرعة حالياً لتصل إلى مانسبته ٨١,٦٥% من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية. هذا وإذا كانت النسبة المتبقية من هذه الأراضى تسمح بزراعة المحاصيل الشتوية الأخرى دون البرسيم بكامل المساحات المنزرعة بها فى عام ٢٠٠٢ ، والتى بلغت مانسبته ١٦,٢١% من مساحة هذه الأراضى لكان معنى ذلك الإحلال الكامل لزراعات القمح ، والبقوليات

محل زراعات البرسيم بنوعيه المستديم ، والتحريش وعلى كامل المساحات المنزرعة به (جدول رقم ٢/٢) .

إن القبول الإفتراضى لهدف الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من القمح ، والبقوليات من خلال التوسع فى المساحات المنزرعة بها على كامل المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم (المستديم والتحريش)، قد يكون مقبولا إذا ماوجدت مخاطر السوق الدولية للقمح ، والبقوليات بكامل أبعادها ومتضمنه الضغوط السياسية من قبل الدول المصدرة للقمح ، مع وجود السياسات والإجراءات الضامنة لتنفيذ ذلك . ومع ذلك فإن هذا القبول قد لايستمر لفترة تتجاوز العام الواحد لما لذلك من تبعات إقتصادية أخرى ممثلة فى إنخفاض المساحات المنزرعة بالأقطان ، وإنخفاض إنتاجيتها من ناحية إلى جانب إنخفاض الإنتاج والإنتاجية من لحوم الماشية والألبان من ناحية أخرى . إذ أنه من المعلوم أن زراعة الأقطان لدى غالبية المنتجين لها تسبقها زراعة البرسيم التحريش فى الموسم الشتوى على نفس المساحة المستهدف زراعتها بالقطن ، نظراً لقصر فترة مكثه بالأرض الزراعية ، ومن ثم توفير الوقت اللازم لإعداد الأرض لزراعة الأقطان فى المواعيد المناسبة . وإذا كان هناك جانباً كبيراً من المساحات التى تزرع بالأقطان حالياً يسبق زراعتها بالمحاصيل البقولية ، إلا أنه مازالت المساحة الأكبر منها تزرع بالبرسيم التحريش . ولهذا إذا ماأستبعدت البقوليات من هدف الإكتفاء الذاتى المشار إليه ، والإبقاء على الفجوة القائمة مابين الإنتاج والإستهلاك منها على ماهى عليه خلال السنوات السابق ذكرها (ونظراً لقلة مخاطر السوق الدوليه لها بالقياس إلى السوق الدولية للقمح) لكان معنى ذلك إمكانية زراعة البرسيم التحريش فى مساحة تعادل مايقرب من ٣,٠٩% تقريباً من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية ، وهو ماقد يخفف إلى حد ما من التبعات الإقتصادية لإحلال زراعات القمح محل زراعات البرسيم المستديم ، والمساحات المتبقية من زراعات البرسيم التحريش .

هذا وإذا كان قبول هدفاً إفتراضياً للإكتفاء الذاتى من القمح بالتوسع فى زراعته على حساب كامل المساحات المنزرعة من البرسيم المستديم والجانب الأكبر من مساحة البرسيم التحريش يمكن أن يستمر لفترة لاتتجاوز العام الواحد نظراً لتبعاته الإقتصادية المشار إليها ، فإن القبول به على المدى المتوسط أيضاً يعد مرفوضاً وفى حدود معينة ليس فلقط بسبب تبعاته الإقتصادية على الإنتاج من الأقطان ، واللحوم ، والألبان ، بل أيضا لأسباب فنية تفرضها طبيعة الدورة الزراعية ، وتعاقب زراعة المحاصيل الموسمية على نفس المساحة من الأرض الزراعية، ومن ثم التنمية المستدامة للإنتاج الزراعى ، حيث يأتى محصول البرسيم فى مقدمة المحاصيل

البقولية التى تفيد التربة الزراعية بما يكونه من عقد أزوتيه على جذوره والتى تحسن من خواص التربة الزراعية وتفيد غيره من المحاصيل الموسمية التى تليه فى الزراعة على نفس المساحات المنزرعة به ، وذلك فضلاً عن تباين إحتياجاته من العناصر الغذائية بالتربة الزراعية عن إحتياجات غيره من المحاصيل التى تتعاقب مع زراعته مما يساعد على وجود التوازن فى العناصر الغذائية بالتربة الزراعية . ومن هنا تأتى التوصيات بضرورة زراعته بالدورات الزراعية للمحاصيل الموسمية وتعاقبه معها ، وفى المقابل لاتأتى التوصيات بتعاقب زراعات القمح ، مع زراعات الأرز ، والأذرة على نفس من المساحة من الأرض الزراعية لعدد من السنوات بسبب تقارب إحتياجاتها الغذائية مما يؤثر بالتالى على توازن العناصر الغذائية بالتربة الزراعية ، وتناقص الإنتاجية .

هذا وإذا كانت أهمية زراعة البرسيم ودخوله فى الدورة الزراعية للمحاصيل الموسمية تستند إلى المبررات الإقتصادية والفنية المشار إليها ، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه الآن هو : هل تعد المساحات المنزرعة من البرسيم حالياً ، ووزنها النسبى فى إجمالى المساحة الأرضية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية تعد هى المساحات والوزن النسبى الأمثل ، أم هناك من الإمكانيات لتخفيض هذه المساحات ؟

وفى الواقع فإن الإجابة على هذا التساؤل يمكن أن تكون بالنفى بالنسبة للشطر الأول من هذا التساؤل ، وبالإيجاب بالنسبة للشطر الثانى منه ، ويمكن تفسير ذلك بالإجابة أولاً على هذا التساؤل من منظور أهمية زراعات البرسيم وغيره من المحاصيل البقولية بالدورة الزراعية للمحاصيل الزراعية الموسمية ، وفقا لما تشير إليه إستخدامات الأراضىالزراعية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية الشتوية خلال عام ٢٠٠٢ (جدول رقم ٢/٢) ، حيث يلاحظ وجود تباين واضح بين أقاليم ومحافظات الجمهورية من حيث الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل البقولية ، والبرسيم فى المساحة الكلية لهذه الأراضى والذى يمكن إيجازه فى النقاط التالية :

- فى إقليم مصر العليا ، بلغت المساحة المنزرعة بمجموعة المحاصيل البقولية بما فيها البرسيم مايقرب من ٣٦,٣% من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية ، وهو مايشير إلى زراعة هذه المجموعة من المحاصيل فى دورة زراعية أقرب ماتكون إلى الدورة الزراعية الثلاثية حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض الزراعية كل ثلاث سنوات ، مع وجود نسبة محدودة من هذه الأراضى التى تكرر

زراعة هذه المجموعة من المحاصيل عليها كل سنتين . أما بالنسبة لمحصول البرسيم والتى بلغت المساحات المنزرعة به مانسبته ٣٠,١٥% من هذه الأراضى فيزرع فى دورات زراعية ثلاثية ، ورباعية حيث تكرر زراعته فى جانباً من هذه الأراضى كل ثلاث سنوات ، على حين تكرر زراعته فى الجانب الآخر منها كل أربع سنوات، وحيث تتباين فى ذلك محافظات هذا الأقليم وفقا لماتشير إليه نسبة المساحات المنزرعة من هذه الأراضى بمجموعة المحاصيل البقولية بما فيها البرسيم ، وكذلك نسبة المساحات المنزرعة بالبرسيم فى كل منها والتى يمكن أن يستخلص منها النتائج التالية :

- زراعة مجموعة المحاصيل البقولية فى محافظة أسيوط ، فى دورات زراعية ثنائية ، وثلاثية ، حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض الزراعية كل سنتين فيما يقرب من ٥٠% من الأراضى ، وتكرار زراعتها على نفس الأرض الزراعية كل ثلاث سنوات فى النصف الآخر منها . أما زراعات البرسيم داخل هذه المحافظة فيغلب زراعتها فى دورة زراعية ثلاثية حيث تكرار زراعته على نفس الأرض الزراعية كل ثلاث سنوات .
- وفى محافظة سوهاج يغلب زراعة مجموعة المحاصيل البقولية فى دورة زراعية ثلاثية حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض الزراعية كل ثلاث سنوات ، مع وجود نسبة محدودة من الأراضى الزراعية التى تزرع بها هذه المجموعة من المحاصيل فى دورة زراعية ثنائية حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض كل سنتين . أما محصول البرسيم المستديم فتسود زراعته فى دورة زراعية ثلاثية حيث تكرار زراعته على نفس الأرض كل ثلاث سنوات .
- أما فى محافظة قنا ، ومنطقة الأقصر فتسود زراعة مجموعة المحاصيل البقولية فى دورة زراعية رباعية حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض الزراعية كل ٤ سنوات بينما تسود زراعة البرسيم فى دورة زراعية رباعية فى مايقرب من ٥٠% من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية ، حيث تكرار زراعة البرسيم على نفس الأرض كل ٤ سنوات ، أما النصف الآخر من هذه الأراضى فيزرع بها البرسيم فى دورة زراعية خماسية حيث تكرار زراعته على نفس الأرض كل ٥ سنوات .
- وفى محافظة أسوان يغلب زراعة مجموعة المحاصيل البقولية فى دورة زراعية ثلاثية حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض كل ٣ سنوات ، مع وجود نسبة محدوده من الأراضى الزراعية بها والتى تزرع بها هذه المجموعة من المحاصيل

فى دورة زراعية رباعية حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض كل ٤ سنوات . أما محصول البرسيم داخل هذه المحافظة فيغلب زراعتـــه فى دورة زراعية رباعية ، وثلاثية .

- وفى إقليم مصر الوسطى يغلب زراعة البقوليات فى دورات زراعية ثنائية ، وثلاثية حيث يزرع فى دورة ثنائية فى مايقرب من ٥٠% من مساحة الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية ، أما النصف الآخر منها فتزرع البقوليات به فى دورة زراعية ثلاثية ، حيث بلغت المساحات المنزرعة بالبقوليات مايقرب من ٤١,٨٧% من مساحة هذه الأراضى على المستوى الكلى لهذا الأقليم . وتشير نسبة المساحات المنزرعة بهذه المجموعة من المحاصيل فى كل من محافظات الأقليم إلى سيادة الدورة الزراعية الثنائية فى كل من محافظات الجيزة ، وبنى سويف ، والفيوم حيث تزرع هذه المجموعة من المحاصيل فى دورة زراعية ثنائية فى الجانب الأكبر من مساحة الأراضى المنزرعة بها ، على حين تزرع فى دورة زراعية ثلاثية فى الجانب الآخر منها ، حيث بلغت نسبة المساحة المنزرعة بهذه المجموعة من المحاصيل فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية مايقرب من ٤٦,٥٠% ، ٤٢,٤% ، ٤٦,٥١% فى كل من المحافظات الثلاث على الترتيب . أما فى محافظة المنيا فيغلب زراعة هذه المجموعة من المحاصيل فى دورة زراعية ثلاثية . هذا ويعد محصول البرسيم هو الممثل الرئيسى لمجموعة المحاصيل البقولية فى هذه الدورات الزراعية .
- أما فى أقاليم الوجه البحرى فيسود غالباً زراعة المحاصيل البقولية فى دورة ثنائية فى جميع محافظات هذه الأقاليم بإستثناء محافظتى الأسكندرية ، والإسماعيلية ، والتى تزرع بها مجموعة المحاصيل البقولية فى دورة زراعية ثلاثية حيث بلغت نسبة المساحات المنزرعة بها فى كل من المحافظتين وعلى الترتيب نحو ٣٨,٥٠% ، ٣٣,٧% من لإجمالى المساحة المنزرعة بالمحاصيل الموسمية فى كل منها ، وفى محافظتى كفر الشيخ ، وبورسعيد تسود زراعة البقوليات فى دورات زراعية ثنائية ، وثلاثية ، أما فى محافظة الغربية فتسود زراعة البقوليات فى دورة زراعية ثنائية فى النسبة الغالبة من الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية بها مع زراعتها فى دورة ثلاثية فى نسبة محدودة من هذه الأراضى . أما باقى محافظات الوجه البحرى فتزرع بها البقوليات فى دورة زراعية ثنائية حيث تكرر زراعة هذه المجموعة من المحاصيل على نفس الأرض الزراعية كل سنتين ، وإن كان هناك بعـض هذه المحافظات والممثلة فى محافظات البحيرة ، ودمياط ، والمنوفية ، والقاهرة التى تكرر بها زراعة هذه المجموعة من

المحاصيل على نفس الأرض الزراعية سنوياً فى جانب من الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية ، وذلك على نحو مايشير إليه الجدول رقم (٢/٢). ويعد محصول البرسيم هو الممثل الرئيسى لمجموعة المحاصيل البقولية فى الدورات الزراعية بمحافظات أقاليم الدلتا ثم يليه فى ذلك محصول الفول البلدى .

إن فى العرض السابق مايشير إلى زراعة مجموعة المحاصيل البقولية فى دورات زراعية تراوحت مابين الدورة الزراعية الرباعية حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض الزراعية كل أربع سنوات ، والدورة الزراعية الثنائية حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض الزراعية كل سنتين ، وإن كانت الدورة الثلاثية هى السائدة التطبيق فى أغلب محافظات الجمهورية ، وهو مايشير بالتبعية إلى إمكانية تطبيق أى من هذه الدورات الزراعية لزراعات البقوليات بغرض الحفاظ على التربة الزراعية ، والتنمية المستدامة للإنتاج من الأراضى المنزرعة . وعليه وإذا ماجاز قبول الدورة الزراعية الثلاثية لزراعة البقوليات على مستوى المناطق والأقاليم الزراعية المختلفة لأمكن إستخلاص إمكانية تخفيض المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم دون الإضرار بالتربة الزراعية ومن ثم الحفاظ على التنمية المستدامة للإنتاج من الأراضى المنزرعة حالياً .

ففى ظل قبول الدورة الزراعية الثلاثية لتكون هى السائدة لزراعة البقوليات يمكن تخفيض المساحات المنزرعة بالبرسيم لصالح زراعات القمح مع الإبقاء على نسبة الإكتفاء الذاتى فى البقوليات على ماهى عليه حالياً ، وذلك بقدر الفارق مابين نسبة المساحة الأرضية الإجمالية لزراعة البقوليات(٣٣,٣%) فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية، ونسبة المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل البقولية الأخرى (فول بلدى/عدس/حلبه/حمص/ترمس) فى هذه الأراضى . وفى إطار هذه الدورة يمكن تقدير الإضافات المحتملة لزراعات القمح على حساب المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم فى كل من أقاليم ومحافظات الجمهورية على النحو الوارد بالجدول رقم (٤/٢) ، والذى يمكن إيجاز نتائجه فى النقاط التالية :

- التوسع فى زراعات القمح فى مساحة إضافية تبلغ نحو ٨٤١,١٥ ألف فدان ليصل إجمالى المساحات المنزرعة به إلى نحو ٣٢٩١,٦ ألف فدان تمثل مايقرب من ٤٩,٧٥% من إجمالى المساحة الأرضية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية على المستوى الكلى للقطاع الزراعى . ويقابل ذلك من جهة أخرى نقص المساحات المنزرعة بالبرسيم لتصل إلى مايقرب من ١٧٢٣,٢٤ ألف فدان تمثل نحو ٢٦,٠٥% من إجمالى مساحة هذه الأراضى .

- زيادة المساحات المنزرعة بالقمح فى أقاليم الوجه البحرى لتصل إلى مانسبته ٥٠,٨٥% من إجمالى المساحة الأرضية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية بها مقابل إنخفاض المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم لتصل إلى مانسبته ٢٦,٦٨% من مساحة هذه الأراضى . أما فى مناطق مصر الوسطى فتزداد المساحة المنزرعة من القمح لتصل إلى مايقرب من ٤٧,١٢% من الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية بها مقابل إنخفاض المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم لتصل إلى نحو ٣٠,٤٤% من مساحة هذه الأراضى . أما فى مناطق مصر العليا فتزداد المساحة المنزرعة بالقمح بها لتصل إلى نحو ٥٧,٠٧% من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية بها مقابل إنخفاض المساحات المنزرعة بالبرسيم إلى مانسبته ٢٥,٥٣% منها . كما يلاحظ وجود تباينات فيما بين محافظات كل من هذه الأقاليم من حيث المساهمة فى المساحة الإضافية للقمح ، ونقص المساحات المنزرعة بالبرسيم بها تبعاً للتباين فيما بينها من حيث المساحات المنزرعة بها حالياً (فى عام ٢٠٠٢) من المحاصيل البقولية الأخرى ، ومحاصيل الخضروات وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول المشار إليه .
- إن النقص فى المساحات المنزرعة بالبرسيم فى كل من أقاليم الوجه البحرى ، ومصر الوسطى فى ظل الدورة الثلاثية لزراعة البقوليات يبلغ مانسبته ٤٠% ، ٢٢% من المساحات المنزرعة به حالياً (فى عام ٢٠٠٢) فى كل منها وعلى الترتيب ، وهو مايعنى بالتبعية إنخفاض متوسط نصيب رأس الماشية من المساحة المنزرعة بالبرسيم فى كل من هذه الأقاليم بنفس النسبة تقريباً ، وهى نسب تقل عن نسب الزيادة فى متوسط نصيب رأس الماشية من مساحة البرسيم فى هذه المناطق عنه فى مناطق مصر العليا (والمشار إليها من قبل) ، وهو مايشير بالتالى إلى وجود الفرص الكبيرة لتكيف برامج تغذية الماشية فى هذه الأقاليم مع البيئة الزراعية الإنتاجية بها .
- إن المساحة الإضافية فى زراعات القمح والمصاحبه لتطبيق الدورة الزراعية الثلاثية لزراعة البقوليات تساعد على رفع نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منه إلى مايقرب من ٦٨,٥% مقابل نسبة بلغت نحو ٥١% خلال السنوات ١٩٩٩ – ٢٠٠١. كما تضيف هذه المساحة الإضافية مايقرب من ٢,٣٥٥ مليون طن إضافى من تبن القمح تساهم وإلى حد كبير فى تعويض النقص فى الإنتاج من محصول البرسيم إذا مانفدت البرامج الصناعية اللازمة لرفع قيمته الغذائية .

جدول رقم (٤/٢) الإضافات والمساحة الإجمالية للقمح، والبرسيم فى ظل دورة ثلاثية لزراعة المحاصيل البقولية

المحافظات	الأراضى المزرعة بالبقوليات (%)			مساحة القمح بالدورة الثلاثية للبقوليات (ألف فدان)				مساحة البرسيم	
						جملة			
	فى عام ٢٠٠٢	فى دورة ثلاثية	الإضافات إلى زراعات القمح	فى عام ٢٠٠٢ ألف فدان	الإضافات (ألف فدان)	ألف فدان	%	ألف فدان	%
أ – الوجه البحرى:	٥١,١٣	٣٣,٣	١٧,٨٣	١٢٧٢,٤	٦٨٧,١٦	١٩٥٩,٥٦	٥٠,٨٥	١٠٢٨,٠٥	٢٦,٦٨
– الاسكندرية	٣٨,٤٨	٣٣,٣	٥,١٨	٥٨,١٥	٧,١٣	٦٥,٢٨	٤٧,٤٥	٢٧,٧٠	٢٠,١٤
– البحيرة	٥٨,٦٨	٣٣,٣	٢٥,٣٨	٢٢٧,٥٥	١٨١,٦٩	٤٠٩,٢٤	٥٧,١٧	١٧٦,٤٧	٢٤,٦٥
– الغربية	٤٧,٤٦	٣٣,٣	١٤,١٦	١٢١,٣٨	٥١,٢٥	١٧٢,٦٣	٤٧,٦٩	١٠٩,٤٥	٣٠,٢٤
– كفر الشيخ	٤١,٤٧	٣٣,٣	٨,١٧	١٧٢,٩٢	٥٠,٨٥	٢٢٣,٧٧	٣٥,٩٥	١٧٧,٦٣	٢٨,٥٤
– الدقهلية	٥١,٤٠	٣٣,٣	١٨,١	٢٢١,٠٤	١١٢,٨٠	٣٣٣,٨٤	٥٣,٥٦	١٣٥,١٩	٢١,٦٩
– دمياط	٧٠,٣٦	٣٣,٣	٣٧,٠٦	١٩,٢٤	٣٨,٢٥	٥٧,٤٩	٥٥,٧٠	٢٦,١٨	٢٥,٣٧
– الشرقية	٥٠,٧٣	٣٣,٣	١٧,٤٣	٢٨٢,٠٠	١٢٢,٠٤	٤٠٤,٠٤	٥٧,٧٠	١٨٦,٥٣	٢٦,٦٤
– الإسماعيلية	٣٣,٧	٣٣,٣	٠,٤	٣٥,٠٥	٠,٥٣	٣٥,٥٨	٢٦,٦٨	٣٩,٩٣	٢٩,٩٤
– بور سعيد	٤٠,٨١	٣٣,٣	٧,٥١	٤,٤٥	١,٨٥	٦,٣	٢٥,٥٨	٨,٢٠	٣٣,٣
– السويس	٥٠,٥٦	٣٣,٣	١٧,٢٦	١,٧٣	٢,١٥	٣,٨٨	٣١,١٣	٣,٦٣	٢٩,١٥
– المنوفية	٦٦,٥٥	٣٣,٣	٣٣,٢٥	٨٨,٦٢	٩٠,٦٩	١٧٩,٣١	٦٥,٧٤	٨٩,٩٠	٣٣,٠
– القليوبية	٥١,٢٣	٣٣,٣	١٧,٩٣	٤٠,٠٥	٢٥,١٨	٦٥,٢٣	٤٦,٤٥	٤٥,٤٢	٣٢,٣٤
– القاهرة	٨٣,١١	٣٣,٣	٤٩,٨١	٠,٢٧	٢,٧٥	٣,٠٢	٥٤,٧٢	١,٨٢	٣٣,٠١
ب – مصر الوسطى:	٤١,٨٧	٣٣,٣	٨,٥٧	٤٧٣,٩٣	١٠٥,٨٩	٥٧٩,٨٢	٤٧,١٢	٣٧٤,٥٦	٣٠,٤٤
– الجيزة	٤٦,٤٩	٣٣,٣	١٣,١٩	٣١,١٤	١٩,٩٠	٥١,٠٤	٣٣,٨٢	٤٨,٦٢	٣٢,٢٢
– بنى سويف	٤٢,٤	٣٣,٣	٩,١	١١٠,٢٢	٢٤,٠٥	١٣٤,٢٧	٥٠,٨٢	٨٤,٧٣	٣٢,٠٧
– الفيوم	٤٦,٥١	٣٣,٣	١٣,٢١	١٥٥,٤	٥٢,٤٩	٢٠٧,٨٩	٥٢,٣٢	١٢٣,٨٤	٣١,١٧
– المنيا	٣٥,٥٦	٣٣,٣	٢,٢٦	١٧٧,١٨	٩,٤٥	١٨٦,٦٣	٤٤,٦٣	١١٧,٣٧	٢٨,٠٧

جـ – مصر العليا:	٣٦,٣	٣١,٦٨	٤,٦٣	٤٣٤,٣٢	٣٨,٣١	٤٧٢,٦٣	٥٧,٠٧	٢١١,٤٢	٢٥,٥٣
– أسيوط	٤٢,٨٥	٣٣,٣	٩,٥٥	١٤٢,٧٣	٢٩,٩١	١٧٢,٦٥	٥٥,١٢	٦٥,٩٠	٢١,٠٤
– سوهاج	٣٦,٢٨	٣٣,٣	٢,٩٨	١٦٥,٢٧	٨,٤٠	١٧٣,٦٧	٦١,٥٩	٨٩,٩٢	٣١,٨٩
– قنا	٢٦,٥٢	٢٦,٥٢	–	٩٣,٢٥	–	٩٣,٢٥	٥٦,٥٦	٣٧,٨٦	٢٢,٩٦
– أسوان	٣١,٧٣	٣١,٧٣	–	١٨,٦٠	–	١٨,٦٠	٣٩,٢٩	١٣,٢٣	٢٧,٩٥
– الأقصر	٢٥,٦٩	٢٥,٦٩	–	١٤,٤٧	–	١٤,٤٧	٦٩,٧٥	٤,٥١	٢١,٧٦
جملة داخل الوادى	٤٧,١٢	٣٣,٠٠	١٤,١٢	٢١٨٠,٦٧	٨٣١,٣٦	٣٠١٢,٠٣	٥٠,٩٥	١٦١٤,٠٣	٢٧,٣٠
د– خارج الوادى:	٢٣,٩٠	٢٢,٥٠	١,٤٠	٢٦٩,٧٦	٩,٧٩	٢٧٩,٥٥	٣٩,٦٩	١٠٩,٢١	١٥,٥٠
– الوادى الجديد	٣٢,١١	٣٢,١١	–	٣٩,٧٦	–	٣٩,٧٦	٥٣,٥٧	١٦,٣٤	٢٢,٠٢
– مطروح	٥,٣٣	٥,٣٣	–	٦٠,١٢	–	٦٠,١٢	٢٦,٥٧	٤,٠٣	١,٧٨
– شمال سيناء	١,٥٩	١,٥٩	–	٧,٥٠	–	٧,٥٠	٢٠,٣٥	–	–
– جنوب سيناء	–	–	–	٠,٠٦٠	–	٠,٠٦٠	١٧,٤٩	–	–
– النوبارية	٣٥,٩٧	٣٣,٣٠	٢,٦٧	١٦٢,٣٢	٩,٧٩	١٧٢,١١	٤٦,٩٤	٨٨,٨٤	٢٤,٢٣
إجمالى الجمهورية	٤٤,٦٥	٣١,٩٤	١٢,٧١	٢٤٥٠,٤٣	٨٤١,١٥	٣٢٩١,٥٨	٤٩,٧٥	١٧٢٣,٢٤	٢٦,٠٥

المصدر: حسبت من الجدول رقم (٢/٢) وفقاً للأسلوب والإفتراضات التى تتضمنها الدراسة.

(ب) <u>الأذرة ، ومحاصيل البذور الزيتية</u>: تضمنت الدراسة من قبل الإشارة إلى أن صافى الواردات السنوية المصرية من الأذرة الشامى خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠ بلغت مايقرب من ٣,٩٢٩ مليون طن تمثل مايقرب من ٦١,٨% من الإنتاج المحلى السنوية منه خلال هذه الفترة ، ومع فرضية ثبات الفجوة النسبية مابين الانتاج، والإستهلاك المحلى منه عند هذه النسبة خلال عام ٢٠٠٢، لكان معنى ذلك الحاجة إلى التوسع فى زراعته لتصل المساحات المنزرعة به إلى مانسبته ٤٤,٨٣% من إجمالى المساحة الأرضية الموجودة لزراعة المحاصيل الموسمية إذا ماأستهدف الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من الأذرة الشامى. أما بالنسبة لزيوت الطعام والتى بلغ صافى الواردات السنوية المصرية منها خلال نفس الفترة المشار إليها مايقرب من ٧٠٢,١ ألف طن فإن هدف الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منها يستلزم التوسع فى المساحات المنزرعة بمحاصيل البذور الزيتية فى مساحة إضافية تبلغ نحو ٢,٢ مليون فدان[١٠] تمثل مايقرب من ٣٣,٣ % من إجمالى المساحة الأرضية الموجودة لزراعة المحاصيل الموسمية، ولتصل بذلك إجمالى المساحة المنزرعة بها إلى مانسبته ٣٧,٢٩% من إجمالى مساحة هذه الأراضى. وبذلك فإن هدف الإكتفاء الذاتى من كل من الأذرة، وزيوت الطعام معاً يستلزم التوسع فى المساحات المنزرعة بها إلى مانسبته ٨٢,١٢% من إجمالى المساحة الأرضية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية، وهو مايتعذر تحقيقه للأسباب المشار إليها من قبل (تحت بند أولويات تخفيض المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزراعية الأخرى). وإذا كانت نفس الأسباب، والمؤشرات السابق الإشارة إليها حول مخاطر السوق الدولية لكل من الأذرة، وزيوت الطعام تمنح الأولوية للتوسع فى زراعات الأذرة على حساب المساحات المنزرعة بمحصول الأرز، ومجموعة محاصيل الخضروات الصيفية والنيلية، فى نفس الوقت الذى تشير فيه <u>إحصاءات الإنتاج والإستهلاك المحلى من الأرز</u>[١١] لعام ٢٠٠٠ إلى أن الصادرات منه خلال هذا العام قد بلغت مايقرب من ٣٦٠ ألف طن (أرز شعير) ومانسبته ٦,٢% من الانتاج المحلى منه والبالغ نحو ٥٨١٧ ألف طن لكان معنى ذلك إمكانية تخفيض المساحات المنزرعة منه بنفس النسبة لتصل الى مانسبته ٢١,٩٤% من إجمالى المساحة الأرضية الموجهه لزراعة المحاصيل الموسمية خلال عام ٢٠٠٢ مع تحقيق الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منه، وذلك فى ظل فرضية ثبات الوزن النسبى للصادرات منه فى الإنتاج المحلى على ماهو عليه خلال عام ٢٠٠٢.

إن تخفيض المساحات المنزرعة من الأرز بالنسبة المشار إليها إنما تشير الوصول بالمساحات المنزرعة به إلى مايقرب من ١٤٥١,٦ ألف فدان مقابل ١٥٤٨ منزرعة به خلال عام ٢٠٠٢، وهو مايشير بالتبعية إلى إمكانية تخفيض المساحات المنزرعة بالأرز بمساحة تبلغ نحو

٩٦,٤ ألف فدان فقط ، وهى مساحات يسهل تخفيضها من زراعات الأرز فى كل من محافظتى الدقهلية، ودمياط إذا ما نفذت الدورة الزراعية الثنائية لزراعة الأرز فى كل منها، حيث يمكن تخفيض زراعات الأرز بالمحافظة الأولى بمساحة تقرب من ١٤٩,١ ألف فدان، كما يمكن تخفيض زراعات الأرز فى المحافظة الثانية بنحو ٨,٩٢ ألف فدان (جداول رقم ٢/١، ٢/٣). كما يمكن المساهمة فى تحقيق هذا الهدف فى محافظة القليوبية إذا مانفذت القرارات الوزارية التى تحرم زراعة الأرز فى مناطق معينه فى هذه المحافظة بإعتبارها من المحافظات التى ليست فى حاجة إلى زراعات الأرز بغرض غسيل التربة الزراعية من الأملاح. وهنا أيضاً يجدر التنويه إلى أن أقاليم مصر الوسطى، ومصر العليا لاتتواجد بها الفرص لزيادة المساحات المنزرعة بالأذرة حيث خلوها من زراعات الأرز (بإستثناء محافظة الفيوم) وإنحصار زراعة الحبوب بها فى زراعات الأذرة الشامى، والرفيعة.

أما بالنسبة لفرص تخفيض المساحات المنزرعة بالخضروات لصالح التوسع فى زراعة الأذرة الشامى، فيمكن القول بأنها تنحصر فى كل من محافظات الاسكندرية، والجيزة، وفى منطقة النوبارية حيث يمكن تخفيض المساحة المنزرعة بالخضروات فى كل من هذه المناطق بنحو ٤٣,٦، ٩,١، ٤٩,١٦ ألف فدان على الترتيب وبمساحة إجمالية تبلغ نحو ١٠١,٩ ألف فدان إذا مانفذت الدورة الزراعية الثنائية لزراعة الخضروات الصيفية والنيلية فى هذه المحافظات. كما يمكن تخفيض مساحة الخضروات فى المناطق الثلاث بمساحة أكبر مع تنفيذ الدورة الزراعية الثلاثية لزراعة الخضروات حيث يمكن أن يصل النقص فى مساحة الخضروات فى كل منها وعلى الترتيب إلى نحو ٦٩,٣، ٤٣,٠، ١٦٠,٤ ألف فدان وبمساحة إجمالية تبلغ نحو ٢٧٢,٦ ألف فدان (جداول رقم ٢/٢،١/٣). ففى ظل تنفيذ الدورة الزراعية الثنائية لزراعة الخضروات فى هذه المناطق الثلاث يمكن تخفيض المساحات الإجمالية المنزرعة بها على المستوى الكلى للقطاع الزراعى بنسبة تبلغ نحو ٨,٩% تقريباً وتزداد إلى ٣٢,٧% فى حالة تنفيذ الدورة الثلاثية.

إن تنفيذ الدورة الزراعية الثنائية لزراعة الأرز فى محافظتى الدقهلية ودمياط إلى جانب تنفيذ الدورة الزراعية الثنائية لزراعة الخضروات فى محافظات الاسكندرية، والجيزة، ومنطقة النوبارية يمكن أن يؤدى إلى تخفيض المساحات المنزرعة بالأرز، والخضروات الصيفى بمساحة تبلغ فى مجموعها ٢٥٩,٩٢ ألف فدان، وتزداد إلى نحو ٤٣٠,٦ ألف فدان فى حالة تطبيق الدورة الزراعية الثلاثية لزراعة الخضروات فى المناطق الثلاث الأخيرة. ومع فرضية توجيه هذه المساحات نحو التوسع فى زراعة الأذرة الشامى لكان معنى ذلك زيادة المساحات المنزرعة به

والإنتاج منه بنسبة تبلغ نحو ١٤,٢% فى الحالة الأولى، وبنحو ٢٣,٥% فى الحالة الثانية، ولتصل بذلك إجمالى المساحة المنزرعة به فى الحالة الأولى إلى نحو ٢٠٩٣,٣ ألف فدان تمثل مانسبته ٣١,٦٤% من إجمالى المساحة الأرضية الموجهه لزراعة المحاصيل الموسمية على المستوى الكلى للقطاع الزراعى. أما فى الحالة الثانية فتزداد إجمالى المساحة المنزرعة به إلى نحو ٢٢٦٤ ألف فدان تمثل مانسبته ٣٤,٢٢% من مساحة هذه الأراضى، وهو مايعنى بالتبعية إمكانية الارتفاع بنسبة الإكتفاء الذانى فى الإستهلاك من الأذرة لتصل إلى نحو ٧٠,٦% فى الحالة الأولى، وإلى نحو ٧٦,٣٣% فى الحالة الثانية مقابل نسبة بلغت نحو ٦١,٨% فى السنوات ١٩٩٩-٢٠٠١.

٤- فرص إستصلاح الأراضى الجديدة وزراعة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية :

تشير نتائج البدائل المقترحة لتعديل إستخدامات الأراضى الزراعية المنزرعة حاليا بغرض زيادة الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الإستراتيجية إلى محدودية النتائج المنتظرة منها بغرض مواجهة الأخطار المحتمله للسوق الدولية لهذه السلع. فإذا كانت مؤشرات هذه البدائل تشير إلى إمكانية إحداث تحسن ملحوظ وسريع فى نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من القمح، والأذرة، إلا أن وجود الفجوة الكبيرة مابين الإنتاج والإستهلاك المحلى منها ماتزال قائمة، وذلك بالإضافة إلى الفجوات الكبيرة مابين الإنتاج، والإستهلاك المحلى من البقوليات، والسكر، وزيوت الطعام، واللحوم، والتى أفترضت البدائل المقترحة لتعديل إستخدامات الأراضى المنزرعة حاليا الإبقاء عليها فى ضوء أولويات التوسع فى زراعة وإنتاج المحاصيل الغذائية الإستراتيجية والمشار إليها من قبل. ومن هنا فإن هذه النتائج فى حد ذاتها تشير إلى أن العبء الأكبر لمواجهة مخاطر السوق الدولية للسلع الغذائية الإستراتيجية إنما يقع على القدرات المتاحة لزيادة مساحة الأراضى الزراعية بإستصلاح الأراضى الجديدة، وعلى تخطيط وتنظيم إستخدامات هذه الأراضى فى الإتجاهات التى تساعد على زيادة الانتاج من هذه السلع الغذائية . وفى هـذا الشـأن يمكن الإشارة إلى ماتضمنته إستراتيجية[١٢] وزارة الزراعة لإستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة خلال السنوات ١٩٩٨/٩٧ -٢٠١٧/١٦ فى النقاط (١/٤) ، (٢/٤):

(١/٤) المساحات المخطط إستصلاحها وإستزراعها : تضمنت هذه الإستراتيجية تحديد مساحة تبلغ نحو ٣,٤ مليون فدان لإستصلاحها وإستزراعها خلال هذه الفترة فى ضوء مصادر المياه، والموارد المائية التى تسعى هذه الإستراتيجية تدبيرها لهذا الغرض. وتتوزع هذه المساحة اقليميا على النحو التالى:

- ٧٩٠ ألف فدان فى مناطق شرق الدلتا وسيناء.
- ١٤٠ ألف فدان فى مناطق وسط الدلتا.
- ٣٠٠ ألف فدان فى مناطق غرب الدلتا.
- ٢١٥ ألف فدان فى مناطق مصر الوسطى.
- ١٠٥٥ ألف فدان فى مناطق مصر العليا.
- ٤٠٠ ألف فدان بالصحراء الغربية بمناطق الواحات الخارجة ، والداخلة، والفرافرة وسيوه، وشرق العوينات ، حيث يخطط أن تروى هذه المساحات بالمياه الجوفية.
- ٥٠٠ ألف فدان تروى بمياه ترعة الوادى الجديد.

(٢/٤) <u>المحاصيل الملائمه للزراعة</u>: بالنسبة للمحاصيل الملائمه للزراعة بهذه الأراضى فتشير أغلب الدراسات التى تمت عليها إلى إمكانية زراعتها بمحاصيل مماثله للمحاصيل المنزرعة بالأراضى القديمة، وقد يستثنى منها محصولى القصب، والأرز فى كثير من هذه المناطق. حيث تشير هذه الدراسات إلى إمكانية زراعة الأراضى الجديدة المتاحة والمستهدف إستصلاحها فى مناطق الدلتا بمحاصيل مماثلة للمحاصيل المنزرعة بالأراضى القديمة بالدلتا. أما أراضى الواحات وجنوب الوادى فتشير الدراسات إلى صلاحيتها لزراعة الحبوب من قمح، وشعير، وأذرة شامى ورفيعة، والدخن، إلى جانب المحاصيل البقولية، ومحاصيل البذور الزيتية، والخضروات والفاكهة، والأعلاف. وهناك من الدراسات التى تشير إلى إمكانية إستغلال الأراضى الجديدة فى هذه المناطق بالمحاصيل ذات الكفاءة العالية فى إستخدامات المياه مثل الدخن، والشلجم، والطماطم، والقطن، وبنجر السكر، والقمح، واللوبيا، والبطاطا، والفول السودانى، ومحاصيل الأعلاف وغيرها من المحاصيل غير التقليدية. وهناك من الدراسات الأخرى التى تضمنت نتائجها تفصيلات أكثر عن المحاصيل التى يمكن زراعتها فى هذه المناطق حيث أشارت إلى إمكانية زراعة المحاصيل الزيتية من فول صويا، وعباد شمس، وسمسم، وقرطم إلى جانب زراعات القمح، والشعير، والأذرة، والبنجر، والفول البلدى، والفاصوليا الجافة، والذرة السكرية، ومحاصيل الأعلاف المعمره، والخضروات والنباتات الطبية، والعطرية، ومحاصيل الفاكهة، وأرز المناطق الجافه (الآبلاند). ومما يؤكد على إمكانية زراعة هذه المحاصيل فى هذه المناطق مايزرع منها حاليا بمنطقة الوادى الجديد والتى تشير إليها الجداول من رقم (١/٢) إلى رقم (٣/٢).

(٣/٤) <u>إستخدامات الأراضى المستهدف إستصلاحها وإستزراعها</u> : إذا كان إستصلاح وإستزراع المساحات المشار إليها هو الهدف الإستراتيجى لخطط وبرامج التنمية الزراعية حتى

عام ٢٠١٧/١٦، فإن تحقيقه على أرض الواقع يمكن أن يساهم وإلى حد كبير فى التغلب على مخاطر السوق الدولية للسلع الغذائية الإستراتيجية إذا ما أرتبط ذلك بتنظيم وتوجيه إستخدامات هذه الأراضى نحو زيادة الإنتاج من هذه السلع ، وذلك بتجنب أخطاء التجربة الماضية فى إستصلاح ، وإستزراع الأراضى الجديدة خارج الوادى ، والتى خلصت نتائجها إلى ضعف مرونة التحول فى إستخدامات الأراضى الجديدة إلى زراعة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية بسبب كبر الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بالمحاصيل المستديمة بها والتى وصلت إلى مايقرب من ٤٤% من مساحتها الإجمالية (جدول ٢/١). أضف إلى ذلك ماهو مشاهد من زيادة الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بالخضروات بها خاصة فى الموسم الصيفى والنيلى والذى بلغ مايقرب من ٣٨% من المساحة المتبقية منها ، مما يعكس ضعف فرص التوسع فى زراعة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية المشار إليها . ويمكن فيمايلى طرح تصور السمات العامة لإستخدامات هذه الأراضى بغرض زيادة الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الإستراتيجية أو على الأقل توفير المرونة الكافية لتعديل إستخداماتها لتحقيق هذا الغرض عند وجود أخطار الأسواق الدولية لهذه السلع .

- ضبط المساحات المفترض زراعتها بمحاصيل الفاكهة والنخيل (المحاصيل المعمرة) دون تركها للتحديد العشوائى من قبل المجموعات المستفيدة من هذه الأراضى . وفى هذا الشأن فإن تخصيص مايقرب من ١٠% من هذه الأراضى لأغراض هذه الزراعات يتوقع أن يكون كافياً لمواجهة الزيادات المتوقعة فى الإستهلاك المحلى منها ، وأغراض التصدير ، حيث تعد هذه النسبة مماثلة للنسبة المنزرعة بها هذه المحاصيل بالأراضى القديمة داخل الدلتا ، والوادى .
- مع توقع حاجة المجموعات المستفيدة من هذه الأراضى لتربية الماشية والحيوانات الزراعية ليس بغرض الإنتاج الحيوانى فقط ، بل أيضاً لغرض توفير الأسمدة البلدية المساعدة على بناء التربة الزراعية وتحسين خواصها خاصة فى مناطق الوادى ، والصحراء الغربية ، فإنه لمن المتوقع بالتالى الحاجة إلى زراعة محاصيل الأعلاف المعمرة (البرسيم الحجازى) ، ومن ثم فإن تخصيص نسبة تقديرية من هذه الأراضى لغرض هذه الزراعات ، تعادل النسبة المخصصة لزراعتها حالياً بالأراضى الجديدة والبالغة نحو ٢,٣٠% منها قد تكون كافية لهذا الغرض خاصة مع الأخذ فى الحسبان المساحات المحتمل زراعتها بمحاصيل الأعلاف الموسمية .
- ضبط المساحات المفترض زراعتها بالخضروات الشتوية ، والصيفية بما لايتجاوز الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بها حالياً داخل مناطق الدلتا ، والوادى ، والوادى الجديد بالأراضى الموجهة لزراعة المحاصيل الموسمية .

- زراعة المحاصيل السكرية (بنجر ، وذرة سكرية) فى نسبة تقديرية تبلغ نحو ٥% من مساحة الأراضى الموجهة لزراعة المحاصيل الموسمية ، وهى نسبة تفوق النسبة المنزرعة بها حالياً بالدلتا ، والوادى .
- تنفيذ الدورة الزراعية الثلاثية لزراعة البقوليات فى المساحات الموجهة لزراعة المحاصيل الموسمية متضمنة تخصيص مايقرب من ٣٠% من المساحة الموجهة لزراعة هذه المجموعة من المحاصيل بغرض إنتاج المحاصيل البقولية الغذائية (مثل الفول البلدى) ، مع تخصيص المساحة المتبقية منها لزراعات البرسيم .
- تنفيذ الدورة الزراعية الثنائية لزراعة محاصيل الأذرة الشامى ، والرفيعة ، ومحاصيل البذور الزيتية فى المساحات المتبقية من الأراضى الموجهة لزراعة المحاصيل الموسمية.
- إفتراض شغل المحاصيل الزراعية الأخرى لمساحة تعادل الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بها بالأراضى الزراعية الحالية خلال الموسم الشتوى ، والصيفى فى كل من الدلتا ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا ، والوادى الجديد .
- إفتراض زراعة محصول الأرز فى مناطـــق ترعة السلام وسهل الحسينيـــة بمنطقة القنـــاة وسيناء فى مساحـــة تعادل نحـــو ٢٠% من مساحـــة الأراضى الموجهة لزراعة المحاصيل الموسمية بالمساحات المستهدف إستصلاحها وإستزراعها بالدلتا وسيناء .

إن توجيه إستخدامات الأراضى المستهدف إستصلاحها وإستزراعها بإستراتيجية وزارة الزراعة (والمشار إليها من قبل) وفقاً للسمات العامة المذكورة يمكن ترجمة نتائجه النهائية مع الإنتهاء من إستصلاح وإستزراع هذه الأراضى (عام ٢٠١٧/١٦) وفقاً لما هو مبين بالجدول رقم (٢/٥) ، والتى يمكن إيجازها فى النقاط التالية :

- زراعة مايقرب من ٤٣٨,٦ ألف فدان تمثل مانسبته ١٢,٩% من جملة الأراضى المستهدف إستصلاحها بمحاصيل الفاكهة ، والنخيل والأعلاف المعمرة ، مع توجيه النسبة المتبقية (٨٧,١%) من هذه الأراضى لزراعة المحاصيل الموسمية.
- زراعة مايقرب من ١٤٥٩,٦ ألف فدان بالقمح تمثل نحو ٤٩,٣% من إجمالى المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية ، وذلك بالإضافة إلى ٢٩٦,١ ، ١٤٨,١ ألف فدان من البقوليات الغذائية ، والمحاصيل السكرية على الترتيب .

جدول رقم (٥/٢) تصور إستخدامات الأراضى المستهدف إستصلاحها وإستزراعها

بإستراتيجية وزارة الزراعة حتى عام ٢٠١٧

المحاصيل	الدلتا وسيناء		مصر الوسطى		مصر العليا		الصحراء الغربية		جملة	
	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%
١- قمح	٥٧٨,٦	٥٢,٦٠	٨٨,٤	٤٥,٧٨	٤٤٧,٨	٥٠,٨٩	٣٤٤,٨	٤٣,٧٣	١٤٥٩,٦	٤٩,٢٩
٢- شعير*	٨,٠	٠,٧٣	٢,٣	١,١٩	٥,٤	٠,٦١	٦٨,٧	٨,٧١	٨٤,٤	٢,٨٥
٣- بنجر ومحاصيل سكرية	٥٥,٠	٥,٠٠	٩,٧	٥,٠٢	٤٤,٠	٥,٠	٣٩,٤	٥,٠	١٤٨,١٢	٥,٠
٤- برسيم	٢٥٦,٦	٢٣,٣٣	٤٥,١	٢٣,٣٤	٢٠٥,٣	٢٣,٣٣	١٨٤,٠	٢٣,٣٣	٦٩١,٠	٢٣,٣
٥- بقوليات غذائية	١١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٩,٣	١٠,٠	٨٨,٠	١٠,٠	٧٨,٨	١٠,٠	٢٩٦,١	١٠,٠٠
٦- خضروات شتوية **	٨٨,٢	٨,٠٢	٢٣,٠	١١,٩١	٨٢,٣	٩,٣٥	٧١,٠	٩,٠١	٢٦٤,٥	٨,٩٣
٧- محاصيل شتوية أخرى	٣,٥	٠,٣٢	٥,٣	٢,٧٤	٧,٢	٠,٨٢	١,٧	٠,٢٢	١٧,٧	٠,٦
جملة الشتوى	١٠٩٩,٩	١٠٠,٠	١٩٣,١	١٠٠,٠	٨٨٠,٠	١٠٠,٠	٧٨٨,٤	١٠٠,٠	٢٩٦١,٤	١٠٠,٠
٨- أرز	٢٢٠,٠	٢٠,٠٠	–	–	–	–	–	–	٢٢٠,٠	٧,٤٢
٩- ذرة شامى ***	٣٣١,٦	٣٠,١٥	٦٢,٠	٣٢,١١	١٨٤,٠	٢٠,٩١	٢٧٨,٧	٣٥,٣٥	٨٥٦,٣	٢٨,٩١
١٠- ذرة رفيعة ودخن ***	–	–	٩,٤	٤,٨٧	٢٠١,٠	٢٢,٨٤	٥٤,٤	٦,٩٠	٢٦٤,٨	٨,٩٤
١١- خضروات صيفية	١٧٢,٥	١٥,٦٨	٣٥,٣	١٨,٢٨	٥٨,٤	٦,٦٤	٥٠,٩	٦,٤٦	٣١٧,١	١٠,٧١
١٢- محاصيل زيتية	٣٣١,٥	٣٠,١٤	٧١,٤	٣٧,٠	٣٨٥	٤٣,٧٥	٣٣٣,٠	٤٢,٢٤	١١٢٠,٩	٣٧,٨٥
١٣- محاصيل صيفية أخرى	٤٤,٣	٤,٠٣	١٥,٠	٧,٧٧	٥١,٦	٥,٨٦	٧١,٤	٩,٠٥	١٨٢,٣	٦,١٦
جملة الصيفى والنيلى	١٠٩٩,٩	١٠٠	١٩٣,١	١٠٠	٨٨٠,٠	١٠٠	٧٨٨,٤	١٠٠	٢٩٦١,٤	١٠٠,٠
١٤- فاكهة ونخيل	١٢٣,٠	١٠,٠	٢١,٥	١٠,٠	١٠٥,٥	١٠,٠	٩٠	١٠,٠	٣٤٠,٠٠	١٠,٠
١٥- أعلاف معمرة	٧,١٠	٠,٥٨	٠,٤	٠,١٨	٦٩,٥	٦,٥٩	٢١,٦	٢,٤١	٩٨,٦	٢,٩
جملة المحاصيل المستديمة	١٣٠,١	١٠,٥٨	٢١,٩	١٠,١٨	١٧٥,٠	١٦,٥٩	١١١,٦	١٢,٤١	٤٣٨,٦	١٢,٩
الاجمالى	١٢٣٠		٢١٥		١٠٥٥		٩٠٠		٣٤٠٠	

المصدر: حسبت وفقا للتصورات والإفتراضات الواردة فى مضمون الدراسة.

* حسبت بإفتراض زراعته فى مساحات تعادل الوزن النسبى للمساحات المزروعة به فى الأراضى المزروعة حالياً بكل من الدلتا، ومصر الوسطى، ومصر العليا، والوادى الجديد.

** تشمل البصل، والثوم.

*** يفترض توزيع المساحات الموجهه لزراعة الاذرة مابين الأذرة الشامى، والرفيعة وفقا لنسب توزيعها الحالية بزراعات مصر العليا، ومصر الوسطى، والوادى الجديد.

- زراعـــة الأرز فى مناطق الدلتا وسينـــاء (بسهل الطينة) فى مساحـــــة تبلغ ٢٢٠ ألف فدان وبنسبة ٧,٤٢% من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسميـــة ، أما الأذرة الرفيعة والشامى ، ومجموعة محاصيـــل
- البذورالزيتية فتبلغ المساحات التى تزرع بكل منها وعلى الترتيب نحو ٨٥٦,٣ ، ٢٦٤,٨ ، ١١٢٠,٩ ألف فدان ، وبنسبة ٢٨,٩١% ، ٨,٩٤% ، ٣٧,٨٥% من المساحة الأرضية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية .
- زراعة الخضروات بمساحة تبلغ نحو ٢٦٤,٥ ألف فدان وبنسبة ٨,٩٣% من المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية خلال الموسم الشتوى ، وفى مساحة تبلغ نحو ٣١٧,١ ألف فدان وبنسبة ١٠,٧١% من مساحة هذه الأراضى خلال الموسم الصيفى والنيلى .

٥- <u>النتائج المتوقعة لتعديل إستخدامات الأراضى وإستصلاح الأراضى الجديدة</u> :

يمكن إيجاز النتائج الإجمالية لتعديل إستخدامات الأراضى الزراعية المنزرعة حالياً ، وإستزراع الأراضى المستهدف إستصلاحها وفقاً لإستراتيجية وزارة الزراعة حتى عام ٢٠١٧/١٦ وفقاً لماهو مبين بالجدول رقم (٦/٢) ، والتى يمكن إيجازها فى النتائج التالية :

- زيادة المساحات المنزرعة بالقمح من ٢٤٥٠,٤ مليون فدان فى عام ٢٠٠٢ لتصل إلى نحو ٤٧٥١,٢ ألف فدان عام ٢٠١٧/١٦ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٩٣,٩ عنه فى عام ٢٠٠٢ .
- زيادة المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل البقولية لتصل إلى نحو ٦٨٦,٦ ألف فدان وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٧٥,٨% عنه فى عام ٢٠٠٢ .
- زيادة المساحات المنزرعة بالأذرة الشامى لتصل إلى نحو ٣٠٨٩,٣ ألف فدان فى عام ٢٠١٧/١٦ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٥٦,٦% عنه فى عام ٢٠٠٢ ، كما تزداد المساحات المنزرعة بمحصول الأذرة الرفيعة وبنسبة تبلغ نحو ٧١,٢% ، وحيث تصل بذلك نسبة الزيادة فى كلا المحصولين معاً مايقرب من ٥٨,٩% عنه فى عام ٢٠٠٢ .
- زيادة المساحات المنزرعة بمجموعة محاصيل البذور الزيتية لتصل إلى مايقرب من ١٣٨٥,١ ألف فدان فى عام ٢٠١٧/١٦ ، وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٤٢٤,٣% عنه فى عام ٢٠٠٢.

- زيادة المساحات المنزرعة ببنجر السكر خلال عام ٢٠١٧/١٦ بنسبة تبلغ نحو ٩٦,٣% عنه فى عام ٢٠٠٢ . ولتصل بذلك الزيادة فى المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل السكرية والممثلة فى القصب ، وبنجر السكر بمانسبته ٣١,٠% عنه فى عام ٢٠٠٢ .
- إنخفاض المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم المستديم خلال عام ٢٠١٧/١٦ بنسبة تبلغ نحو ٥,٩% عنه فى عام ٢٠٠٢ ، مقابل زيادة محاصيل الأعلاف المعمرة بنسبة تبلغ نحو ٢١٦,٢% ، وإن كان النقص فى مساحة البرسيم تعوضها الزيادة فى مساحة الأعلاف المعمرة ، حيث تبلغ نسبة النقص فى المساحة الإجمالية لكلا المحصولين معاً مانسبته ٢% يمكن أن يعوض إنتاجها من زيادة المساحة من المحصول المعمر .

والآن فإن التساؤل الذى يطرح نفسه هو : ماهو مدلول نسب الزيادة المشار إليها فى حالة المحاصيل المستهدفة بالدراسة بالنسبة لدرجة الإكتفاء الذاتى المتوقعة فى الإستهلاك منها فى عام ٢٠١٧/١٦ ، ومن ثم بالنسبة للمخاطر المحتملة للسوق الدولية لهذه السلع . والواقع إن الإجابة الدقيقة على هذا التساؤل تتطلب من ناحية تقدير إجمالى الإستهلاك المتوقع من كل من هذه المحاصيل فى العام المشار إليه بما يتضمنه ذلك من توقعات سكانية ، ومستوى ومعدل نمو الدخول الفردية والإنفاق على هذه السلع ... الخ ، كما يتطلب من ناحية أخرى تقدير الإنتاجية المتوقعة للأرض الزراعية من هذه المحاصيل سواء الأراضى المنزرعة حالياً أو الأراضى المستهدف إستصلاحها ، وهو مايخرج عن إطار الدراسة الحالية .... ومع ذلك يمكن الإجابة على مدلول هذه النسب بالنسبة لدرجة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من السلع والمحاصيل المستهدفة بمؤشرات تقريبية ، وفى ظل فروض معينة وهى : (١) زيادة أعداد السكان خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠١٧/١٦ بمعدل سنوى ٢,٢% ، (٢) زيادة الإستهلاك الإجمالى من كل من هذه السلع والمحاصيل بمعدل سنوى معادل للمعدل السنوى للزيادة السكانية ، (٣) ثبات إنتاجية الأرض الزراعية من هذه المحاصيل عند مستواها فى عام ٢٠٠٢ ، (٤) الوصول بإنتاجية الأراضى المستهدف إستصلاحها من هذه المحاصيل فى عام ٢٠١٧/١٦ إلى نفس مستوى إنتاجية الأرض المنزرعة بها حالياً (فى عام ٢٠٠٢) .... ففى ضوء معدل النمو السكانى المشار إليه يتوقع أن تصل الزيادة فى أعداد السكان مع نهاية الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠١٧/١٦ (١٥سنه) بما نسبته ٣٨,٦% عنه فى عام ٢٠٠٢ . وفى ضوء الفروض المشار إليها مع مقارنة النسبة المتوقعة للزيادة السكانية بنسبة الزيادات المشار إليها فى مساحة كل من هذه المحاصيل يمكن توقع تحسن نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من مجموعة المحاصيل المستهدفة بالدراسة ... وفى ضوء هذه الفروض أيضاً يمكن تقدير نسبة الإكتفاء الذاتى

المتوقعة فى الإستهلاك من هذه المحاصيل عام ٢٠١٧/١٦ إستناداً على نسب الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منها عام ٢٠٠٢ وعلى النحو الذى يمكن بيانه فيمايلى :

- يتوقع أن ترتفع نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من القمح من ٥١% فى عام ٢٠٠٢ لتصل إلى نحو ٧١,٣% فى عام ٢٠١٧/١٦ .
- يتوقع أن ترتفع نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من البقوليات من نحو ٦٥,٦% فى عام ٢٠٠٢ لتصل إلى مايقرب من ٨٣,٢% فى عام ٢٠١٧/١٦ .
- يتوقع أن ترتفع نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من الأذرة الشامية من نحو ٦١,٨% فى عام ٢٠٠٢ لتصل إلى نحو ٦٩,٨% فى عام ٢٠١٧/١٦ ، كما يتوقع أن تصل نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من الأذرة الرفيعة إلى نحو ١٢٣,٥% مقابل نسبة بلغت نحو ١٠٠% فى عام ٢٠٠٢ . أما نسبة الإكتفاء الذاتى المتوقعة فى الإستهلاك من كلا المحصولين معاً فتقدر بنحو ٧٧,٧% مقابل نسبة بلغت نحو ٦٧,٨% فى عام ٢٠٠٢ .
- وبالنسبة للسكر فإن نسبة الزيادة المتوقعة فى المساحة المنزرعة بمجموعة المحاصيل السكرية تعد أقل عن نسبة الزيادة المتوقعة فى إجمالى الإستهلاك من السكر ، وهو مايشير بالتبعية إلى توقع إنخفاض نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منه فى ظل الفروض المشار إليها ، حيث يتوقع أن تصل إلى نحو ٥٧,٤% مقابل نسبة بلغت نحو ٦٠,٧% فى عام ٢٠٠٢ .
- أما بالنسبة لزيوت الطعام والتى تشير تقديرات نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منها حالياً إلى أنها تبلغ نحو ١٥% ، فيتوقع أن ترتفع لتصل إلى مايقرب من ٤٥,٩% فى ضوء التوسعات المستهدفة فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزيتية بالأراضى المستهدف إستصلاحها .

إن التحسن المتوقع فى نسب الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من مجموعة المحاصيل والسلع الغذائية المشار إليها ، وإن كان يأخذ فى حسبانه توقعات الزيادة السكانية ، ومن ثم الإستهلاك الإجمالى من هذه السلع (فى ضوء الفروض المذكورة) ، إلا أنه لايأخذ فى الحسبان ماقد يحدث من نمو أو زيادة فى إنتاجية الأرض الزراعية من هذه المحاصيل ، حيث تشير دراسة سابقة [١٣] إلى تقدير معدل النمو السنوى فى إنتاجية الأرض الزراعية من هذه المحاصيل خلال السنوات مابين الفترة ١٩٧٦ – ١٩٧٩ ، والفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٩ ، بنحو ٢,٩٣% ، ١,٣% ، ١,٨% فى حالة كل من القمح ، والفول البلدى ، والعدس على الترتيب . كما تضمنت تقدير معدل النمو السنوى فى إنتاجية الأرض الزراعية من مجموعة محاصيل البذور الزيتية خلال نفس

السنوات بنحو ١,٩% ، ١,١% ، ١,٢% فى حالة كل من الفول السودانى ، والسمسم ، وفول الصويا على الترتيب . كما قدر هذا المعدل بنحو ٣,١٥٤% ، ٣,٠% ، ١,٥% ، ٢,٣% بالنسبة لإنتاجية الأرض الزراعية من الأذرة الشامى الصيفى ، والأذرة الشامى النيلى ، والأذرة الرفيعة الصيفى ، والأذرة الرفيعة النيلى خلال نفس السنوات وعلى الترتيب ، بينما بلغت تقديرات نفس الدراسة لمعدل النمو السنوى فى إنتاجية الأرض الزراعية من القصب بنحو ١,٧% خلال هذه السنوات . وعلى الرغم من ذلك إذا ماجاز للدراسة الحالية أن تغير من فرضية ثبات إنتاجية الأرض الزراعية من هذه المحاصيل على ماهى عليه حالياً حتى عام ٢٠١٧/١٦ ، وإفتراضها نمو إنتاجية الأراضى الزراعية المنزرعة حالياً (دون الأراضى المستهدف إستصلاحها) بمعدل سنوى يبلغ نحو ١% فى حالة كل من هذه المحاصيل مع إفتراض الوصول بإنتاجية الأراضى المستهدف إستصلاحها من هذه المحاصيل إلى مستوى إنتاجية الأراضى المنزرعة حالياً ، فإنه لمن الطبيعى أن يتوقع تحسن نسب الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من هذه المحاصيل عن المستويات المشار إليها . ويمكن بيان هذه التقديرات فى ظل هذه الفرضية فيمايلى :

- تقدر نسبة الإكتفاء الذاتى المتوقعة فى الإستهلاك من القمح مع عام ٢٠١٧/١٦ بنحو ٧٩,٣% . أما نسبة الإكتفاء الذاتى المتوقعة بالنسبة للبقوليات فتقدر بنحو ٩٠,٨% .
- وبالنسبة للأذرة فتقدر هذه النسبة بنحو ٧٧,٩% ، ١٣٥,١% فى حالة كل من الأذرة الشامى ، والرفيعة على الترتيب ، كما تقدر نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منهما معاً بنحو ٨٦,٤% .
- أما فى حالة السكر فتقدر هذه النسبة بنحو ٦٤,٤% ، على حين تقدر نفس النسبة فى حالة زيوت الطعام بنحو ٥٨,٥% .

هذا وقد يؤخذ على فرضية نمو إنتاجية الأرض الزراعية بالمعدل المشار إليه بأنها متحفظة أو متشائمة ، حيث إمكانية إفتراض نمو الإنتاجية بنفس المعدلات التى سجلتها السنوات الماضية المشار إليها بالنسبة لكل من المحاصيل المستهدفة . وعلى ذلك إذا ماأخذ بهذه الفرضية الأخيرة ، فإنه لمن المتوقع أن تصل تقديرات نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من هذه المحاصيل على النحو المبين فيمايلى :

- تقدر نسبة الإكتفاء الذاتى المتوقعة فى الإستهلاك من القمح مع عام ٢٠١٧/١٦ بنحو ٩٧,٨% فى ظل فرضية نمو إنتاجية الأراضى الزراعية القديمة منه بمعدل ٢,٩% سنويا.

- وبالنسبة للبقوليات فتقدر نسبة الإكتفاء الذاتى المتوقعة فى الإستهلاك منه مع عام ٢٠١٧/١٦ بنحو ٩٣,٣% فى ظل فرضية نمو الإنتاجية منها بمعدل سنوى ١,٣% .
- أما نسبة الإكتفاء الذاتى المتوقعة فى الإستهلاك من الأذرة الشامى فتقدر بنحو ٩٨% فى ظل فرضية نمو إنتاجية الأرض الزراعية منه بمعدل سنوى ٣% . كما تقدر نفس النسبة فى حالة الأذرة الرفيعة بنحو ١٤١,٥% فى ظل فرضية نمو الإنتاجية الزراعية منه بمعدل ١,٥% سنويا . كما تقدر هذه النسبة لكلا المحصولين معاً بنحو ١٠٥,٧% فى ظل فروض نمو الإنتاجية المذكورة .
- أما بالنسبة لنسبة الإكتفاء الذاتى المتوقعة فى الإستهلاك من زيوت الطعام فتقدر بنحو ٥٨,٩% فى ظل فرضية نمو إنتاجية الأرض من محاصيل البذور الزيتية بمعدل سنوى يبلغ نحو ١,٢% .
- أما فى حالة السكر فتقدر نسبة الإكتفاء الذاتى المتوقعة فى الإستهلاك منه بنحو ٧٠,٠% فى ظل فرضية نمو إنتاجية الأرض الزراعية من المحاصيل السكرية بمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ١,٧% .

وأخيراً فإن التقديرات المشار إليها بالنسبة لدرجة الإكتفاء الذاتى المتوقعة ، ودرجة التحسن بها فى ظل الإفتراضات البديلة تكشف عن الحقائق التالية :

- أن جهود وإستصلاح الأراضى الجديدة بغرض التوسع فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل المشار إليها وإن كانت تحسن من نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من هذه المحاصيل ومن ثم القدرة على مواجهة أخطار الأسواق الدولية لهذه السلع ، إلا أن هذه الجهود بمفردها ليست كافية لتجنب هذه الأخطار بشكل كامل .
- إن برامج ومشروعات النهوض بالإنتاجية الزراعية للأراضى الزراعية من هذه المحاصيل تساهم بدور كبير فى تحسين نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منها ، وفى زيادة القدرة على مواجهة أخطار الأسواق الدولية لهذه السلع .
- أن التوسع فى المساحات المنزرعة بهذه المحاصيل فى ضوء التعديلات الممكنة فى إستخدامات الأراضى الزراعية ، وخطط إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة إلى جانب نمو الإنتاجية بالمعدلات التاريخية المشار إليها ليس كافياً لتجنب أخطار الأسواق الدولية لهذه السلع بدرجة كاملة ، وهو مايشير بالتبعية إلى أهمية تطوير المسالك التسويقية لهذه السلع وتخزينها ، وترشيد الإستهلاك منها .

جدول رقم (٦/٢) النتائج الإجمالية لتعديل إستخدامات الأراضى الزراعية وإستصلاح الأراضى الجديدة

المحصول	المساحة فى عام ٢٠٠٢		المساحة بعد تعديل إستخدامات الأراضى المزرعة		المساحة بالأراضى المستهدف إستصلاحها ألف فدان)	جملة المساحة فى عام ٢٠١٧/١٦	
	ألف فدان	نسبة الإكتفاء الذاتى	ألف فدان	نسبة الإكتفاء الذاتى		ألف فدان	نسبة الزيادة %
١- قمح	٢٤٥٠,٤	٥١,٠٠	٣٢٩١,٦	٦٨,٥	١٤٥٩,٦	٤٧٥١,٢	٩٣,٩
٢- شعير	٢٢٩,١		٢٢٩,١	ثابتة	٨٤,٤	٣١٣,٥	٣٦,٨
٣- بنجر ومحاصيل سكرية	١٥٣,٨		١٥٣,٨	ثابتة	١٤٨,١٢	٣٠١,٩	٩٦,٣
٤- برسيم	٢٥٦٤,٥	١٠٠,٠٠	١٧٢٣,٢	١٠٠,٠٠	٦٩١,٠٠	٢٤١٤,٢	(٥,٩)
٥- بقوليات غذائية	٣٩٠,٥	٦٥,٦	٣٩٠,٥	ثابتة	٢٩٦,١	٦٨٦,٦	٧٥,٨
٦- خضروات شتوية	٦١٤,٦		٦١٤,٦	ثابتة	٢٦٤,٥	٨٧٩,١	٤٣,٠
٧- محاصيل شتوية أخرى	٧٦,١		٧٦,١	ثابتة	١٧,٧	٩٣,٨	٢٣,٣
٨- أرز	١٥٤٧,٤	١٠٦,٢	١٣٨٩,٤	١٠٠,٠٠	٢٢٠,٠٠	١٦٠٩,٤	٤,٠
٩- ذرة شامى	١٩٧٣,١	٦١,٨	٢٢٣٣,٠٢	٧٠,٦	٨٥٦,٣	٣٠٨٩,٣	٥٦,٦
١٠- ذرة رفيعة	٣٧١,٨	١٠٠,٠٠	٣٧١,٨	ثابتة	٢٦٤,٨	٦٣٦,٦	٧١,٢
١١- خضروات صيفية	١١٧٣,١٠		١٠٧١,٢	ثابتة	٣١٧,١	١٣٨٨,٣	١٨,٣
١٢- محاصيل زيتية	٢٦٤,٢٠		٢٦٤,٢٠	ثابتة	١١٢٠,٩	١٣٨٥,١	٤٢٤,٢
١٣- محاصيل صيفية أخرى	٣٠٥,٠٠		٣٠٥,٠٠	ثابتة	١٨٢,٣	٤٨٧,٣	٥٩,٨
١٤- فاكهة ونخيل	١١٦٢,٧		١١٦٢,٧	ثابتة	٣٤٠,٠	١٥٠٢,٧	٢٩,٢
١٥- أعلاف معمرة	٤٥,٦		٤٥,٦	ثابتة	٩٨,٦	١٤٤,٢	٢١٦,٢
١٦- قطن	٧٠٦,٦		٧٠٦,٦	ثابتة	–	٧٠٦,٦	–
١٧- قصب	٣٢٣,٤		٣٢٣,٤	ثابتة	–	٣٢٣,٤	–
جملة	١٤٣٥٠,٢		١٤٣٥٠,٢		٦٣٦١,٤	٢٠٧١١,٦	٤٤,٣

المصدر: الجداول من رقم (١/٢) إلى رقم (٥/٢).

٦- السياسات والأدوات المساعدة :

من الطبيعى أن يكون زيادة الإنتاج المحلى والإكتفاء الذاتى من الإستهلاك من السلع الغذائية الإستراتيجية هو خير وسيلة لتجنب أخطار الأسواق الدولية لهذه السلع . وإذا كانت النتائج السابقة للدراسة تشير إلى وجود الفرص السريعة لزيادة الإنتاج المحلى وتحسين نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من بعض هذه السلع الممثلة فى القمح ، والأذرة (وفقا للأولويات والمبررات المشار إليها من قبل) ، إلا أنها وفى نفس الوقت تشير إلى أن الوصول إلى درجة الإكتفاء الذاتى الكامل فى هذه السلع ومن ثم تجنب أخطار أسواقها الدولية يعد من الأهداف طويلة المدى ، والتى قد يتجاوز مداها البعد الزمنى لإستراتيجية وزارة الزراعة لإستصلاح الأراضى الجديدة حتى إذا ماتحققت أهداف هذه الإستراتيجية بدرجة كاملة . ومن هنا إذا كانت زيادة الإنتاج المحلى من هذه السلع من ناحية ، وتحسين نسبة الإكتفاء فى الإستهلاك منها (عن طريق زيادة الإنتاج وإحتمالات تخفيض الإستهلاك الكلى منها) على المدى القصير والطويل يستلزم وجود السياسات والأدوات المساعدة على ذلك ، فهناك أيضاً من السياسات والأدوات التى ترتبط بالتعامل مع السوق الدولية لهذه السلع بغرض المشاركة فى التخفيف أو تجنب أخطار هذه الأسواق . وفى إطار تناول هذه السياسة يجدر الإشارة أولاً إلى أن نظام آليات السوق الحرة بما يتضمنه من سياسات لايفترض فيه ترك آليات السوق (خاصة إذا لم تكتمل عناصر السوق الحرة بكامل مضمونها) لتعمل فى مسارات متنافية مع الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع ، بل يفترض أن تتدخل الدولة بسياساتها وأدواتها لتصحيح هذه المسارات وقت الحاجة ، مع وجود المساندة الحكومية فى بعض الحالات .

وفى هذا الإطار ، وفى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى الجزء السابق منها يمكن تحديد محاور هذه السياسات ثم السياسات والأدوات التى تندرج تحت كل من هذه المحاور فيمايلى:

(١/٦) فى حالة الأراضى المنزرعة حاليا : يمكن تحديد السياسات والأدوات المتصلة بالأراضى المنزرعة حاليا تحت المحاور التالية :

(١/١/٦) تعديل استخدامات الأرض : فى اتجاهات زيادة المساحات المنزرعة بمحصول القمح على حساب المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم المستديم فى الموسم الشتوى ، وزيادة المساحات المنزرعة بمحصول الأذرة على حساب المساحات المنزرعة بمحصول الأرز ،

والخضروات الصيفية فى بعض المحافظات ٠ ويمكن تحديد السياسات والأدوات المساعدة على تحقيق هذا الهدف فى النقاط التالية :

- المتابعة الدائمة لشروط التبادل(الأسعار النسبية) مابين القمـــح المنتج محليا ، والواردات منه ، والبرسيم لضمان استمرارية هذه الشروط لصالح القمح المنتج محليا ، باعتبارها من أهم المؤشرات التى تحكم القرارات الإنتاجية للمنتج الزراعى ، والتى تشير الدراسات إلى وجود الاستجابة المرتفعة للمنتج الزراعى المصرى لها ، والتى سجلت فى نفس الوقت تغير هذه الشروط لغير صالح المنتج المحلى من القمح ، ولصالح الواردات منه وكذلك المحاصيل الزراعية المحلية المنافسة له على استخـــدام الأرض الزراعية خلال العقد الأخير من القرن الماضى[١٤] . وإذا كان ضمان وجود هذه الشروط لصالح القمح المحلى قد يستلزم من الدولة رفع أسعاره من الدولة عن أسعار الواردات منه بإعتبارها المشترى لفائض الإنتاج منه لدى المزارع وهو ما قد يعنى فى العرف الاقتصادى وجود الدعم المستتر للقمح ، إلا أن ذلك قد يكون ظاهرياً حيث يمكن تعويض ذلك من خلال تجنب الفاقد فى الواردات منه خلال مراحل النقل البحرى والتفريغ بالموانى المحلية ، أو من خلال فروق الجودة فيما بين المنتج المحلى منه ، والمستورد ٠ وهنا أيضا قد يثار القول بأن تخفيض المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم قد ترفع من أسعاره ، وبالتبعية الحاجة إلى رفع أسعار القمح ، وبالتالى الدخول فى حلقة مفرغة من رفع أسعار القمح ٠ وفى الواقع إن احتمالات حدوث ذلك يعد من الاحتمالات الضعيفة ، حيث تعد أسعار البرسيم مشتقة من أسعار اللحوم الحمراء أساساً والتى يتوقع أن تصل إلى سقف محدود أمام وجود بدائلها من لحوم الدواجن ، والطيور ، والأسماك ٠ هذا كما يمكن للدولة تجنب ذلك من ناحية أخرى فى التأثير على أسعار اللحوم الحمراء ، ومن ثم أسعار البرسيم من خلال المعروض منها من اللحوم المستوردة من خلال دراسة الأسواق البديلة المصدرة لها ، واستيرادها من الأسواق ذات الأسعار المنخفضة مع المقارنة بين بدائل استيرادها فى صورة ماشية حية أو لحوم طازجة مبردة أو مجمدة ٠
- وجود برنامج لتصنيع الأعلاف عالية القيمة الغذائية من أتبان وأحطاب المحاصيل الزراعية والتى يقدر الإنتاج منها خلال عام ٢٠٠٢ بنحو ٧,٥ مليون طن من أتبان القمح ، والشعير ، والفول ، والحمص ، بالإضافة إلى ما يقرب من ٨,٨ مليون طن من أحطاب الأذرة ، وقشر الأرز ٠ إن تحويل هذه الكميات (أو جانب كبير منها) من الأتبان والأحطاب إلى أعلاف عالية القيمة الغذائية بالطرق المعروفة فى هذا المجال (مثل نثر الأسمدة الأزوتية عليها أو حقنها بغاز الأمونيا ثم كمرها فى أكوام) يمكن أن يساهم

وبدرجة كبيرة فى تعويض النقص فى مساحات البرسيم حيث يمكن أن تمتد فترة تغذية الماشية الزراعية عليها إلى موسم الشتاء . ويمكن للدولة تبنى هذا البرنامج من خلال وزارة الزراعة بإنشاء المشروعات التجريبية لدى المنتجين الزراعيين بالقرى تحت إشرافها ودعمها ثم التوسع فى هذه المشروعات بعد نجاحها ونقل المعرفة والخبرة بتشغيلها إلى المنتجين الزراعيين إلى أن تصبح صناعة قائمة بذاتها فى الريف المصرى.

وهذا ويمكن أن يساند البرنامج السابق أيضا توجيه المزارعين وتعريفهم بمحاصيل الأعلاف الشتوية الخضراء الأخرى ذات الإنتاجية المرتفعة عن البرسيم مثل بنجر العلف والتى تقدر إنتاجية الفدان منه فى عام ١٩٩٧ بنحو ٣٨,٢ طن مقابل ٢٥,٨ طن للفدان من محصول البرسيم المستديم [١٥] . فالتوسع فى زراعة مثل هذه الأعلاف كبديل لمحصول البرسيم فى جانب من المساحات المخصصة لزراعته يمكن أن يساهم أيضا فى تعويض النقص فى المساحات المنزرعة به .

- إن ضمان شروط التبادل ما بين القمح والبرسيم لصالح القمح لابد وأن يسانده تنفيذ الدورة الزراعية الثلاثية لزراعات المحاصيل البقولية متضمنة محصول البرسيم ، على مستوى الأقاليم ، والمناطق ، والقرى المختلفة ، كما يمكن تطبيقها على مستوى المزرعة ذاتها (خاصة فى حالة المزارع المتوسطة والكبيرة) بما يتضمنه ذلك من وجود لرقابة ومتابعة المؤسسات الزراعية على مستوى القرية لتنفيذها إلى جانب ما قد يرتبط بذلك من عقوبات مالية للمخالفين والتى تستلزم صدور القرارات الوزارية المحددة لها .
- وبالنسبة للتوسع فى زراعات الأذرة على حساب المساحات المنزرعة من الأرز فيتوقع أن لا يكون لشروط التبادل فيما بينها تأثير ملموس فى ذلك نظراً لهامشية التغير فى المساحات الكلية المنزرعة من كل منها من ناحية ، وإنحصار هذه التغيرات فى مناطق محددة (الدقهلية ، ودمياط) من ناحية أخرى . إلا أن ذلك لا ينفى أهمية تنفيذ الدورة الزراعية الثنائية لزراعات الأرز فى محافظتى الدقهلية ، ودمياط فى المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية فى كل منها ، وذلك فضلاً عن جدية تنفيذ القرارات المتصلة بمنع زراعة الأرز فى بعض مناطق محافظة القليوبية .
- وبالنسبة للتوسع فى زراعات الأذرة على حساب المساحات المنزرعة بالخضروات الصيفية والنيلية فى محافظات الأسكندرية ، والجيزة فيستلزم تطبيق الدورة الزراعية الثنائية لزراعة الخضروات الصيفية فى هذه المحافظات . ويضاف إلى ذلك أيضاً وجود

برنامج لإستكمال نشر صناعة حفظ وتجميد الخضروات ، وتصنيعها فى المناطق ذات الوزن الأكبر فى إنتاجها ، وتشمل محافظات الأسكندرية ، والبحيرة ، ومنطقة النوبارية ، والجيزة ، والإسماعيلية ، وذلك بغرض تجنب الفاقد منها فى مراحل التسويـق ، والتوزيع . ومن الطبيعى أن يصاحب ذلك أيضاً وجود مشروعات الفرز والتدريج والتعبئة والتغليف . فإذا كانت الجهات الرسمية (وفقاً للإحصاءات المنشورة) تشير إلى أن الفاقد من الخضروات يبلغ بما نسبته ١٠% ، ومع وجود مايقرب من ١,١٥١ مليون فدان منزرعة بالخضروات الصيفية والنيلية لكان معنى ذلك إمكانية تحرير مايقرب من ١١٥,١ ألف فدان من هذه الزراعات لزراعتها بمحصول الأذرة ، إذا ماوجد مثل هذا البرنامج والمشروعات . وإذا كانت هذه الصناعات تتواجد بالفعل فى الزراعة المصرية ، إلا أنها ليست بالسعة الكافية حيث تشير الدراسات إلى وجود نقص فى السعة المطلوبة من ثلاجات الحفظ والتبريد بما يقرب من ٥٧% من السعة المطلوبة ، فضلاً عن وجود النقص فى محطات فرز وتدريج المحاصيل البستانية يبلغ نحو ٤٥% من الطاقة أو السعة المطلوبة [١٦] . ومن هنا فإن إستكمال النقص فى هذه الصناعات يمكن أن يساهم فى تحرير مايقرب من نصف المساحة المشار إليها (٥٨ ألف فدان) لزراعتها بالأذرة .

(٢/١/٦) تحسين الإنتاجية : لقد خلصت النتائج السابقة إلى أهمية ودور تحسين إنتاجية الأرض الزراعية فى زيادة الإنتاج ، ورفع درجة الإكتفاء الذاتى فى السلع الغذائية الإستراتيجية . ولقد حققت الزراعة المصرية معدلات جوهرية فى هذا المجال خاصة فى مجال إنتاج الحبوب ، كما تعبر عن ذلك معدلات النمو السنوى فى الإنتاجية منها والمشار إليها من قبل ، والتى يمكن التعبير عنها أيضا بدلالة الأصناف والسلالات الجديدة منها والتى دخلت مجال الإنتاج خلال العقدين الأخيرين ، حيث شهدت هذه الفترة دخول مايقرب من ٢٣ صنف جديد من محصول القمح مجال الإنتاج الزراعة ، بالإضافة إلى دخول مايقرب من ٩ أصناف جديدة من محصول الأرز ، ٣٤ صنف جديد من محصول الأذرة الشامية [١٧] . كما شمل ذلك غيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى . وبذلك حققت الزراعة المصرية مستويات إنتاجية مرتفعة تقارب أعلى مستويات الإنتاجية فى بعض دول العالم ، ومن الأمثلة على ذلك الوصول بإنتاجية الأرض الزراعية من القمح خلال السنوات ١٩٩٩ – ٢٠٠١ إلى مايقرب من ٦,٣٤٩ طن للهكتار لتقترب من إنتاجيته فى بعض الدول التى حققت أعلى إنتاجية والممثلة فى كل من إنجلترا ، وفرنسا ، وألمانيا ، والدنمارك والتى وصلت إنتاجية القمح بكل منها وعلى الترتيب خلال نفس السنوات مايقرب من ٧,٠ ، ٧,٠ ، ٧,٥٧٢ ، ٧,١٧٣ طن للهكتار فى المتوسط . وكذلك أيضاً بالنسبة لمحصول الأرز

حيث حققت الزراعة المصرية إنتاجية بلغت نحو ٨,٩١٦ طن للهكتار فى المتوسط خلال نفس الفترة ، مقابل ٦,٩٤ ، ١٠,٢١٥ طن للهكتار فى كل من أمريكا ، وأستراليا والتى حققت أعلى إنتاجية منه خلال هذه الفترة . أما محصول الأذرة فبلغت إنتاجيته فى الزراعة المصرية نحو ٧,٦٢٥ طن للهكتار ، مقابل مايقرب من ٧,١٤٢ ، ٨,٥٥٤ ، ٨,٨٨١ ، ٩,٠٦٢ ، ٩,٠٩ ، ٩,٤٠٤ ، ٩,٥٩٥ طن للهكتار فى كل من كندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وألمانيا ، واليونان ، وإيطاليا ، وأسبانيا على الترتيب . أما محاصيل البذور الزيتية فقد بلغت إنتاجية الزراعة المصرية منها مايقرب من ٢,٣٤٦ ، ٢,٦٩٢ طن للهكتار فى حالة كل من عباد الشمس ، وفول الصويا على الترتيب ، على حين بلغت أعلى إنتاجية منها فى حالة عباد الشمس إلى مايقرب من ٢,٣٨٢ ، ٢,٤٩١ طن للهكتار فى كل من فرنسا ، وألمانيا على الترتيب . أما فى حالة فول الصويا فبلغت أعلى إنتاجية منه على المستوى العالمى خلال نفس الفترة نحو ٢,٥٦٢ ، ٢,٤٥٨ ، ٢,٤٩٢ ، ٢,٧٠٠ طن للهكتار فى كل من الولايات المتحدة ، والأرجنتين ، والبرازيل ، وباراجواى على الترتيب [١٨] .

وهنا فإن التساؤل الذى يطرح نفسه هو : هل وصول الإنتاجية الزراعية من هذه المحاصيل بالزراعة المصرية إلى هذه المستويات (مقارنة بإنتاجيتها فى الدول التى حققت أعلى إنتاجية) يجعل من توقعات نمو الإنتاجية منها فى المستقبل محدودة ؟ .... والواقع فإن الإجابة على ذلك هى بالتأكيد بالنفى . فعلى المدى الطويل قد تأتى تجارب البحث العلمى فى مجال إستنباط أصناف جديدة ، أو وجود بدائل إنتاجية مرتفعة الإنتاجية أو فى مجال تحسين المعاملات الزراعية بنتائج أفضل غير متوقعة . أضف إلى ذلك ماقد يتواجد من فرص متاحة لزيادة الإنتاجية الزراعية من هذه المحاصيل على المدى القصير والمتوسط من خلال تحسين المعاملات الزراعية ، وخواص التربة الزراعية . وإذا كان إستنباط أصناف وسلالات جديدة مرتفعة الإنتاجية من هذه المحاصيل يعد هدفاً مستمراً طويل الأجل تقع مسئولياته على مؤسسات البحث العلمى الزراعية ، فإن تحسين المعاملات الزراعية وخواص التربة الزراعية يعد من مسئوليات أجهزة الإرشاد الزراعى ، ومؤسسات الخدمات العامة الزراعية . وفى هذا السياق يمكن طرح تصور سياسات وأدوات تحسين إنتاجية الأراضى الزراعية فيمايلى :

- إعداد برامج بحث علمى فى مجال إستنباط أصناف وسلالات جديدة مرتفعة الإنتاجية من محاصيل الحبوب (من قمح ، وأذرة ، وأرز) ، والبقوليات ، ومحاصيل البذور الزيتية ، والمحاصيل السكرية ، مع طرح هذه البرامج بما تشتمل عليه من مشروعات على مراكز البحث العلمى بالمراكز البحثية الحكومية ، والجامعات والقطاع الخاص للمشاركة فى

تنفيذها مع الدعم الحكومى لهذه البرامج بالإمكانيات المادية من موارد أرضية ومالية على أن يصاحب ذلك وجود المتابعة والتقييم المستمر لنتائج تجاربها السنوية ، وتحديد الحوافز المشجعة للمراكز البحثية التى تتوصل إلى نتائج جيدة فى هذا المجال قد يكون من بينها وعلى سبيل المثال حقوق الملكية الفكرية لهذه المراكز ومايتواجد بها من باحثين مشاركين فى هذه البرامج والمشروعات .

- البحث فى إدخال بدائل محصولية جديدة من مجموعة المحاصيل السكرية والزيتية تتميز بإرتفاع الإنتاجية ، وتتناسب مع الظروف البيئية الطبيعية فى الزراعة المصرية ، حيث يشارك فى ذلك مؤسسات البحث العلمى إلى جانب المؤسسات الزراعيـــة الأخرى الحكومية ، والخاصة .
- إستغلال الفرص المتاحة لتحسين إنتاجية الأرض الزراعية على المدى القصير ، والمتوسط سواء تلك التى تتصل بتحسين خواص التربة الزراعية ، أو المعاملات الزراعية ، والتوسع فى نشر زراعة الأصناف المرتفعة الإنتاجية من بين الأصناف المنزرعة حاليا : ومن هذه الفرص مايمكن ذكره وبإختصار فى النقاط التالية :
  - وجود برنامج دورى لتسوية الأراضى الزراعية بالليزر فى مناطق الرى السطحى بالدلتا والوادى ، حيث تؤكد التجارب والدراسات على زيادة إنتاجية الأرض الزراعية مع التسوية بالليزر بمعدلات جوهرية ، فضلاً عن مايصاحب ذلك من وفر فى مياه الرى .
  - التوسع فى مشروعات الصرف المغطى فى المساحات التى تروى بنظام الرى السطحى ، والصيانة المستمرة لشبكات الصرف المغطى المتواجدة حاليا .
  - التوسع فى المساحات المنزرعة بالأصناف المرتفعة الإنتاجية من بين الأصناف المنزرعة حالياً من مجموعات المحاصيل المشار إليها حيث تشير الإحصاءات الزراعية إلى وجود وتباينات كبيرة فى الإنتاجية منها ، ومن ثم وجود الفرص لزيادة الإنتاجية من خلال التوسع فى المساحات المنزرعة من الأصناف المرتفعة الإنتاجية على حساب المساحات المنزرعة بالأصناف الأقل إنتاجية . ومن هذه التباينات مايلاحظ مثلاً فى حالة محصول الأرز فى عام ٢٠٠٢ ، حيث بلغت متوسط إنتاجية الفدان منه نحو ٣,٤٠٥ ، ٣,٦٨٧ ، ٣,٩٥٣ ، ٤,١٩٤ ، ٤,٠٥٧ ، ٤,٣٧٨ من كل من الأصناف جيزة ١٧١ ، وجيزة ١٧٧ ، وجيزة ١٧٨ ، وسخا ١٠١ ، وسخا ١٠٢ ، وسخا ١٠٤ على الترتيب . كما يلاحظ وجود نفس التباينات فى الإنتاجية من الأذرة الشامى والتى تراوحت الإنتاجية منه

مابين ٢,٥١٥ طن للفدان فى حالة الصنف البلدي ، ٣,٧٣٥ فى حالة الأصناف هجين فردى ٩ ، وهجين فردى ١٢٣. كما تراوحت الإنتاجية من القمح مابين ١,٨٦١ طن للفدان من الصنف جيزة ١٥٥ ، وبين ٢,٢٥٣ ، ٢,٤٩٠ ، ٢,٤٤١ طن للفدان من الأصناف جيزة ١٥٧ ، وجيزة ١٦٤ ، وسخا ٦١[١٩] .

(٢/٦) فى حالة الأراضى المستهدف إستصلاحها وإستزراعها : يمكن تحديد السياسات والأدوات المتصلة برفع فاعلية ومساهمة الأراضى المستهدف إستصلاحها فى زيادة الإنتاج من المحاصيل الغذائية الإستراتيجية ومن ثم فاعليتها فى مواجهة أخطار الأسواق الدولية لهذه السلع فيمايلى :

(١/٢/٦) رفع معدلات الأداء فى إستصلاح الأراضى الجديدة ، والمجموعات المستفيدة منها : قد تكون معدلات الإستصلاح السنوى المستهدفة بإستراتيجية وزارة الزراعة لإستصلاح الأراضى الجديدة معدلات متناسبة مع الحاجة إلى مساهمة هذه الأراضى فى زيادة الإنتاج من السلع الغذائية الإستراتيجية ، إذا أقترن ذلك بالأداء الجيد وتحقيق هذه المعدلات . وإذا كان مثل هذا الأداء يتوقف بطبيعة الحال على أداء الدولة فى توفير البنية الأساسية اللازمة من طرق ، وكهرباء ، ومصادر مياه ، ومؤسسات خدمية ، فإن لأداء المجموعات المستهدفة والمستفيدة من هذه الأراضى دوره الهام والمؤثر فى رفع معدلات الأداء والفاعلية فى تحقيق الأهداف المخططة لإستصلاح هذه الأراضى . إن رفع معدلات أداء كلا الطرفين فى هذا الشأن يتطلب بالضرورة وجود السياسات والأدوات التى تساعد على التعامل مع المحددات والمشكلات التى تواجه نشاط إستصلاح الأراضى الجديدة خاصة فى المناطق الصحراوية والتى يتواجد بها النسبة الأكبر من المساحات المستهدف إستصلاحها . ومن أهم هذه المحددات والمشكلات ضخامة الإستثمارات المطلوبة لإستيطان الأراضى الجديدة بسبب غياب البنية الأساسية بها ، ويتوازى معها أيضا غياب التواجد البشرى أو ضعف كثافته فى الكثير من هذه المناطق ، وهو مايضيف بعداً آخر لهذه المشكلات ممثلاً فى غياب أسواق المحاصيل الزراعية بهذه المناطق بما يفرضه من مشاكل تسويق المنتج الزراعى ، فضلاً عن عدم توافر الأيدى العاملة الزراعية اللازمة للزراعة فى هذه المناطق ، ويضاف إلى ذلك أيضاً تزايد الندرة النسبية فى مياه الرى بما يفرضه ذلك من ضرورة إستخدام نظم وتكنولوجيا رى متطورة . ويمكن طرح تصورات الدراسة حول السمات العامة للسياسات والأدوات التى تساعد على رفع معدلات الأداء فى إستصلاح الأراضى الجديدة فى النقاط التالية :

- إن ضخامة الإستثمارات المطلوبة لأغراض توفير البنية الأساسية تفرض تنفيذها وفقاً للأولويات التى تفيد البدء فى النشاط الزراعى الإنتاجى مبكراً . ومن الطبيعى أن تأتى مصادر المياه وشبكات الرى العمومية فى مقدمة هذه الأولويات ، وحيث يلى ذلك أو يتزامن معه مصادر الكهرباء وشبكة الطرق الرئيسية . أما البنية الأساسية للخدمات الإدارية والإجتماعية فيمكن أن تبدأ بأشكال مبسطة وغير مكلفة وبما قد يشتمل عليه ذلك من إنشاء منشآت متعددة الأغراض ، حيث تطور هذه البنية بعد ذلك سواء تبعاً لتطور النشاط الزراعى أو أعداد المستوطنين .

- منح الأولوية فى أعمال الإستصلاح للمناطق الأكثر ملائمة لزراعة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية .

- إستناد تخصيص الأراضى المستهدف إستصلاحها على إيجاد توليفة متنوعة من المزارع الصغيرة ، والمتوسطة ، والكبيرة حيث يمكن أن تتفاعل معاً فى التعامل مع المحددات والمشكلات التى تواجه هذا النشاط ، وفى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المخططة . وفى هذا الشأن قد يفضل أن يكون للمزارع الصغيرة والعائلية الوزن الأكبر فى المساحة الإجمالية المستهدف إستصلاحها مع تخصيص المساحة المخصصة لهذه المزارع للفئات الإجتماعية الممثلة فى المزارعين المعدمين ، وصغار مالكى أو حائزى الأراضى الزراعية بالدلتا الوادى . ومن المبررات التى يستند عليها فى ذلك مايمكن ذكره فيمايلى: (١) إن هذه الفئة من المزارع ، والمجموعات المستهدفة تميل بطبيعتها إلى إنتاج المحاصيل المعيشية والممثلة أساساً فى القمح ، والأذرة بغرض الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك العائلى منها ، ومن ثم المساهمة بدرجة أكبر عن غيرها فى زيادة الإنتاج المحلى من هذه المحاصيل وبالتالى المساهمة فى التقليل من مخاطر الأسواق الدولية لها . ، (٢) إن هذه الفئة من المزارع تعد هى الوسيلة لتهجير العدد الأكبر من سكان الدلتا ، والوادى إلى مناطق الإستصلاح .، (٣) تعد هذه الفئة الإجتماعية من المجموعات المستهدفة هى الأقدر عن غيرها من الفئات على تحمل ظروف العمل والمعيشة القاسية فى أولى سنوات إستيطان هذه المناطق . ، (٤) تعتمد هذه الفئة من المزارع على العمل العائلى ، كما أنها تعد مصدراً أساسياً لتوفير الأيدى العاملة الزراعية اللازمة للمزارع المتوسطة والكبيرة . وبالنسبة للمزارع المتوسطة فقد يفضل أيضاً منح الأولوية فى تخصيصها للمزارعين مالكى الأراضى الزراعية بالدلتا والوادى والراغبين فى توسيع

ملكيتهم من الأراضى الزراعية بإعتبارها من الفئات ذات الخبرة بممارسة النشاط الزراعى ، ولنفس المبررات المشار إليها فى حالة فئة المزارع الصغيرة .

- وجود الحوافز المشجعة على جذب وهجرة المجموعات المستهدفة إلى المناطق الجديدة ، والتى يمكن أن تترجم فى مجموعة من العوامل من أهمها مساحة الحيازة الزراعية التى يمكن أن تمنح للفرد من كل من المجموعات المستهدفة بإعتبارها مؤشراً لحجم الدخل الذى يتوقعه الفرد الراغب فى الهجرة إلى مناطق الإستصلاح ، أما العامل الثانى فيتمثل فى توفير الخدمات الإجتماعية ، أما العامل الثالث فيتمثل فى الإعفاءات الضريبية ، والدعم الغذائى فى السنوات الأولى للإستيطان بالنسبة للفئات الصغيرة من المزارع أو دعم البنية الأساسية اللازمة لمزارعها ، ثم يأتى إلى جانب ذلك مساندة الدولة لهذه الفئات فى تشكيل تنظيماتها التى تساعدها على توفير مايلزمها من مستلزمات إنتاج أو سلع معيشية بالإضافة إلى توفير مصادر الإئتمان فى هذه المناطق .

- تداخل وتجاور المساحات المخصصة للمزارع الصغيرة ، والعائلية والمتوسطة مع المساحات المخصصة للمزارع الكبيرة للمساعدة على إستفادة المزارع الأخيرة من مصادر العمل المتاحة بمجموعة المزارع الأولى ، فضلاً عن إمكانية إستفادة هذه المجموعات من المزارع من الخدمات التى يمكن أن تقدمها المزارع الكبيرة فى مجال تصريف أو تسويق فائض إنتاجها من المحاصيل الزراعية .

(٢/٢/٦) تخطيط الإنتاج الزراعى بالأراضى المستهدف إستصلاحها : إن مساهمة الأراضى المستهدف إستصلاحها فى زيادة الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الإستراتيجية ، ومن ثم تجنب أخطار أسواقها الدولية يتطلب بالتبعية أن تكون حقوق تملك وحيازة هذه الأراضى بشأن إستخدام الأراضى الزراعية والمياه واضحة ومحددة فى إطار هذا الهدف . حيث يجب أن يتضمن التعاقد على هذه الأراضى مع المجموعات المستهدفة مجموعة من الضوابط التى تحكم نشاط الأفراد فيما يختص بنوعية الزراعات المسموح بزراعتها وتلك غير المسموح بزراعتها إلى جانب تحديد نظم وأساليب الرى الواجب إتباعها فى الحيازة الزراعية . كما يجب أن تمتد حقوق إستخدام الأرض لتشمل حقوق الإسكان بحيث لايسمح بوجود الإسكان المبعثر والإتجاه نحو تكوين المستعمرات السكنية الكبيرة للمساعدة فى توفير الخدمات الإجتماعية المطلوبة لأكبر عدد من

المستوطنين وبأقل تكلفة ممكنة . وفى شأن إستخدامات الأراضى الزراعية يمكن الإشارة إلى أهم هذه الضوابط فى النقاط التالية :

- زراعة محاصيل الفاكهة فى مساحات لاتتجاوز مانسبته ١٠% من إجمالى المساحة المخصصة مع جواز أن تقل هذه النسبة عن ذلك أو عدم زراعة هذه المجموعة من المحاصيل .

- زراعة محاصيل الأعلاف المعمرة فى مساحات لاتتجاوز ٢-٣% من إجمالى المساحة المخصصة مع جواز أن تقل هذه النسبة عن ذلك أو عدم زراعتها .

- زراعة الخضروات فى مساحة لاتتجاوز مانسبته ٨% - ١٠% من إجمالى المساحة المخصصة (حسب المنطقة) خلال الموسم الشتوى ، وفى مساحة لاتتجاوز مانسبته ١٠% - ١٥% من هذه المساحة خلال الموسم الصيفى .

- إدارة النشاط الزراعى فى هذه المناطق من قبل المؤسسات الزراعية الحكومية بتطبيق الدورة الزراعية الثلاثية للمحاصيل البقولية فى المساحات المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية بها ، بحيث لاتزيد المساحات المنزرعة بها عن ٣٣% من هذه المساحة وجواز إنخفاضها عن هذه النسبة . وذلك إلى جانب تنفيذ الدورة الزراعية الثنائية لكل من محاصيل الأذرة ، ومحاصيل البذور الزيتية فى المساحات المتبقية من زراعات الخضروات الصيفية وماقد يزرع من محاصيل سكرية .

- إقتران مجموعة الضوابط السابقة بالنسبة للمزارع الكبيرة بإلتزامها بإقامة وتشغيل صناعات حفظ وتبريد أو تجهيز الخضروات والفاكهة إلى جانب صناعة زيوت الطعام .

(٣/٦) <u>فى مرحلة التسويق ، والتوزيع</u> : إذا كانت زيادة الإنتاج من السلع الغذائية الإستراتيجية تعد هى العنصر الحاكم لمواجهة مخاطر الأسواق الدولية ، فإن تجنب الفاقد من هذه السلع ، والسلع المنافسة لها على إستخدام الأراضى الزراعية يمكن أن تساهم فى ذلك ليس لما يؤدى إليه ذلك من نقص فى المساحات المطلوبة لإنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية بل أيضاً لما يؤدى إليه ذلك من نقص فى المساحات المطلوبة لإنتاج السلع المنافسة لها على إستخدام الأرض

الزراعية ومن ثم إمكانية تحرير مساحات من الأراضى المنزرعة بها لأغراض التوسع فى إنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية . ومن الأدوات التى يمكن أن تساعد على ذلك مايمكن ذكره فيمايلى :

- توفير السعة التخزينية المطلوبة لمحاصيل الحبوب من قمح ، وأذرة ، وأرز بالمواصفات الملائمة لتجنب الفاقد منها خلال التخزين .

- تطوير نظم تسويق ، وتوزيع الخضروات والفاكهة بما يشتمل عليه ذلك من تطوير لوسائل التعبئة والتغليف ، وإستكمال النقص فى مشروعات الحفظ والتبريد ، وتصنيعها وعلى نحو ماسبق الإشارة إليه .

- تطوير الصناعات القائمة على إستخراج زيوت الطعـــام من البذور الزيتية للإرتقاء بجودتها ، وتقليل الفاقد منها فى مراحل التصنيع المختلفة والتى تقدره الدراسات بما يقرب من ١٤,٥% - ١٩,٥% (٢٠) .

- دراسة القضايا المتصلة بدعم السلع الغذائية الإستراتيجية ، وإرتباطها بتجنب الفاقد منها سواء فى مرحلة التوزيع ، أو التصنيع والإستهلاك .

- تكوين مخزون إستراتيجى كافى من السلع الغذائية الإستراتيجية ، ولفترة يمكن معها تعديل إستخدامات الأراضى الزراعية فى الإتجاهات المساعدة على التقليل من مخاطر السوق الدولية لهذه السلع فى الأوقات الحرجة قصيرة الأجل .

- وبالنظر إلى مخاطر السوق الدولية لزيوت الطعام من منظور إستنزاف الواردات منها لموارد النقد الأجنبى المتاحة ، تشير التقديرات إلى إمكانية تخفيض الإنفاق على الواردات منها ومن الكسب بنسبة تتراوح مابين ١٠% - ٢٢% وبمتوسط يبلغ نحو ١٦% وذلك فى حالة إستيراد بذور فول الصويا وتصنيعها محلياً كبديل لإستيراد زيوت الطعام الخام ، ومن هنا فإن رفع الرسوم الجمركية على الواردات من زيوت الطعام مقابل تخفيضها أو إلغاءها بالنسبة للواردات من البذور الزيتية يعد من الأدوات المساعدة على ذلك على المدى القصير (٢١) .

(٤/٦) تخفيض الإستهلاك من السلع الغذائية الإستراتيجية : لاشك فى أن تخفيض الإستهلاك الكلى من السلع الغذائية الإستراتيجية يمكن أن يساهم أيضاً فى التقليل من مخاطر السوق الدولية لهذه السلع خاصة فى حالة القمح ، والسكر . وإذا كانت السياسات والأدوات الهادفة إلى تخفيض معدل النمو السكانى والحد من تزايد الأعداد السكانية يمكن أن تساهم بدور فعال فى ذلك على المدى الطويل ، فإن تخفيض الإستهلاك الفردى خاصة من سلعتى القمح ، والسكر والتى توصف بإرتفاع معدل الإستهلاك الفردى منها يمكن أن يساهم أيضاً بدور فعال فى تحقيق هذا الهدف . وهنا يأتى الدور المنتظـر من المؤسسات التعليمية ، وأجهزة الإعلام (المرئية ، والمقروءة والمسموعة) والجمعيات الأهلية حيث يمكن أن تشارك فى تحقيق هدفى تخفيض الإستهلاك الفردى من القمح والسكر ، إلى جانب مشاركة المواطن فى مواجهة الأخطار الدولية لهذه السلع وقت الأزمات . ومن المحاور التى يمكن أن تستند عليها هذه المؤسسات فى القيام بدورها المنتظر مايمكن ذكره فيمايلى :

- نشر الوعى الإستهلاكى بين الأسرة ، والأفراد لتغير الأنماط والعادات الإستهلاكية غير المرغوبة والحد من الإسراف فى إستهلاك السلع الغذائية .

- نشر الوعى بين الأسرة والأفراد بأنماط التغذية الصحيحة صحياً ، وتعريفهم بالبدائل السلعية الممكنة للوصول إلى هذه الأنماط .

- الرقابة على الأسواق ، وجودة المنتج النهائى من هذه السلع ، ولفت نظر الجهات الرسمية المعنية بما قد يتواجد من قصور فى مواصفات جودة هذه السلع أو توزيعها .

- نشر الوازع الوطنى ، والدينى ، والأخلاقى بين الأسرة ، والمواطن الفرد بالمشاركة فى مواجهة أخطار الأسواق الدولية لهذه السلع وقت الأزمات .

(٥/٦) التعامل مع الأسواق الدولية للسلع الغذائية : إن للتعامل مع الأسواق الدولية لهذه السلع تأثيره على درجة المخاطر المحتمل أن تواجه السوق المصرية . وفى هذا الشأن يمكن الإشارة إلى أهم المحاور التى يمكن أن تساعد على التخفيف من حدة هذه المخاطر فيمايلى:

(١/٥/٦) تنويع وتعدد مصادر التوريد : لاشك فى أن تعدد وتنوع المصادر الدولية لتوريد هذه السلع إلى السوق المصرية يمكن أن يخفف من حدة المخاطر المحتملة ، ليس فقط من منظور إمكانية الحصول على أقل الأسعار ، بل أيضاً من منظور تخفيض تكاليف النقل والشحن البحرى لهذه السلع ، مع تقليل إحتمالات مواجهة الإحتكار ، ووجود الضغوط السياسية من قبل الدول المصدرة لهذه السلع ، ومن هنا فإن تنويع هذه المصادر خاصة فى حالة محصولى القمح ، والأذرة مابين الدول النامية ، والمتقدمة وبين الدول المتباينة فى إتجاهاتها ومصالحها السياسية والإقتصادية قد يكون من العوامل المساعدة على التخفيف من حدة هذه المخاطر وإحتمالات مواجهة السوق المصرية لها . وإذا كانت الأسواق التصديرية للسلع الغذائية من البقوليات ، وزيوت الطعام ، والسكر ، تشير إلى وجود الفرص الأكبر عنه فى حالة سلعتى القمح ، والأذرة ، حيث إمكانية تنويع مصادر توريدها (على النحو المشار إليه) ، إلا أنه بالإمكان أيضا وجود مثل هذا التنوع فى حالة محصولى القمح ، والأذرة بتوسيع دائرة التعامل مع الدول المصدرة لها خاصة الدول الأوروبية (حيث قرب المسافات فيما بينها والسوق المصرية) والدول الآسيوية ، ودول أمريكا الجنوبية ، حيث يمكن أن تشمل الدول الموردة لها الدول هامشية الصادرات منها ، وذلك بغرض التخفيف من إحتمالات مواجهة الإحتكار والضغوط السياسية من قبل الدول الرئيسية المصدرة للقمح أو الأذرة .

(٢/٥/٦) دعم وتطوير قدرات أسطول النقل البحرى المصرى : يعد الإرتفاع فى تكاليف الشحن والنقل البحرى أحد جوانب مخاطر التعامل فى السوق الدولية للسلع ، ومن هنا فإن دعم وتطوير قدرات أسطول النقل البحرى المصرى يعد مطلباً أساسياً لتجنب مثل هذه المخاطر ، حيث مازال هذا الأسطول يتصف بضعف قدراته ومشاركته فى النقل البحرى للصادرات ، والواردات السلعية المصرية ، حيث تقدر مشاركته فى نقل البضائع المنقولة بحراً تصديراً وإستيراداً بنحو ٢٦% منها خلال عام ١٩٩٧ . وترجع ضعف مشاركة الأسطول المصرى فى هذا المجال إلى ضعف طاقته بسبب صغر عدد وحداته ، وصغر حمولة الوحدة أو بسبب ظروف التشغيل والناشىء عن تقادم أغلب وحداته [٢٢] .

"ملخص"

١- من الحقائق المؤكدة المتعارف عليها وجود النفع المتبادل بين الأطراف الدولية المتعاملة فى الأسواق الدولية السلعية . وفى المقابل فإن للتعامل فى الأسواق الدوليه مخاطره التى قد تفقد معه بعض الأطراف المكاسب المنتظرة منهـا أو جانباً منها ليس ذلك من المنظور الإقتصادى فقط ، بل قد يشمل ذلك أيضاً المنظور الإجتماعى والسياسى . ولهذا فقد أستهدفت الدراسة الحالية مناقشة هذه المخاطر بالنسبة للتعامل فى السلع الغذائية الإستراتيجية فى السوق الدولية ، وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهة هذه المخاطر .

٢- وقد تعد السلع الغذائية فى مجموعها سلعاً إستراتيجية بإعتبارها تمثل المقومات الأساسية لحياة الإنسان وإستمرارية نشاطه ومن ثم يعد تأمين الإحتياجات منها غاية أساسية لأى من المجتمعات . إلا أن محدودية الموارد والطاقة الإنتاجية لكثير من المجتمعات وعدم القدرة على تأمين إحتياجاتها من جميع السلع الغذائية قد فرض ترتيب هذه السلع فى سلم أولويات تبعاً لمعايير وأهداف محددة . ومن منظور الإحتياجات الغذائية الضرورية للبقاء على حياة الإنسان ونشاطه تأتى مجموعة الحبوب وعلى رأسها القمح فى المرتبة الأولى فى سلم الأوليات ، ثم يليها فى ذلك زيوت الطعام ثم السلع الغذائية البقولية ، ثم المنتجات الحيوانية ، وإن كان ذلك لاينفى حقيقة أهمية السلع الغذائية الأخرى من منظور الغذاء الصحى للإنسان .

٣- وقد تكتسب السلع الغذائية فى مجموعها صفتها الإستراتيجية كما تكتسب المجموعات السلعية منها أولوياتها أيضا (إلى جانب أهميتها الضرورية لبقاء حياة الإنسان ونشاطه) من كبر حجم التعاملات فيها بالأسواق الدولية وماتمثله هذه التعاملات من ضغوط (أو وفورات) على مواردها الإقتصادية . وفى هذا الشأن تشير قوائم الصادرات والواردات السلعية المصرية خلال السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ إلى وجود عجزاً مستمراً فى الميزان التجارى السلعى بلغ متوسطه نحو ١٠,٠١٩ مليار دولار سنوياً . كما تشير نفس القوائم إلى وجود عجزاً فى الميزان التجارى من السلع الزراعية والغذائية بلغ نحو ٣,٠١٠ مليار دولار سنوياً فى المتوسط وبما نسبته

٣٠% من العجز السنوى فى الميزان التجارى السلعى . أما العجز السنوى فى الميزان التجارى للسلع الغذائية (بدون الأسماك ومنتجاتها) فقد بلغ نحو ٢,٥٣٧ مليار دولار فى المتوسط وبنسبة ٢٥,٣% من العجز السنوى فى الميزان التجارى السلعى . وفى هذا السياق أيضاً تأتى أولويات المجموعات السلعية الغذائية حيث تشير إلى وجود مجموعة محاصيل الحبوب فى المرتبة الأولى من حيث العجز السنوى فى ميزانها التجارى والذى بلغ نحو ١,٠٣٦ مليار دولار فى المتوسط سنوياً خلال السنوات ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ . حيث بلغ العجز السنوى فى الميزان التجارى للقمح نحو ٦٨٣,٨ مليون دولار فى المتوسط ، كما بلغ العجز فى الميزان التجارى للأذرة الشامى نحو ٤٥٢,٥ مليون دولار سنوياً ، وإن كانت الصادرات من الأرز تحقق فائضاً فى ميزانه التجارى بلغ نحو ١١٠,٠ مليون دولار سنوياً خلال نفس الفترة .

هذا وتأتى مجموعة المنتجات الحيوانية من لحوم ، وألبان ومنتجاتها فى المرتبة الثانية بعد مجموعة محاصيل الحبوب من حيث العجز السنوى فى ميزانها التجارى خلال نفس الفترة والذى بلغ نحو ٥٧٢,١ مليون دولار فى المتوسط ، على حين تأتى زيوت الطعام ، وبذور زيت الطعام فى المركز الثالث حيث بلغ متوسط العجز السنوى فى ميزانها التجارى نحو ٤٥٧,٥ مليون دولار . وقد يعاد ترتيب أولوية هذه المجموعة الأخيرة إذا ما أخذ فى الحسبان صافى العجز السنوى فى الميزان التجارى للمنتجات الثانوية الناتجة عن تصنيع بذور زيوت الطعام لتحتل المركز الثانى بعد الحبوب وبعجز سنوى بلغ نحو ٦٢٣,٠ مليون دولار فى المتوسط .

أما المراكز الثلاث من الرابع إلى السادس فى هذه القائمة فيمثلها وعلى الترتيب كل من السكر ، والأسماك ، والبقوليات حيث بلغ المتوسط السنوى فى العجز الصافى للميزان التجارى لكل منها مايقرب من ٢٥٣,٠ ، ١٥٥,٧ ، ٩٣,٨ مليون دولار على الترتيب خلال نفس الفترة .

٤- ومن أولى التساؤلات التى يمكن أن تطرح حول مخاطر الإعتماد على الأسواق الدولية فى تأمين إحتياجات الغذاء لأى من المجتمعات هو مايمكن صياغته فيمايلى : .. هل يمكن أن تنشأ هذه المخاطر عن إحتمالات نقص الإنتاج العالمى من الغذاء ، أو نموه

بمعدلات أقل عن معدلات النمو السكانى ؟ ... وفى الواقع فإن مثل هذه الإحتمالات تعد قائمة لأسباب متنوعة منها تغير الظروف المناخية والبيئية فى إتجاه معاكس ، أو وجود الكوارث الطبيعية أو تحول جانب من الموارد الزراعية المخصصة لإنتاج الغذاء إلى إنتاج محاصيل غير غذائية لأسباب إقتصادية . وتؤكد الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الإنتاج السنوى للغذاء على المستوى العالمى خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠١ على وجـود هذه الإحتمالات بنسبة بلغت نحو ١٦,٧% على المستوى العالمى ، وإن تباينت هذه النسبة وبحدود كبيرة بين المجموعات الدولية ، والدول المختلفة . وتبدو هذه الإحتمالات أكثر وضوحاً فى حالة المجموعات السلعية الغذائية حيث بلغت نسبة هذه الإحتمالات مايقرب من ٨٣,٣% فى حالة مجموعة محاصيل الحبوب ، وبنسبة بلغت نحو ٣٣,٣% فى حالة المنتجات الحيوانية وعلى المستوى العالمى مع تباينها بين المجموعات الدولية والدول المختلفة . أما المجموعات السلعية الأخرى وعلى الرغم من وجود هذه الإحتمالات إلا أنها تبدو بنسبة أقل عنه فى حالة مجموعة محاصيل الحبوب .

وفى وجود مثل هذه الإحتمالات هناك من المخاطر التى يمكن إيجازها فيمايلى: (١) الحاجة إلى السحب من المخزون الإستراتيجى من الغذاء ، وتبدو خطورة ذلك إذا ماإستمرت الأسباب المسئولة عن ذلك لفترات طويل .، (٢) إرتفاع تكلفة فاتورة الغذاء بالمجتمعات التى تعتمد على الأسواق الخارجية .، (٣) إحتمالات تعرض البلدان المستوردة للغذاء إلى آثار إقتصادية وإجتماعية غير مباشرة ممثلة فى إنخفاض الدخل الفردى الحقيقى ، وإعادة توزيع الدخل العائلى لغير صالح الكثير من الجوانب الإجتماعية.، (٤) إحتمالات إرتباك خطط التنمية فى الدول المستوردة للغذاء أمام الحاجة إلى إعادة تخصيص مواردها المالية ، وموارد النقد الأجنبى المتاحة لديها بغرض تأمين إحتياجاتها من الغذاء . هذا وتختلف إحتمالات هذه المخاطر ودرجتها وأبعادها المختلفة بإختلاف الأسواق الدولية لكل من هذه السلع ، وهو مايمكن الإشارة إليه فيمايلى:

(١/٤) <u>السوق الدولية للقمح</u> : بلغ عدد الدول المتعاملة فى السوق الدولية للقمح (خلال السنوات ١٩٩٨ – ٢٠٠٠) ٢٠٤ دولة منها ٢٠ دولة (وبنسبة ٩,٨% منها) تعد فى حكـم المصدر الصافى للقمح ، أما الدول الأخرى فتعد فى حكم المستورد الصافى للقمح ، ويتواجد من بين الدول المصدرة للقمح ٦ دول تعد فى حكم الدول الهامشية بسبب

هامشية صادراتها السنوية منه ، ليصبح بذلك عدد الدول المصدرة للقمح والتى تعد هى المؤثر الحقيقى فى السوق الدولية للقمح ١٤ دولة تمثل مانسبته ٦,٩% من عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق . وقد يبدو هذا الوضع مفيداً بالنسبة للدول المستوردة للقمح فى حالة وفرة الإنتاج منه بالدول المصدرة ووجود المنافسة الكاملة فيما بينها لتصريف الفائض منه خارج أسواقها . إلا أنه وفى مقابل ذلك قد تواجه الدول المستوردة للقمح أو البعض منها بعض المخاطر من إعتمادها على الأسواق الخارجية فى توفير جانباً من إحتياجاتها منه ، والتى يمكن ذكرها فيمايلى :

- إنخفاض المعروض من القمح ، وإرتفاع أسعاره .
- إرتفاع تكلفة الشحن والنقل البحرى .
- شحنات القمح غير المطابق للمواصفات .
- إستنزاف موارد النقد الأجنبى .
- مخاطر إقتصادية ، وإجتماعية أخرى .
- وجود الإحتكار (خاصة فى حالة نقص الإنتاج منه بالدول الأوروبية المصدرة) ، وإستخدام القمح كأداة ضغط سياسى من قبل الدول المصدرة .

هذا وتعد مصر من الدول الأكثر إحتمالاً لمواجهة هذه الأخطار وبدرجة أكبر بسبب كبر حجم وارداتها السنوية من القمح إلى جانب موقعها الجغرافى الذى يتصف بطول المسافات فيما بينه والأسواق التصديرية الأخرى والممثلة فى كندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وأستراليا إذا ماوجدت إحتمالات خروج مجموعة الدول الأوربية المصدرة للقمح من مجال تصديره إلى الأسواق الخارجية ، وكذلك أيضاً بسبب وجود العجز الدائم فى الميزان التجارى السلعى .

(٢/٤) <u>السوق الدولية للأذرة</u> : تعد السوق الدولية للأذرة أصغر حجماً عن السوق الدولية للقمح حيث بلغ عدد الدول المتعاملة فيها (فى الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠) ١٦٨ دولة منها ١٨ دولة (وبنسبة ١٠,٧%) تعد فى حكم المصدر الصافى للأذرة ، أما بقية هذه الدول فتعد فى حكم المستورد الصافى لها . وعلى الرغم من تماثل النسبة مابين الدول المصدرة ، والدول المستوردة فى هذه السوق مع مثيلتها فى سوق القمح ، إلا أن الطبيعة الإحتكارية فى السوق الدولية للأذرة قد تبدو أكثر وضوحاً عنه فى حالة السوق الدولية للقمح خاصة فى ظل الظروف غير الملائمة للإنتاج . إن إستقراء السوق الدولية

للقمح من حيث عدد الدول المتعاملة فيها تصديراً وإستيراداً ، وتوزيعها الجغرافى ، وحجم تعاملاتها وإنتماءها إلى المجموعات الدولية النامية ، والمتقدمة ، وتلك المتباينة فى مصالحها الإقتصادية والسياسية تشير إلى إحتمالات مواجهة الدول المستوردة للأذرة نفس الأخطار المتواجدة فى السوق الدولية للقمح وبدرجة أكثر وضوحاً وإحتمالاً حيث وجود الإحتمالات وبدرجة أكبر لوجود عنصر الإحتكار فى هذه السوق . كما تبدو الدول الأفريقية ، والآسيوية المستوردة للأذرة من أكثر الدول إحتمالاً لمواجهة هذه الأخطار ، وتأتى مصر فى مقدمة هذه الدول لنفس الأسباب المشار إليها فى حالة القمح .

(٣/٤) <u>السوق الدولية لزيوت الطعام</u> : إن تنوع مصادر إستخراج زيوت الطعام ، وتنوع أصنافها إلى جانب إعتبار كل صنف من هذه الأصناف بديلاً كاملاً تقريباً لغيره من الأصناف يجعل من هذه السوق أقل أخطاراً عنه فى حالة السوق الدولية للحبوب . حيث بلغت نسبة الدول التى تعد فى حكم المصدر الصافى للزيوت نحو ١٢% من إجمالى عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق فى حالة أكثر الأصناف تداولاً فى هذه السوق (فول الصويا / النخيل) ، وحيث بلغ إجمالى عدد الدول التى تعد فى حكم المصدر الصافى لها ٧٥ دولة (خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠). إن هذا التنوع فى مصادر وأصناف زيوت الطعام قد جعل من التوزيع الجغرافى للدول المصدرة لها أكثر إنتشاراً ليس فقط من حيث التوزيع الجغرافى ولكن أيضاً مابين الدول النامية ، والدول المتقدمة ، وبين الدول المتباينة فى إتجاهاتها السياسية ومصالحها الإقتصادية ، وهو مايجعل هذه السوق أكثر تنافسية عن غيرها من أسواق السلع الأخرى ، وضعف إحتمالات إن لم يكن غياب النزعة الإحتكارية أو الضغوط السياسية بها ، وذلك إلى جانب مالهذا التوزيع الجغرافى من تأثيرات إيجابية على تكاليف الشحن ، والنقل البحرى مابين الدول المصدرة ، والدول المستوردة .

إن النظر إلى تركيبة السوق الدولية لزيوت الطعام ، وإن كان يستخلص منه تنافسيتها إلا أن ذلك لاينفى إحتمالات مواجهة الدول المستوردة لها لأخطار إرتفاع تكاليف الشحن والنقل البحرى أو إرتفاع الأسعار بسبب إحتمالات الظروف الطبيعية غير الملائمة للإنتاج فى الدول المصدرة الرئيسية ، وذلك فضلاً عن إستنزاف مواردها من النقد الأجنبى . هذا وتعد مصر من بين الدول المستوردة الأكثر إحتمالاً لمواجهة مثل هذه

الإخطار بسبب كبر حجم تعاملاتها فى هذه السوق والتى تمثل مصدراً رئيسياً لوجود العجز فى الميزان التجارى السلعى .

(٤/٤) السوق الدولية للسكر : تبدو السوق الدولية للسكر أكثر تنافسية وأقل أخطاراً بالنسبة للدول المستوردة بالقياس إلى السوق الدولية لزيوت الطعام حيث إنتشار الدول المصدرة للسكر مابين التجمعات الجغرافية المختلفة للدول إلى جانب إنتشارها مابين الدول النامية والمتقدمة ، والدول المتباينة فى مصالحها الإقتصادية والسياسية ، وذلك فضلاً عن إرتفاع كثافة الدول المصدرة بالنسبة للدول المستوردة فى هذه السوق حيث بلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق (خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠) ٢٠٤ دولة من بينها ٤٥ دولة وبنسبة ٢٢,١% منها تعد فى حكم المصدر الصافى للسكر . كما تتميز الدول المصدرة فى هذه السوق بكبر الوزن النسبى لفائض الإنتاج بها والموجه من أجل التصدير مما يجعل من إحتمالات إرتفاع الأسعار بهذه السوق ضعيفة بالقياس إلى أسواق غيرها من السلع . ومع ذلك تظل أمام الدول المستوردة ومن بينها مصر مخاطر إرتفاع تكاليف الشحن ، والنقل البحرى ، وإستنزاف مواردها من النقد الأجنبى .

(٥/٤) السوق الدولية للبقوليات : تبدو السوق الدولية للبقوليات أكثر تنافسية عنه فى حالة السوق الدولية للحبوب مع إنتشار توزيع الدول المصدرة للبقوليات بين التجمعات الدولية المختلفة ، وإرتفاع كثافتها بالنسبة لعدد الدول المستوردة لها عنه فى حالة السوق الدولية للحبوب من قمح ، وأذرة . حيث بلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق (خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠) ١٨٢ دولة من بينها ٣٣ دولة وبنسبة ١٨,١% منها تعد فى حكم المصدر الصافى للبقوليات . وعلى الرغم من مظهرية تنافسية هذه السوق بدرجة أكبر عنه فى حالة السوق الدولية للحبوب إلا أن جوهرها قد يكشف عن إحتمالات وجود النقص فى المعروض منها وإرتفاع أسعارها ، وقد تذهب هذه الإحتمالات إلى وجود الإحتكار ومن ثم إرتفاع أسعار البقوليات فى بعض الإحتمالات ، إلا أنه لايتوقع أن تذهب هذه الإحتمالات إلى وجود الضغوط السياسية فى هذه السوق بحكم أولوية هذه المجموعة من السلع الغذائية فى سلة غذاء المستهلك بالدول المستوردة لها ومن هنا فإن إحتمالات مواجهة الدول المستوردة ومن بينها مصر لأخطار إرتفاع الأسعار ، وتكاليف الشحن والنقل البحرى إلى جانب إستنزاف مواردها من النقد الأجنبى من الإحتمالات القائمة .

(٦/٤) <u>السوق الدولية للحوم</u> : تعد السوق الدولية للحوم الطازجة المبردة والمجمدة سوقاً تنافسية لنفس الأسباب المشار إليها فى حالة الأسواق الدولية للسكر ، وزيوت الطعام ، حيث بلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق (خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠) ١٩٩دولة من بينها ٤٤ دولة وبنسبة ٢٢,١% منها تعد فى حكم المصدر الصافى للحوم. وتتسع دائرة السوق الدولية للحوم كما تزداد درجة تنافسيتها إذا ماأخذ فى الحسبان أيضاً الدول الأخرى المصدرة للحوم فى صورة حيوانات حية ، والتى بلغ عددها ٢٤ دولة ، خلال نفس الفترة ، وموزعة بين التجمعات الدولية المختلفة ، إن تنافسية هذه السوق لاتنفى إحتمالات إرتفاع الأسعار بها . ومن أهم الأخطار التى يحتمل أن تواجهها الدول المستوردة فى هذه السوق ومن بينها مصر إرتفاع تكاليف الشحن ، والنقل البحرى إلى جانب إحتمالات وجود الصفقات المصابة بالأمراض الصحية أو تلك التى تصيب الثروات المحلية من الماشية ، أو وجود الصفقات غير المطابقة للمواصفات المعيارية المطلوبة ، وذلك فضلاً عن إستنزاف موارد النقد الأجنبى .

٥- إن وجود الأخطار المشار إليها فى الأسواق الدولية للسلع المذكورة خاصة إحتمالات إرتفاع أسعارها ، وتكاليف الشحن والنقل البحرى لها قد يتبعه بالتالى إحتمالات إنتقال هذه السلع إلى مرتبة أعلى على حساب غيرها من السلع الزراعية فى سلم أولويات الإنتاج من منظور الميزة النسبية فى إنتاجها . وقد تذهب هذه الأخطار إلى إحتمالات وجود الإحتكار ، والضغوط السياسية من قبل الدول المصدرة ، حيث قد يواجه متخذ القرار مواقف حرجة تفرض عليه الإبتعاد عن الحسابات الإقتصادية وضرورة تأمين الإحتياجات الغذائية لمجتمع المستهلكين وبأى تكلفة قد يكون أقلها زيادة الإنتاج المحلى من السلع المستوردة على حساب غيرها من السلع الزراعية على المدى القصير ، وزيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع الزراعى على المدى الأطول .

٦- تعد زيادة الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الإستراتيجية المشار إليها هى أفضل وسيلة لمواجهة مخاطر التجارة الدولية فى هذه السلع ، وهو مايفرض بدوره ضرورة إستقراء الإستخدامات الحالية للأراضى المنزرعة حالياً ثم التوسعات المستقبلية المستهدفة فيها بغرض إستكشاف فرص التوسع فى زراعتها ، حيث خلصت إلى النتائج التالية :

- تبلغ مساحة الأراضى الزراعية فى عام ٢٠٠٢ نحو ٨,١٤٨ مليون فدان ، تمثل الأراضى الزراعية القديمة مانسبته ٨٠% منها ، على حين تمثل الأراضى

الجديدة المنزرعة النسبة الباقية . وتشغل زراعات مجموعة المحاصيل الزراعية المعمرة مايقرب من ١٨,٨% من إجمالى هذه المساحة وإن إختلفت هذه النسبة مابين الأراضى القديمة ، والأراضى الجديدة حيث تصل إلى مايقرب من ١٤,٤٠% ، ٣٦,١% فى كل منهما على الترتيب ، وترتفع هذه النسبة فى حالة الأراضى الجديدة خارج الدلتا والوادى لتصل إلى مايقرب من ٤٣,٨% من مساحتها ، وبالتبعية فقد بلغت نسبة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية من هذه الأراضى مايقرب من ٨٥,٦% فى حالة الأراضى القديمة ، ونحو ٦٤,٠% فى حالة الأراضى الجديدة ، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى مايقرب من ٥٦,٢% فى حالة الأراضى الجديدة خارج الدلتا ، والوادى ، وهو مايشير بدوره إلى ضعف الدور المنتظر أن تساهم به الأراضى الجديدة فى زيادة الإنتاج من السلع الغذائية الإستراتيجية المشار إليها .

- تستغل النسبة الغالبة من الأراضى الموجهة لزراعة المحاصيل الموسمية والبالغة نحو ٧٥,٨% من هذه الأراضى فى زراعات القمح ، والبرسيم خلال الموسم الشتوى حيث تشغل زراعات القمح مانسبته ٣٧,٤% من مساحة هذه الأراضى على حين تشغل زراعات البرسيم نحو ٣٩,٤% منها . وحيث تشغل النسبة الباقية من هذه الأراضى خلال نفس الموسم زراعات المحاصيل السكرية والبقولية والخضروات وغيرها . أما فى الموسم الصيفى والنيلى فتشغل النسبة الأكبر من هذه الأراضى زراعات الأرز ، والأذرة وبنسبة بلغت نحو ٥٨,٨% منها ثم يليها فى ذلك مجموعة الخضروات وبنسبة بلغت نحو ١٧,٤% ثم محصول القطن بنسبة بلغت نحو ١٠,٧% ثم تأتى بعد ذلك مجموعة المحاصيل الزيتية وبنسبة بلغت نحو ٤% . وهنا أيضاً يلاحظ إنخفاض زراعات الحبوب الصيفية فى هذه الأراضى فى مناطق الأراضى الجديدة خارج الدلتا والوادى حيث بلغت مانسبته ١٣,٣% من هذه الأراضى على حين تشغل زراعات الخضروات النسبة الأكبر منها والتى بلغت نحو ٣٧,٩% منها ، مع وجود نسبة بلغت نحو ٣٠,٩% منها متروكة دون زراعة .
- إن أولويات التوسع فى زراعات المحاصيل الغذائية الإستراتيجية موضوع الدراسة فى ضـــوء مؤشرات مخاطر أسواقها الدولية ، والمزايا النسبية فى إنتاجها ، وإستخدامات الموارد الزراعية ، تأتى بالقمح فى مقدمة هذه المحاصيل من حيث الأولويات ثم يليها فى ذلك مجموعة محاصيل البقوليات فى الموسم

الشتوى ، كما تأتى بالأذرة الشامى ، ثم مجموعة المحاصيل الزيتية والسكرية من حيث الأولوية فى الموسم الصيفى والنيلى . أما بالنسبة لأولويات المحاصيل التى يمكن التوسع على حساب المساحات المنزرعة بها فى إنتاج السلع الغذائية المشار إليها فتأتى بمحصول البرسيم فى الموسم الشتوى ، والأرز والخضروات الصيفية فى الموسم الصيفى . وفى هذا الشأن خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إمكانية تخفيض المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم فى ظل دورة زراعية ثلاثية لزراعة البقوليات بمساحة تقدر بنحو ٨٤١,٢ ألف فدان بغرض التوسع فى المساحات المنزرعة بالقمح لتصل إلى نحو ٣٢٩١,٦ ألف فدان تمثل مايقرب من ٤٩,٧٥% من إجمالى المساحة الأرضية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية ، ولترتفع بذلك نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من القمح إلى نحو ٦٨,٥% مقابل نسبة بلغت نحو ٥١% فى الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠١ ، وحيث يتبع ذلك نقص المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم لتصل إلى مايقرب من ١٧٢٣,٢ ألف فدان تمثل نحو ٢٦,١% من إجمالى مساحة هذه الأراضى ، مع توقع أن لايكون لذلك تأثير ملموس على الإنتاج الحيوانى (وفقا لما هو مبين فى مضمون الدراسة) .
- إمكانية تخفيض المساحات المنزرعة بالأرز بمساحة تبلغ نحو ١٥٨,٠ ألف فدان فى محافظتى الدقهلية ، ودمياط من خلال تنفيذ الدورة الزراعية الثنائية لزراعته فى هذه المحافظات ، أو الحزم فى تنفيذ القرارات الوزارية المتصلة بمنع زراعته فى بعض مناطق محافظة القليوبية . كما يمكن تخفيض المساحات المنزرعة بالخضروات الصيفية بمساحة تبلغ نحو ١٠١,٩ ألف فدان من خلال تنفيذ الدورة الثنائية لزارعتها فى محافظات الأسكندرية ، والجيزة ، ومنطقة النوبارية ، وتزداد لتصل إلى نحو ٢٧٢,٦ ألف فدان فى حالة تنفيذ الدورة الزراعية الثلاثية لزراعة الخضروات فى هذه المناطق . ولتصل بذلك إجمالى المساحة الإضافية التى يمكن التوسع فى زراعة الأذرة الشامى بها على حساب المساحات المنزرعة بالأرز والخضروات إلى نحو ٢٥٩,٩ ألف فدان فى حالة تنفيذ الدورة الزراعية الثنائية لكل من الأرز ، والخضروات فى المناطق المشار

إليها ، وتزداد لتصل إلى نحو ٤٣٠,٦ ألف فدان فى حالة تنفيذ الدورة الزراعية الثلاثية لزراعة الخضروات فى المناطق الثلاث السابق ذكرها ، وهو مايتبعه بالتالى إمكانية الإرتفاع بنسبة الإكتفاء الذاتى من الأذرة إلى نحو ٧٠,٦% فى الحالة الأولى وإلى نحو ٧٦,٣% فى الحالة الثانية ، مقابل نسبة بلغت نحو ٦١,٨% فى السنوات ١٩٩٩ – ٢٠٠١ .

- وبالنسبة للأراضى المستهدف إستصلاحها حتى عام ٢٠١٧/١٦ وفقا لإستراتيجية وزارة الزراعة ، فإن مجموعة من الضوابط والإجراءات الإدارية تعد ضرورية لتجنب أخطاء التجربة الماضية فى إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة خارج الوادى ، وتوجيه إستخدامات هذه الأراضى نحو التوسع فى زراعات المحاصيل الغذائية الإستراتيجية المستهدفة . وتهدف هذه الضوابط والإجراءات الإدارية إلى ضبط المساحات المفترض زراعتها بالمحاصيل المعمرة فى هذه الأراضى بما لا يجاوز ١٢,٥% من مساحتها ، مع ضبط المساحات المفترض زراعتها بالخضروات بما لا يتجاوز الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بها حاليا داخل مناطق الدلتا ، والوادى ، والوادى الجديد ، مع تنفيذ الدورة الزراعية الثلاثية لزراعة البقوليات ، والدورة الزراعية الثنائية لزراعة محاصيل الأذرة ومحاصيل البذور الزيتية . ففى ضوء هذه الضوابط والإجراءات يتوقع أن تصل المساحات المنزرعة بالمحاصيل الغذائية الاستراتيجية المستهدفة بهذه الأراضى ومع نهاية عام ٢٠١٧/١٦ الى ما يقرب من ١٤٥٩,٦ ، ٢٩٦,١ ، ١٤٨,١ ألف فدان من كل من القمح ، والمحاصيل البقولية ، والمحاصيل السكرية على الترتيب خلال الموسم الشتوى ، كما يتوقع أن تصل المساحات المنزرعة بها بمحاصيل الذرة إلى نحو ٨٥٦,٣ ، ٢٦٤,٨ ألف فدان من محصولى الأذرة الشامى ، والرفيعة على الترتيب ، كما يتوقع أن تصل المساحات المنزرعة فيها بالمحاصيل الزيتية الى نحو ١١٢٠,٩ ألف فدان . أما المحاصيل الزراعية الأخرى فيتوقع أن تصل المساحات المنزرعة فيها على نحو ماهو مبين فى تفصيلات الدراسة .
- فى ظل فرضية زيادة أعداد السكان خلال الفترة المستقبلية وحتى عام ٢٠١٧/١٦ بمعدل سنوى يبلغ نحو ٢,٢% ، مع فرضية نمو الإستهلاك الكلى من السلع الغذائية الإستراتيجية بنفس المعدل مع ثبات إنتاجية الأراضى الزراعية على ماهى عليه ، والوصول بإنتاجية الأراضى المستهدف إستصلاحها إلى نفس مستوى إنتاجية الأراضى المنزرعة حاليا يمكن بيان دلالة إجمالى النتائج المتوقعة

من تعديل إستخدامات الأراضى المنزرعة حاليا ، والمساحات المتوقع زراعتها بالمحاصيل الغذائية الإستراتيجية المذكورة على نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منها مع عام ٢٠١٧/١٦ فى توقع ارتفاع نسبة الإكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من هذه المحاصيل لتصل الى نحو ٧١,٣% ، ٨٣,٢% ، ٧٧,٧% ، ٥٧,٤% ، ٤٥,٩% فى حالة كل من القمـــح ، والبقوليات ، والأذرة ، والسكر ، وزيوت الطعام على الترتيب ، مقابل نسبة بلغت نحو ٥١,٠% ، ٦٥,٤% ، ٦٧,٨% ، ٦٠,٧% ، ١٥,٠% لكل منهما وعلى التوالى خلال السنوات ١٩٩٩-٢٠٠١ .

- وفى ظل نفس الفرضيات السابقة مع تعديل فرضية ثبات إنتاجية الأرض المنزرعـــة حاليا ، وإفتراض زيادتها بمعدلات سنوية معادلة لمعدلات النمو التاريخية فى إنتاجيتها من هذه المحاصيل خلال العقدين الأخيرين ، فيمكن بيان مدلولية النتائج المشار إليها على نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من السلع الغذائية الإستراتيجية فى عام ٢٠١٧/١٦ ، فى توقع إرتفاع هذه النسبة لتصل إلى نحو ٩٧,٨% ، ٩٣,٣% ، ١٠٥,٧% فى حالـــة كل من القمـــح ، والبقوليات ، والأذرة الشامى والرفيعة على الترتيب ، وذلك بإفتراض نمو إنتاجية الأراضى المنزرعة حاليا بمعدل سنوى يبلغ نحو ٢,٩% ، ١,٣% ، ٣% ، ١,٥% فى حال كل من القمح ، والبقوليـــات ، والأذرة الشامى ، والأذرة الرفيعة على الترتيب . أما بالنسبة لزيوت الطعام ، والسكر فيتوقع أن ترتفع نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من كل منها إلى نحو ٥٨,٩% ، ٧٠,٠ على الترتيب ، مع فرضية نمو إنتاجية الأراضى المنزرعة حاليا بها بمعدل سنوى يبلغ نحو ١,٢% فى حالة زيوت الطعام ، ونحو ١,٧% فى حالة المحاصيل السكرية.

٧ - إن الوصول إلى النتائج المتوقعة المشار إليها أو الإقتراب منها يستلزم وجـــود حزمة من السياسات والأدوات المساعدة على ذلك ، والتى يمكـــن إيجاز سماتها العامة فيما يلى :

(١/٧) <u>فى مجال الأراضى المنزرعة حاليا</u> : حيث تهدف هـــذه السياسات والأدوات الى تعديل إستخدامات الأراضى المنزرعة حاليا فى الاتجاهات المستهدفة ، وتحسين إنتاجية الأرض الزراعية .

- المتابعة المستمرة لشروط التبادل مابين القمح المنتج محليا ، والواردات منه ، ومحصول البرسيم لضمان إستمرارية هذه الشروط لصالح القمح المنتج حاليا .
- وجود برنامج لتصنيع الأعلاف عالية القيمة الغذائية من أتبان وأحطاب المحاصيل الزراعية والتى يقدر الإنتاج منها خلال عام ٢٠٠٢ بنحو ٧,٥ مليون طن من أتبان القمح ، والشعير ، والفول والحمص بالإضافة إلى ما يقرب من ٨,٨ مليون طن من أحطاب الذرة ، والأرز .
- تنفيذ الدورة الزراعية الثلاثية لزراعة البقوليات إلى جانب تنفيذ الدورة الزراعية الثنائية لزراعة الأرز فى محافظتى الدقهلية ودمياط ، والدورة الزراعية الثنائية أو الثلاثية لزراعة الخضروات فى محافظات الإسكندرية ، والجيزة ، ومنطقة النوبارية .
- وجود برنامج لإستكمال النقص فى مشروعات حفظ وتبريد الخضروات والفاكهة وتصنيعها مع إستكمال مشروعات الفرز والتدريج والتعبئة والتغليف .
- إعداد برنامج بحث علمى فى مجال إستنباط أصناف وسلالات جديدة مرتفعة الإنتاجية من محاصيل الحبوب ، والبقوليات ، ومحاصيل البذور الزيتية ، والمحاصيل السكرية مع طرح هذا البرنامج بما يشتمل عليه من مشروعات بحثية على مؤسسات البحث العلمى الحكومية والخاصة للمشاركة فى تنفيذه .
- وجود برنامج مستمر لتسوية الأراضى بالليزر بصفة دورية فى مناطق الرى السطحى بالدلتا والوادى ، مع إستكمال نظام الصرف المغطى بها .
- التوسع فى المساحات المنزرعة بالأصناف المرتفعة الإنتاجية من بين الأصناف المنزرعة حاليا على حساب المساحات المنزرعة بالأصناف الأقل إنتاجية منها .

(٢/٧) <u>فى مجال الأراضى المستهدف إستصلاحها</u> : حيث تهدف هذه السياسات والأدوات إلى رفع معدلات الأداء فى إستصلاح الأراضى الجديدة ، وتوجيه الإنتاج بها نحو زيادة الإنتـــاج من المحاصيل الغذائية الإستراتيجية المشار اليها .

- منح الأولوية فى أعمال الإستصلاح للمناطق الأكثر ملائمة لزراعة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية .
- منح الأولوية فى أعمال البنية الأساسية لمصادر المياه وشبكات الرى العمومية .
- إستناد تخصيص الأراضى المستهدف إستصلاحها على إيجاد توليفة متنوعة من المزارع الصغيرة ، والمتوسطة ، والكبيرة يمكن أن تتفاعل معاً فى التعامل مع المحددات والمشكلات التى تواجه هذا النشاط ، وتحقيق التوجهات الإنتاجية به . وفى هذا الشأن

يفضل أن يكون الوزن الأكبر والأولويات للمزارع الصغيرة والمتوسطة ، وللفئات الإجتماعية من المزارعين.

- وجود الحوافز المشجعة على جذب وهجرة المجموعات المستهدفة إلى المناطق الجديدة.
- تداخل وتجاور المساحات المخصصة للمزارع الصغيرة ، والمتوسطة مع المساحات المخصصة للمزارع الكبيرة.
- وضوح حقوق تملك وحيازة الأراضى فى هذه المناطق بشأن إستخدام الأراضى الزراعية والمياه فى إطار تجنب أخطاء التجربة الماضية ، وتوجيه الإنتاج الزراعى فى إتجاهات زيادة المساحات المنزرعة بالمحاصيل الغذائية الإستراتيجية.
- تطبيق نظام الدورة الزراعية الثلاثية لزراعة البقوليات ، والدورة الزراعية الثنائية لزراعة الأذرة ، والمحاصيل الزيتية.

- إقتران مجموعة الضوابط السابقة بالنسبة للمزارع الكبيرة بإقامة وتشغيل صناعة حفظ وتبريد وتجهيز الخضروات والفاكهة إلى جانب صناعة الزيوت.

٨ - إذا كانت زيادة الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الإستراتيجية هى العنصر الحاكم لمواجهة مخاطر السوق الدولية فما زالت هناك من السياسات والأدوات الأخرى التى يمكن أن تساهم فى تجنب هذه المخاطر أو التخفيف منها ، والتى يمكن ذكر سماتها العامة فيما يلى :

(١/٨) <u>فى مرحلة التسويق والتوزيع</u> : وتهدف هذه السياسات والأدوات الى التقليل من الفاقد من المحاصيل الغذائية الإستراتيجية ، ومن المحاصيل المنافسة لها على إستخدام الأرض الزراعية.

- توفير السعة التخزينية المطلوبة لمحاصيل الحبوب بالمواصفات الملائمة لتجنب الفاقد منها.

- تطوير نظم تسويق الخضروات والفاكهة بما يشتمل علية من تطوير لوسائل التعبئة والتغليف والحفظ ، والتبريد.

- تطوير الصناعات القائمة على إستخراج زيوت الطعام من البذور الزيتية لتجنب الفاقد منها فى مراحل التصنيع.

- دراسة القضايا المتصلة بدعم السلع الغذائية الإستراتيجية ، وارتباطها بتجنب الفاقد منها سواء فى مرحلة التوزيع أو التصنيع والإستهلاك.

- تكوين مخزون إستراتيجى كافى من السلع الغذائية الإستراتيجية ، ولفترة يمكن معها تعديل إستخدامات الأراضى الزراعية فى الإتجاهات المساعدة على تقليل مخاطر السوق الدولية لهذه السلع فى الأوقات الحرجة.

- وجود السياسات الضريبية والجمركية المشجعة على إستيراد البذور الزيتية بغرض إستخراج الزيوت منها محلياً كبديل لإستيراد زيوت الطعام الخام.

(٢/٨) <u>تخفيض الإستهلاك</u> : وتهدف هذه السياسات والأدوات إلى تخفيض الإستهلاك الفردى من مجموعة هذه السلع وبصفة خاصة القمح ، والسكر .

- نشر الوعى الإستهلاكى بين الأسرة والأفراد لتغير الأنماط والعادات الإستهلاكية غير المرغوبة والحد من الإسراف فى إستهلاك السلع الغذائية.

- نشر الوعى بأنماط التغذية الصحيحة صحياً مع تعريف الأسرة والأفراد بالبدائل السلعية الممكنة للوصول إلى هذه الأنماط.

- الرقابة على الأسواق ، وجودة المنتج النهائى من هذه السلع.

- نشر الوازع الوطنى ، والدينى ، والأخلاقى بين الأسرة والأفراد بالمشاركة فى مواجهة أخطار الأسواق الدولية لهذه السلع وقت الأزمات.

(٣/٨) <u>التعامل فى السوق الدولية للسلع الغذائية</u> : من المحاور التى يمكن أن تساهم فى التخفيف من المخاطر المحتملة للتعامل مع هذه الأسواق ما يمكن ذكره فيما يلى :

- تنويع وتعدد مصادر توريد هذه السلع.

- دعم وتطوير قدرات أسطول النقل البحرى المصرى.

مرفق رقم (١)

قيمة الواردات والصادرات من السلع الزراعية والغذائية خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠

السلع	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى
١- قمح ودقيقه	٦٨٥,٥	١,٧	(٦٨٣,٨)
٢- ذرة شامى	٤٥٢,٥	٠,٥	(٤٥٢,٥)
٣- شعير	٩,٨	٠,٠٢	(٩,٨)
٤- أرز	١,٨٣	١١١,٨	١١٠,٠٠
٥- حبوب أخرى	٠,٥٢	٠,١	(٠,٥١)
إجمالى الحبوب	**١١٥٠,١٥**	**١١٤,١٢**	**(١٠٣٦,٠٣)**
٦- بقوليات	١٠٥,٦٥	١١,٨٩	(٩٣,٧٦)
٧- بطاطس	٣١,٢٣	٣٢,٣٢	١,٠٩
٨- طماطم	٠٠,٠٢	١,٢٥	١,٢٣
٩- بصل	٠٠,٠١	١٣,٤٩	١٣,٤٨
١٠- برتقال وتنجارين، ومندارين	٠٠,٠١	٣١,٢٩	٣١,٢٨
١١- ليمون حامض وبرهير	-	١,٣٠	١,٣٠
١٢- حمضيات أخرى	-	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥
١٣- موز	١,٩٣	-	(١,٩٣)
١٤- تفاح	٢٢,٣٥	-	(٢٢,٣٥)
١٥- عنب	٠,٣١	٠,٩٤	٠,٦٣
١٦- زبيب	٢,٨٠	٠,١	(٢,٧)
١٧- جوز الهند (طازج ومجفف)	١٠,١٤	-	(١٠,١٤)
١٨- كمثرى	٠,٢٤	-	(٠,٢٤)
١٩- أناناس	٠,٠٦	-	(٠,٠٦)
٢٠- بلح	٠,٠٧	١,٤٠	١,٣٣
٢١- أناناس معلب	٠,٨٦	-	(٠,٨٦)
إجمالى الخضروات والفاكهة (٧-٢١)	**٧٠,٠٣**	**٨٢,١٢**	**١٢,٠٩**
٢٢- سكر	٢٥٣,٠٠	٠,٠٢٥	(٢٥٣,٠)
٢٣- عسل	٠,٠٢٧	١,٣١٧	١,٢٩
٢٤- زيوت الطعام:			
- زيت فول الصويا	٧٨,٠٤	-	(٧٨,٠٤)
- زيت بذرة قطن	٣,٥٨	٠,٠٢٣	(٣,٥٦)

– زيت فول سودانى	٠,١٠٢	–	(٠,١٠٢)
– زيت زيتون	١,٣١٤	٠,١٠١	(١,٢١٣)
– زيت عباد شمس	٨٤,٢٣	٠,٤٥	(٨٣,٧٨)
– زيت ثمرة النخيل	٢٠٣,٤٤	–	(٢٠٣,٤٤)
– زيت لب الفارجيل	٥,٩٦	–	(٥,٩٦)
– زيت نوى ثمرة النخيل	٦,٣٠	–	(٦,٣٠)
– زيت ذرة	٧,٢٠١	٠,٤٢٩	(٦,٧٧)
جملة زيوت الطعام النباتية	٣٩٠,١٦٧	٢,٣٤٥	(٣٨٧,٨٢)
٢٥– زيت خروع	٠,١٤٧	٠,٠٣٠	(٠,١١٧)
٢٦– زيت بذرة كتان	٣,٧٧٠	–	(٣,٧٧٠)
٢٧– زيت ودهن حيوانى	٢٠,٧٩٣	٠,٠٢٠	(٢٠,٧٧٣)
٢٩– بذور زيتية:			
– فول سودانى مقشر	٠,٣٠٥	٤,١٠٧	٣,٨٠٢
– فول صويا	٣٥,٥٦	–	(٣٥,٥٦)
– عباد شمس	٠,٧٠٤	١,٤٧٣	٠,٧٦٩
– سمسم	٤٠,٠٥١	٠,٧١٥	(٣٩,٣٣٦)
– بذور اللفت والخرول	٠,٠٣١	–	(٠,٠٣١)
– لب الفارجيل (كوبرا)	–	٠,٦٤٧	٠,٦٤٧
جملة بذور زيت الطعام	٧٦,٦٥١	٦,٩٩٢	(٦٩,٦٥٩)
٣٠– بذور كتان	٧,٢٨٨	٠,٠٢٩	(٧,٢٥٩)
٣١– كسب، وكسب مطحون	١٦٥,٥١٠	٠,٠٠٩	(١٦٥,٥٠)
٣٢– نخالة ومنتجات مطاحن	٩,٨٨٧	–	(٩,٨٨٧)
جملة الكسب والنخالة (٣١+٣٢)	١٧٥,٣٩٧	٠,٠٠٩	(١٧٥,٣٨٨)
٣٣– لحوم:			
– لحوم طازجة مبردة ومجمدة	٢٦١,٦٦	١,٦٧٠	(٢٥٩,٩٩)
– لحوم مقددة مملحه ومدخنة	٠,٠٢٤	–	(٠,٠٢٤)
– لحوم معلبة	٥,٥١٣	٠,١٣١	(٥,٣٨٢)

جملة اللحوم	٢٦٧,١٩٧	١,٨٠١	(٢٦٥,٣٩٦)
٣٤- ألبان ومنتجاتها:			
- حليب طازج ومركز ومجفف	٦١,٩٥٨	٢,٨٤٥	(٥٩,١٣)
- زبدة	٦٨,٤١٧	٠,٠٩٥	(٦٨,٣٢٢)
- جبن	٣٥,٣٣٧	٥,٥٦٥	(٢٩,٧٧٢)
جملة الألبان ومنتجاتها	١٦٥,٧١٢	٨,٥٠٥	١٥٧,٢٠٧
٣٥- ماشيه وأغنام			
- حيوانات من فصيلة الأبقار	١١٢,٣٦٢	-	(١١٢,٣٦٢)
- أغنام وماعز	٥,٥١٢	٠,٤٧٨	(٥,٠٣٤)
جملة الماشية والأغنام	١١٧,٨٧٤	٠,٤٧٨	(١١٧,٣٩٦)
٣٦- بن أخضر ومحمص	١٠,٢٤	-	(١٠,٢٤)
٣٧- مسحوق وكسب كاكاو	٣,٨٤٧	٠,٠٢١	(٣,٨٢٦)
٣٨- عجينة كاكاو	٠,٢٤٦	-	(٠,٢٤٦)
٣٩- زبد ودهن الكاكاو	٠,٢٠٢	-	(٠,٢٠٢)
٤٠- شوكولاته	٢,٦٧٦	٠,٦٣٧	(٢,٠٣٩)
٤١- شاى	١٠٣,٥٨٠	٢,٧٣٦	(١٠٠,٨٤٤)
٤٢- فلفل (أبيض، أسود، طويل	١٤,٩١٥	٠,٠٢٠	(١٤,٨٩٥)
٤٣- فلفل أحمر (جمع البهارات)	٠,٤٨٨	٠,٠١٣	(٠,٤٧٥)
٤٤- فانيليا	٠,٠٢٣	٠,٠٠١	(٠,٠٢٢)
جملة (٣٦+٤٠٤)	١٣٦,٢١٧	٣,٤٢٨	(١٣٢,٧٨٩)
٤٥- دقيق اللحم	٣٠,٩٠٦	-	(٣٠,٩٠٦)
٤٦- صهاره لحم خزير ودواجن	٠,١٨٩	-	(٠,١٨٩)
٤٧- مرجرين	١,١٤٩	٠,١١٤	(١,٠٣٥)
٤٨- نبيذ، ونبيذ أبيض معطر ومثيلاته	٠,١٢٨	٠,٠٠٧	(٠,١٢١)
٤٩- بيرة الشعير	٠,٠١٨	٠,٤١٦	٠,٣٩٨
٥٠- تبغ	٢٤١,٣٧٩	١,٠١٧	(٢٤٠,٣٦٢)
٥١- مطاط طبيعى	١٢,٥٨٤	٠,٦٠٥	(١١,٩٧٩)
٥٢- حرير	٠,٥٧٦	-	(٠,٥٧٦)
٥٣- ألياف قطن	٥,٠٨٤	١٧٦,٢٠٢	١٧١,١١٨
٥٤- جوت	١,٩٨٧	-	(١,٩٨٧)

٥٥- ألياف ومشاقه الكتان	١,٢٣٩	٦,٣٢٤	٥,٠٨٥
٥٦- سيسيل	٠,١٠٢	٠,٢٢٨	٠,١٢٦
٥٧- صوف بدسمه	٣,٤٣٨	-	(٣,٤٣٨)
٥٨- صوف مزال دسمه	٣,٣٢٩	-	(٣,٣٢٩)
٥٩- جرارات زراعية	١٩,٧٥٨	٠,٠٦٦	(١٩,٦٩٢)
٦٠- أسمدة خام	٠,٠٨٣	٠,١٥٤	٠,٠٧١
٦١- أسمدة مصنعه	٥٥,٣٣	٥٥,٤٠	٠,٠٠٧
٦٢- مبيدات آفات	٣٩,٢٩٤	٠,٢٥٥	(٣٩,٠٤٢)

المصدر :

F.A.O , Trade yearbook, vol. 54, Roma 2000.

"مراجع وهوامش"

١- وزارة الزراعة ، الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية لعام ١٩٩٧ ، نشرة الإقتصاد الزراعى ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٠ .

2- F. A. o , Trade yearbook, vol. 54 , Roma, 2000.

3- F. A. o , Production yearbook, vol. 55 , Roma, 2001.

٤- معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية ، والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم (١١٢) ، القاهره ، فبراير ١٩٩٨ .

٥- معهد التخطيط القومى ، الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم (١٣٤) ، القاهرة، يناير ٢٠٠١ .

٦- معهد التخطيط القومى ، أولويات الإستثمار فى قطاع الزراعة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم (١٧١) ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٣ .

٧- وزارة الزراعة ، الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٠ ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٣ .

٨- معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية ، والسياسات الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٢ – ١٨٢ .

٩- معهد التخطيط القومى ، الميزة النسبية ، ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٥ – ١٣٩ .

١٠- عبد القادر دياب ، الزراعة المصرية بين أهداف التنمية ومشاكلها ومحدداتها ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، تحت النشر .

١١- وزارة الزراعـــة ، الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٠ ، مرجع سابق ، ص ٧ .

١٢- معهد التخطيط القومـــى ، أولويات الإستثمار فى قطاع الزراعة ، مرجع سابق ص٢١-٢٣ .

١٣- حسبت من : وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعى ، سنوات مختلفة .

١٤- معهد التخطيط القومى ، قياس إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد (١٤٧) ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٢.

١٥- وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعى ، الجزء الأول ، القاهرة ، مايو ١٩٩٨ .
١٦- معهد التخطيط القومى ، سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم (١٤٣) ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ .
١٧- معهد التخطيط القومى ، قياس إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية ، مرجع سابق ، ص٧٩ - ٨٥ .
18- F. A. o , Production yearbook, opc, pp74, 76, 83, 116, 127 .
١٩- وزارة الزراعة ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩ - ١٠١ .
٢٠- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الإقتصادية ، الدوره السابعة والعشرون ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ .
٢١- قدرت عن طريق الدراسة ، وفقاً لمعدلات إستخراج الزيوت والمخلفات الثانوية من فول الصويا ، وأسعار الواردات منه ، وأسعار الزيوت المستوردة .
٢٢- معهد التخطيط القومى ، دائرة حوار حول قطاع النقل وتحدياته ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠١ .

تنويه

قام الباحث مشكورا بالاستجابة لما ورد فى هذا التعقيب من ملاحظات فى حدود القناعـــة العلميـــة للفريق البحثى ومع ذلك ننشر التعقيب كاملا تعميما للفائدة .

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن الآراء التى تضمنها البحث تعبر عن وجهة نظر الباحثين .

تقييم علمى لبحث:

" مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها"

- تتسم هذه الدراسة بأنها دراسة رائدة، إذ شخصت المخاطر المحتملة التى قد تكتنف المعاملات فى السلع الغذائية الأساسية بالأسواق الخارجية بمختلف القارات وهى الأفريقية، والآسيوية، والأمريكية الشمالية والجنوبية، والأوروبية، والأوسيانية، مع تحديد وضع الدول والأسواق والتجمعات والقارات من حيث كونها صافى مصدر أو صافى مستورد لكل من حاصلات الحبوب وهى القمح والذرة، وحاصلات الزيوت النباتية المخصصة للطعام، والسكر، والبقوليات، واللحوم، وأثر تلك المخاطر على ما تستورده مصر، ثم محاولة لإبراز أدوات وأساليب وسياسات قد تساعد على مجابهة تلك المخاطر، وأعتقد أنها أول محاولة تتم فى مصر للتعامل مع المخاطر التى تواجه استيراد السلع الغذائية الرئيسية.
- وفضلا عما تتصف به الدراسة من عمق العرض والتحليل العلمى المنطقى مع الوضوح والجاذبية ومتعة القراءة وسهولتها، وأهم من كل ذلك توفر الأمانة العلمية على أعلى مستوى بإيضاح الممكن وغير الممكن والجوانب الإيجابية والجوانب السلبية للأساليب والسياسات المقترحة، فإنها تناولت موضوعاً حيوياً وحساساً يهم جمهورية مصر العربية بوصفها صافى مستورد لتلك السلع الأساسية.
- وقد اهتمت الدراسة بتفاصيل الدول والجزر الصغيرة التى تتضمنها تجمعات جغرافية دولية كبيرة، مثال ذلك أمريكا الشمالية التى من الشائع القول بأنها تتضمن ٣ دول هى: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ولكن وفقاً للدراسة فيبلغ عدد الدول التى تُكّون أمريكا الشمالية نحو ٣٤ دولة وجزيرة وهو ما يحسب لصالح الدراسة، إذ رغم صغر بعض تلك الدول إلاّ أنها فى مجموعها تشكل كياناً لا يستهان به فى التجارة الدولية للحاصلات الغذائية.
- إن ترتيب أولويات زراعة الحاصلات الغذائية الاستراتيجية بهذه الدراسة وفقا لأهميتها الغذائية فى النمط الغذائى المصرى Egyptian diet ووفقاً للمخاطر التى يمكن أن يجابهها استيفاؤها من الأسواق الدولية هو ترتيب ذكى وموفق كل التوفيق وبصفة خاصة ما يتعلق بالترتيب المتأخر للمنتجات الحيوانية اللحمية واللبنية فى سلم أولويات التوسع فى إنتاجها من منظور مخاطر الأسواق الدولية، وبالإضافة إلى ذلك فإن حساب وفحص مرونات الطلب الدخلية الإنفاقية من واقع ميزانية الأسرة بالعينة التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يشير إلى أن المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان تتعدى المرونة الإنفاقية المقدرة

على كل منها الواحد الصحيح سواء فى الريف أو فى الحضر، مما يدعو للاعتقاد بأنها تأتى فى مرتبة متأخرة فى إطار اتخاذ القرار الاستهلاكى من قبل المستهلك المصرى المتوسط Average or typical consumer، ومن ثم فإن ذلك الترتيب المتأخر ينسجم ليس فقط مع طبيعة ومدى شدة المخاطر التى يتعرض لها بالأسواق الدولية كما جاء بالدراسة، وإنما أيضاً مع حجم الطلب الفعال للمستهلك المصرى.

ومع اتفاقى مع معظم ما جاء بتلك الدراسة القيمة، فإن لى بعض الملاحظات التى أرجو أن تكون مفيدة:

(١) تتجه الدراسة اتجاهاً محورياً صريحاً إلى جانب واحد من ناحية توفير الأمن الغذائى ألا وهو جانب الاستكفاء الذاتى. إلاّ أن معظم الدول اتجهت حديثاً إلى تعريف استراتيجيات الأمن الغذائى التى من شأنها إحداث توليفة متوازنة من الاكتفاء الذاتى والميزة النسبية، ولا يمكن الاعتماد على أحد هذين العنصرين وحده لأنه لا يمكن تحقيقه منفرداً.

فالاكتفاء الذاتى ينطوى على تكلفة شديدة الارتفاع (*) ، أما التطبيق المباشر لنظرية الميزة النسبية فهو استاتيكى وينطوى على مخاطرة شديدة، فضلا عن أن له آثاراً سلبية على بعض قطاعات السكان التى لا تتسم بالتنافسية أو بالقدرة التنافسية فى اقتصاد مفتوح وتجد نفسها غير حائزة لأى مصدر من مصادر الدخل، وعليه فإن الأمن الغذائى يمكن استيفاؤه من خلال ما يتوافر من السلع availability مع تحديد حصص entitlements لبعض الفئات، وما يتوافر من السلع إما أن يكون من الإنتاج المحلى أو من التجارة الخارجية، وبالتالى فإن متغيرات الاختيار هنا هى:

- ماذا ننتج للاستهلاك المحلى؟
- ماذا ننتج للتصدير؟
- وماذا نستورد؟

ويمكن تحسين الأمن الغذائى المصرى الإجمالى عن طريق إعادة تخصيص الموارد بين السلع الغذائية وعلى رأسها الحبوب، والسلع النقدية وعلى رأسها القطن، وكلما كانت درجة عدم الرغبة فى تحمل المخاطر كبيرة كلما كان هناك توسعاً فى إحلال محاصيل الغذاء محل المحاصيل النقدية على حساب خفض إسهام الزراعة فى استجلاب المتحصلات الأجنبية الصافية.

وقد أظهرت الدراسات الإمبريقية أن عدم الأمن الغذائى هو دالة كل من تحركات الأسعار العالمية وتقلبات غلة الحاصلات الزراعية المصرية، إلاّ أن المصدر الأول للعشوائية أى تحركات الأسعار العالمية كان معامل تغايره Coefficient of variation أكبر بمقدار ٣,٨% مرة عن معامل

(*) لكى تتحقق نسبة الاكتفاء الذاتى الحالية البالغة حوالى ٥٥% من القمح تتحمل الخزانة المصرية دعما سعريا للتسليم الاختيارى للقمح يبلغ ٢٥٨ مليون جنيه وفقا لأرقام ٢٠٠٢، كما تتحمل دعماً سعرياً للذرة يبلغ ٤٨ مليون جنيه، فضلا عن دعم غير مخصص لمحصول معين مقداره ١٦٩ مليون جنيه.

تغاير غلة الحاصلات الزراعية المصرية. وهذا ما يتفق مع المخاطر الثمانية للأسواق الدولية التى أفاضت الدراسة فى تحديدها خاصة ما يتعلق بدرجة المخاطر التى يمكن أن تتواجد فى السوق الدولية للسلع الغذائية الفردية، أى بدراستها سلعة بسلعة.

ويقودنا ذلك إلى إيضاح نقطة أحسبها أساسية فى هذا السياق ، ألا وهى أن موضوع الأمن الغذائى ذو طبيعة ديناميكية ويتطلب دراسات سنوية مستمرة تهتم بالموازنة الدقيقة بين اعتبارات الاكتفاء الذاتى واعتبارات المزايا التنافسية بما من شأنه تعظيم العائد المجتمعى من تخصيص كافة الموارد المجتمعية المصرية لإنتاج وتسويق كافة الحاصلات الزراعية المصرية.

وبالتالى فإننى أرى أنه كان من الأوفق، بجانب التركيز على الإنتاج المحلى وأهميته فى التحوط ضد مخاطر الاستيراد، أن تعطى الدراسة اهتماماً موازياً للفرص والإمكانيات التصديرية التى يمكن أن تلعب دوراً هاماً وأساسياً فى الاعتماد على الذات **Self reliance** فى توفير الغذاء الأساسى للسكان المصريين.

(٢) الأخطار أو مخاطر الاعتماد على الأسواق الدولية هى مخاطر ليست حتمية الوقوع ولكنها احتمالية، وبالتالى فقد يرى المرء أنه ربما من الأجدى تناول تلك المخاطر بطريقة أكثر إحكاماً، وعلى سبيل المثال يمكن إعطاء أوزان نسبية لكل مصدر من مصادر الخطر مع تقدير احتمال حدوثه ثم إعادة ترتيب تلك الأخطار وفقا لأهميتها ولأولويتها التى يحددها (احتمال الحدث × الوزن النسبى للخطر)، وليس هناك أقدر من الزملاء الأفاضل الذين أعدوا الدراسة على تقدير الاحتمالات والأوزان النسبية للمخاطر التى تناولوها بالتحليل وأفاضوا فيها شرحاً وإيضاحاً.

وحينما لا تتوافر إمكانية قياس الاحتمالات الإحصائية وأوزانها النسبية بطريقة موضوعية، فإن تقدير هذه الاحتمالات والأوزان النسبية عن طريق الحكم الشخصى **Value judgement** هو أسلوب تستخدمه الجهات العلمية التى تعوزها طريقة ما لترتيب الأولويات النسبية بطريقة موضوعية. [وزارة الزراعة الأمريكية، على سبيل المثال، تستخدم ١٥٠ خبير أبحاث لترتيب أولويات اختيار المقترحات البحثية التى ستنفذ بطريقة غير موضوعية تحت ما يعرف بالبرنامج القوم لترتيب أولويات المقترحات البحثية].

وطبعا هذا الترتيب فى حالة وجوده، يفيد متخذ القرار فى التركيز أولاً على التصدى للخطر الذى يحتل المرتبة الأولى وبدرجة أقل على ما يليه فى الترتيب وهكذا، وذلك لأن التصدى للمخاطر بقصد الحد من تأثيرها لا شك تترتب عليه تكلفة مجتمعية، وبالتالى فكلما كان التوجه أولاً للأعلى احتمالية والمرتفع فى وزنه النسبى كلما كانت مواجهته تتسم بفعالية التكاليف **Cost effectiveness**.

(٣) بالنسبة لأولويات التخفيض في المساحات المنزرعة بالمحاصيل الأخرى ص ٦٢، وغيرها

فإننى اتفق مع ما ذهبت إليه الدراسة من أن الخضراوات الشتوية يمكن تخفيض مساحتها لصالح إنتاج مزيد من القمح، وذلك لأن تقديرات الفاقد والتالف من حاصلات الخضر خاصة لدى تجار التجزئة تشير إلى فقد ٢٠% من إنتاج الخضراوات وهو مؤشر لإمكانية أن يشغل القمح مساحات إضافية هى نفس هذه النسبة من مساحة الخضراوات الشتوية، أما البرسيم فلا شك أن استمرار الحفاظ على مساحته مرتبط أشد الارتباط بحجم قطيع الحيوانات الموجود والتى لا بد من توفير مصدر غذائى ملائم لها وذلك أمر لا يرجع لضرورة توفير اللحوم والألبان(*) بقدر ما يعود إلى وجود هذا القطيع من رؤوس الحيوانات التى يلزم تغذيتها، على أن ذلك ينطبق على الفترة القصيرة والتى يتوقف طولها على المدة اللازمة للتخلص من جزء من قطيع الحيوانات الذى يتغذى على البرسيم وعلى رأسها الحمير التى تقلصت حاجة المزارع المصرى إلى خدماتها لحد ما.

كما لا يبرر إحلال القمح محل البرسيم مجرد الاعتماد على صافى العائد الاقتصادى للفدان وهو العائد المباشر، علما بأن الدراسة المشار إليها ص ٦٣ توضح أفضلية البرسيم المستديم على القمح استناداً لهذا المعيار المباشر، إذ هناك عائد غير مباشر يتمثل فى تحسين خصوبة التربة من خلال تثبيت النتروجين الذى ينتج عن زراعة البرسيم، وفضلا عن ذلك فقد يترتب على تقليص مساحة البرسيم خفضا فى اهتمام المزارع بتنمية ثروته الحيوانية التى توفر أسمدة بلدية لها دور حيوى فى بناء التربة وتحسين خواصها الطبيعية والكيماوية ،فضلا عن أنها أقل تلويثا للبيئة مقارنة بالأسمدة المعدنية.

(٤) إن المقارنات المتعلقة بنصيب الرأس من الماشية من المساحة الأرضية المنزرعة بالبرسيم فى كل من مصر العليا ومصر الوسطى ومصر السفلى والبالغ ٠,٢٤، ٠,١٨، ٠,٤٥ فدان على الترتيب ليس كافيا لإيضاح إمكانية تقليل ما تستهلكه الحيوانات من البرسيم بأخذ المعامل الفنى لمصر الوسطى ٠,١٨ كقرينة لذلك، إذ أن هذا المعامل هو وجه واحد فقط من وجهى الموضوع ولابد أن يقترن بمقدار الناتج من اللحم واللبن الذى تدره الرأس من الماشية فى كل إقليم حتى تستقيم المقارنة ويتحقق الربط بين المساحة البرسيمية المستهلكة للرأس وإنتاجية الرأس من اللحوم والألبان، وعلى الرغم من أن هذا الناتج قد يكون دالة لعوامل أخرى بخلاف البرسيم مثل العلائق الأخرى والرعاية البيطرية ورعاية المزارع لحيواناته.....الخ، إلاّ أنه

(*) تمت الإشارة سابقا إلى أن نتائج تقدير المرونات الإنفاقية تؤكد أن اللحوم والألبان تكاد تكون سلعا كمالية من وجهة نظر قدرة المستهلك المصرى المتوسط على توليد دخل أى من وجهة نظر الطلب الاستهلاكى الفعال على اللحوم والألبان.

مؤشر هام ينبغى النظر إليه مقابل نصيب رأس الماشية، فقد يخرج الباحث بنتاج مختلفة. (ص ٦٥).

(٥) إن مسألة إحلال الأذرة محل الأرز حتى لو سلمنا جدلاً بأن صافى دخل الفدان من الأذرة أعلى من نظيره الخاص بالأرز (علما بان الدراسة ورد بها أيضا العكس أى تفوق الأرز على الذرة من حيث صافى دخل الفدان) إلاّ أن هناك جوانب وآثار غير مباشرة لزراعة الأرز الذى يتكرر إرواؤه على فترات زمنية قصيرة، الأمر الذى يؤكد أخصائيو الأراضى وعلوم التربة انه يؤدى إلى غسيل الأرض من الأملاح الضارة بما من شأنه رفع إنتاجية الحاصلات التى تعقب الأرز وعلى رأسها القمح وغيره من الحاصلات الأخرى فى الموسم الشتوى، ومن ثم فهذه المسألة تستلزم دراسات إضافية تتناول الآثار غير المباشرة. (ص ٦٨،٦٩).

(٦) <u>استخدامات الأراضى المستهدف استصلاحها واستزراعها</u> ص ٨٢ وما بعدها

ترى الدراسة أن استصلاح واستزراع الأراضى إذا تحقق على أرض الواقع فإنه يمكن ان يساهم فى التغلب على مخاطر السوق الدولية للسلع الغذائية خاصة إذا ما ارتبط ذلك بتنظيم وتوجيه استخدامات الأراضى نحو زيادة الإنتاج من هذه السلع والتى يحول دونها(زيادة الإنتاج) ضعف مرونة التحول بسبب كبر الوزن النسبى للحاصلات المستديمة (٤٤%) وكبر الوزن النسبى للخضراوات خاصة فى الموسم الصيفى والنيلى (٣٨% من المساحة المتبقية).

على أن ذلك التوجه على إطلاقه لا يعد أمراً سهلا لعدة أسباب لعل من بينها كثافة الاستثمارات اللازم تخصيصها لاستصلاح واستزراع الأراضى، ففى استراتيجية الزراعة المصرية حتى ٢٠١٧ تم تخصيص ٣٦ مليار جنيه لاستصلاح واستزراع الأراضى (٣,٤ مليون فدان) مقابل تخصيص ٨ مليار جنيه للتوسع الرأسى وهى مقارنة على بساطتها إلاّ أنها تؤكد أن معدلات الادخار القومى ضعيفة والتى لا تتجاوز ١٨% من الدخل القومى، ليست مشجعة على التركيز على التوسع الأفقى، فضلا عن ضعف الاستثمار الأجنبى فى هذا المجال

ومن بين الأسباب أيضاً أن ما يلاحظ بشأن كبر الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بالحاصلات المستديمة (فاكهة ونخيل)، وللمساحات المنزرعة بالخضراوات خاصة فى الموسم الصيفى والنيلى، هو فى حد ذاته أحد الأهداف التى تستهدفها السياسة الزراعية الحالية متوخية من ذلك توجيه الناتج من تلك المساحات بما يتسم به من نظافة وخلو نسبى من الملوثات إلى الأسواق الدولية ومن ثم توفير فرص أكبر احتمالا لغزو الأسواق الدولية، وهو ما يعد أحد مقومات تجنب مخاطر الدولية التى تسعى الدراسة موضع الاهتمام إلى اقتراح أساليب للحد من آثارها على الاقتصاد المصرى.

(٧) على انه لا يفوتنى أن أذكر أهمية تحاشى بعض الأخطاء المطبعية التى ولا شك لن تمر دون تعديلها:

- مرفق رقم (١) ورد به أكثر من مرة وكذلك فى صلب الدراسة زيت لب الفارجيل(كوبرا) والـ copra هى لب جوز الهند بعد تجفيفه والذى منه يعصر زيت جوز الهند الذى يستخدم لصناعة الصابون عادة.
- ص ٣٦ جمهورية مولدوفيا وليست مولدونا
- ص ٣٢، ص ٣٥ جمهورية الدومينكان وليست جمهورية الدومينكا.
- ص ٢٣، ص٣٣ ميانمار (بورما سابقا) وليست مينامار
- ص ١٥، ص١٧ إذا ما واجه نشاط إنتاج القمح "ظروفا طبيعية غير ملائمة " سقطت سهوا.

(٨) وفى الختام لا يسعنى إلا أن اوجه الشكر الجزيل لمن قاموا بإعداد هذه الوثيقة البحثية القيمة، والتى تقترب لحد معقول مما نحن فى حاجة إليه وهو:

" اقتراح تركيب محصولى نباتى وحيوانى وسمكى بما من شأنه تغطية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية بالقدر الممكن والذى يسمح بتعظيم العائد المجتمعى من استخدام الموارد مع الاهتمام الشديد بالإمكانيات التصديرية أو الإستيرادية فى ضوء ظاهرة العولمة والاندماج بالأسواق الخارجية "

فحتى الآن لم تضطلع أية جهة بحثية بعمل أى جهد أو محاولة فى هذا الاتجاه الذى يتطلب تضافر جهات التخطيط، والزراعة والرى، والتموين والتجارة الداخلية، والتجارة الخارجية، والتشييد والإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة.....الخ، وبالتالى فهى دراسة جيدة بكل المقاييس ولا يتعدى ما اقترحته من ملاحظات أكثر من كونه وجهة نظر مختلفة ربما تكون مفيدة.

فهرس قضايا التخطيط و التنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢	Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and continued Occupation of Egyptian territories,	April 1978
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته(٦٩/١٩٧٠ ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	اغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسة باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet,	June 1980
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩	ابريل١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥

٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	اكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Intergrated Methodology for Energy planning in Egypt,	Sep,1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠/١٩٨٥	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	اكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	اكتوبر ١٩٨٨
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى	اكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	اكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الاولى	مايو ١٩٩٠

٥٢	بحث صناعة السكر وامكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظر تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وأنعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير١٩٩١
٦٢	إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	هيكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع أفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات" المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢

٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	فبراير ١٩٩٣
٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov.1993
٨٣	الآثار البيئية للتنمية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويرة	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية(الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية(دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكلة واتجاهات تطويرة	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦

١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصز	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	اغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى أدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر١٩٩٨
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	December 1998
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الافاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطويرها خلال الفترة ١٩٨٦ ١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى"	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الاعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١

١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جدية للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢
١٤٦	اثرالبعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" خلفية أساسية"	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	إبريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية لفقتصاد المصرى عام ١٩٩٨-١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية فى مصر(الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعية	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضرو الفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين اداء بعض المرافق العامة " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٦	دراسة أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الاحمر"بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣

١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجلدية فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجوده الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقطاعات ..الصحة –التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى و لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤